المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

القسم: الدراسات العسكرية والاستراتيجية

التخصص: دراسات استراتيجية ودولية

جيوسياسية نقل المحروقات في أوروبا: التنافس الروسي الأوروبي

مذكرة مقدمة لاستكمال استحقاق نيل شهادة الماستر تخصص دراسات استراتيجية ودولية.

إعداد الطالب:

أنيس بوقيدر.

إشراف الأستاذ:

د. محمد كريم خيدر.

أعضاء اللجنة	
د. محمد كريم خيدر	مشرفا ومقررا
د.إبراهيم تيقامونين	رئيسا
أ.سهيلة برحو	مصححا ومناقشا

تمت المناقشة في 2016/06/01.

بسم الله الرّحمان الرّحيم

{ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ}

سورة يوسف: الآية 76

إهـــــداء

إلى أغلى ما منّ الله عليّ في الوجود:

إلى سندي و منارة دربي,,,أمي

إلى قدوتي و مصدر فخري,,,أبي

تقديرا منّي و عرفانا

(و قل ربّي ارحمهما كما ربّياني صغيرا)

لذكرى روح خالتي الطيّبة رحمها الله

إلى إخوتي

إلى أساتذتي

إلى كلّ من أحبّني في الله

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع الذي أرجو من الله عزّ وجلّ أني وفّقت فيه

أنيس

شكر و تقديـــر

الحمد و الشكر لله الواحد الأحد على نعمه و توفيقه أمّا بعد:

يقول نبينا الكريم: " من لم يشكر للنّاس لم يشكر لله "

أتقدّم بخالص شكري وامتناني لكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل وأخص بالذّكر:

الأستاذ المشرف السيد **محمد كريم خيدر** الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

والشكر موصول لكلّ من وجدته عونا وسندا طيلة مساري الدراسي، وكلّ من ساهم من قريب أو من بعيد في الوصول بهذا العمل لمرحلته النهائية، وكلّ طلبة الدّفعة السادسة اشكركم راجيا من المولى عزّ وجلّ ان يوفّقكم جميعا.

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الاول: إطار مفاهيمي حول جيوسياسية نقل المحروقات.

المبحث الاول: مفهوم المحروقات وأهميتها.

المطلب الاول: تعريف المحروقات

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية للمحروقات.

المبحث الثاني: جيوسياسة نقل المحروقات في العالم.

المطلب الاول: مفهوم أمن الطاقة وأمن الإمدادات

المطلب الثاني: طرق نقل المحروقات وأهميتها الجيواستراتيجية في العالم.

الفصل الثاني: استراتيجيات أمن الطاقة في أوروبا في ظل التنافس الروسي الأوروبي.

المبحث الاول: الاستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه أوروبا.

المطلب الاول: المعطيات الطاقوية الروسية.

المطلب الثاني: السياسة الطاقوية الروسية ومقوماتها.

المطلب الثالث: طرق امداد الغاز الروسي نحو أوروبا.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الطاقوية الأوروبية تجاه روسيا.

المطلب الاول: المعطيات الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: السياسات الطاقوية الأوروبية كاتحاد أوروبي وكدول منفردة.

المطلب الثالث: معضلة التبعية الطاقوية الأوروبية تجاه روسيا والبدائل الممكنة.

الفصل الثالث: التنافس الجيواستراتيجي الروسي الاوروبي على طرق الامداد بالغاز في أوروبا.

المبحث الاول: الأهمية الجيواستراتيجية لطرق الامداد بالغاز نحو أوروبا.

المطلب الاول: جيوسياسة نقاط العبور في أوروبا.

المطلب الثاني: نقاط العبور كمصدر تنافس روسي أوروبي.

المطلب الثالث: أهمية تركيا كمحور عبور جيوبوليتيكي للمحروقات في أوروبا.

المبحث الثاني: انعكاسات التنافس الروسي الأوروبي على طرق الامداد.

المطلب الاول: الأزمة الأوكرانية.

المطلب الثاني: النزاع في سوريا وعلاقته بإمدادات الغاز نحو أوروبا.

المطلب الثالث: دور المحروقات في الأزمة الروسية التركية.

خاتمة.

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة جيوسياسة نقل المحروقات في أوروبا، وقد ركّزت على التنافس الروسي الأوروبي في تأمين مسارات خطوط الإمداد من أجل تحقيق أمن الطاقة، وأبرزت أهمية أنابيب الغاز والنفط والدور الذي تلعبه دول العبور في هذا التنافس.

زادت حدّة التنافس الروسي الأوروبي على تحقيق أمن الإمدادات الطاقوية منذ اعتلاء فلاديمير بوتين سدة الحكم في روسيا، حيث سعى إلى استعادة الدور الدولي الروسي مستعملا في ذلك الغاز كورقة قوة في علاقته مع دول الاتحاد الاوروبي، حيث قامت الشركة الحكومية الروسية غازبروم بربط أوروبا بشبكة من أنابيب الغاز، واحتكرت جل المشاريع الطاقوية ونجحت بذلك في إبقاء السوق الأوروبية تابعة لها.

حاولت دول الاتحاد الاوروبي بدورها التقليص من تبعيتها لروسيا، فحرصت على تنويع مصادر وطرق الامداد بالطاقة، حيث عقدت اتفاقات مع حكومات دول شمال افريقيا النفطية ودول أسيا الوسطى المطلّة على بحر قزوين، من أجل مدّ خطوط أنابيب الطاقة إلى اوروبا دون المرور عبر روسيا.

أثّر التنافس الروسي الأوروبي على محاور عبور أنابيب الطّاقة، فانعكس ذلك سلبا على بعض دول العبور كأوكرانيا وسوريا، في حين استفادت دول أخرى من كونها نقطة تقاطع خطوط أنابيب النفط والغاز لتلعب دورا أكبر في محيطها الإقليمي والعالمي كتركيا.

كلمات مفتاحية: أمن الطاقة – خطوط الإمداد – أنابيب نقل الغاز – المحروقات – روسيا– الاتحاد الأوروبي – دول العبور – التنافس الطاقوي.

Résumé

Cette étude porte sur la géopolitique de transport des hydrocarbures en Europe, elle a mis l'accent sur la concurrence Russ européenne dans la sécurisation des chemins lignes d'approvisionnement afin de parvenir à la sécurité énergétique, elle a souligné le rôle joué par les pipelines de pétrole et de gaz, et les pays transits dans cette compétition.

La concurrence Russ européenne a augmenté l'atteinte de la sécurité énergétique de l'approvisionnement, depuis l'ascension du pouvoir de Vladimir Poutine en Russie, où il a cherché à restaurer le rôle international de la Russie, utilisé le gaz donc comme un pouvoir de négociation dans ses relations avec les pays de l'Union européenne, où la compagnie d'Etat russe Gazprom reliant l'Europe avec un réseau de gazoducs, et monopolisé l'essentiel des projets d'énergie et, partant, ont réussi à maintenir le marché européen affilié.

Les Etats de l'UE ont essayé de leur tour de réduire la dépendance à l'égard de la Russie, a partir de la diversification des sources et les voies d'approvisionnement en énergie, en concluant des accords avec d'autre payés en Afrique et en Asie centrale, afin d'étendre les pipelines d'énergie vers l'Europe sans passer par la Russie.

L'impact de la rivalité et la concurrence russe- européenne sur les réseaux de transport d'énergie avaient un reflet négative sur certains pays de transit tels que l'Ukraine et la Syrie, tandis que d'autres ont bénéficié comme la Turquie qui joue un rôle plus important dans un environnement régional et international.

Les mots clés : gaz pipelines – La Russie – L'union européenne – La sécurité énergétique – Les lignes d'approvisionnement – pays transites – Les hydrocarbures.

Abstract

This study discusses geopolitics fuels transport in Europe, also has focused on the competition between Europe and Russia in securing paths supply lines in order to achieve energy security, and highlighted the importance of oil and natural gas pipelines, and the role played by transit countries in this competition.

This competition between Europe and Russia has been increased, since the ascension of Vladimir Putin's power in Russia, where he sought to restore Russia's international role by using the gas as a powerful weapons in his relationships with the European Union countries, where the Russian state company Gazprom linked Europe with a network of gas pipelines, and monopolized the bulk of energy projects and thereby succeeded in keeping the affiliated European market.

Furthermore, the European Union tried to reduce the dependence on Russia, by trying to diversify their sources and routes of energy supply, which have concluded by signing a group of agreements with northern African and Central Asian Countries, in order to extend energy pipelines to Europe without going through Russia.

Finally, the impact of the European and Russian's competition in energy transit pipes axes reflected negatively on some of the transit countries such as Ukraine and Syria, while others have benefited from being the intersection or the point of transaction of those oil and gas pipelines, so that, playing a bigger role in regional and global world such as Turkey.

Keywords: gas pipelines – Russia – The European Union – energy security – supply lines – transit countries – fuels.

مقدمة

مقدمة

تكتسي المحرقات أهمية كبيرة كونها الأكثر استعمالا كمصادر للطاقة، خاصة النفط والغاز الطبيعي، الذي أصبح وبإجماع الخبراء وقود القرن الحادي والعشرين نظرا للمزايا التي يحتويها، فهو وقود نظيف، وتتعدّد مجالات استعمالاته، ووفرته خاصة بعد الاكتشافات الغازية الأخيرة في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يفسر تزايد الطلب عليه وارتفاع معدلات استهلاكه خاصة في العشر سنوات الأخيرة، مما أكسبه أهمية جيوبوليتيكية وجيواقتصادية كبيرة، فصار محل تنافس بين الدول من أجل تأمين إمداداته.

تعتبر أوروبا مسرحا لهذا التنافس بين روسيا صاحبة أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، ودول الإتحاد الأوروبي الأكثر استهلاكا لهذا المصدر الطاقوي، إضافة إلى النفط كونها دولا مصنعة، يتمثّل رهان هذا التنافس في تحقيق أمن الطاقة الذي ظهر في سياق توسع مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، الذي لم يعد يقتصر على الطابع العسكري الدولاتي فحسب وإنما تعدّاه إلى أبعاد ومستويات أخرى.

يعدّ التوسع في مفهوم الأمن من أهمّ ما أسفرت عنه حركيات العولمة، وبالتالي وجب على الدول التكيّف مع التغيرات الذي فرضها النظام الدولي الجديد، ومن هنا وفي إطار تحقيقها لأمنها الطاقوي وجب على الدول المنتجة والمستهلكة للمحروقات اتّباع مجموعة من الاستراتيجيات، بحيث يرتبط أمن الطاقة بالنسبة للدول المنتجة كروسيا بضرورة تحقيق أمن الطلب وإيجاد أسواق لمنتجاتها الغازية او النفطية، اما الدول المستهلكة فتسعى للوصول إلى أمن العرض أي ضمان تدفق مصادر الطاقة وتنويع طرق الامداد بها دون انقطاع وبأسعار ملائمة، وهو ما تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقه.

تلتقي الاستراتيجيات الطاقوية للدول المنتجة والمستهلكة عند ضرورة تأمين خطوط نقل المحروقات، والتي تعتبر رهانا جيوبوليتيكيا مهمّا لكلا طرفي المعادلة الطاقوية في أوروبا، من خلال هذا سعت كل من روسيا ودول الاتحاد الأوروبي إلى بناء شبكة من خطوط الامداد لنقل المحروقات (نفط وغاز) من أماكن الإنتاج إلى مواطن الاستهلاك، حيث شرعت الشركة الحكومية

الروسية غازبروم في تنفيذ مجموعة من مشاريع خطوط الأنابيب (نورد ستريم، ساوث ستريم، يامال أوروبا والسيل التركي) لربط الأسواق الأوروبية بالغاز الروسي وتكون الناقل الحصري والوحيد لدول الاتحاد الأوروبي، مما يؤهلها للعب ورقة الغاز كوسيلة قوة في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، في مقابل هذا سعت هذه الأخيرة إلى محاولة التقليص من التبعية للغاز الروسي، فدخلت في اتفاقيات مع حكومات شمال إفريقيا ودول أسيا الوسطى من أجل بناء شبكة من الأنابيب الناقلة لمصادر الطاقة من هذه المناطق مرورا بدول العبور الاستراتيجية إلى أماكن الإستهلاك في أوروبا.

تظهر خريطة الأنابيب العالمية التنافس الحاصل من أجل تأمين إمدادات الطاقة، وأهمية مناطق عبور وتقاطع خطوط الإمداد التي غالبا ما كانت بؤر توتر ونزاع مثلما هو الحال بالنسبة لاوكرانيا أو جورجيا أو سوريا، كما تبرز أيضا السبب وراء صعود بعض الدول التّي استغلّت موقعها الجغرافي كممر عبور حتمي لأنابيب المحروقات، لتوظفه كورقة قوّة وتلعب من خلاله دورا حاسما في محيطها الإقليمي والعالمي كتركيا.

أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية للدراسة:

تنبع أهمية الدراسة العلمية من أنها تتناول موضوعا تتعدد الحقول المعرفية التي تدرسه كالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية والاستراتيجية، كما أنه في نفس الوقت موضوع تقني في العديد من أطواره، وبالتالي فالموضوع يشكل إثراءا معرفيا للدراسات الاكاديمية، كما يمكن الاستعانة بالدراسات المتعلقة بمحاور عبور خطوط الامداد بالطاقة في التحليل السياسي العلمي السليم لبعض القضايا والمسائل المتعلقة بالتنافس على مناطق النفوذ والطاقة، بحيث يعتبر موضوع نقل المحروقات منظار أخر يساعد على تفسير السياسات المتعلقة بالطاقة والإحاطة بكل جوانبها.

كما تستمد الدراسة أهميتها من حداثة الموضوع الذي يفسر العديد من الازمات الراهنة كالأزمة الاكرانية والأزمة الروسية التركية بعد حادثة اسقاط الطائرة، وبعضا من جوانب الأزمة السورية.

2. الأهمية العملية للدراسة:

من الناحية العملية تنبع أهمية الدراسة في أنها تبرز تأثير طرق الإمداد في الاستراتيجيات الطاقوية للدول المنتجة كروسيا والمستهلكة للطاقة كدول الاتحاد الأوروبي، وكيفية انعكاس التنافس الروسي الأوروبي على محاور عبور الطاقة .

يعتبر الموضوع فرصة لفهم الصراع على بعض المناطق التي لا تحتوي على موارد طبيعية ولا مصادر طاقوية، وانما تستمد أهميتها من موقعها كممرات لعبور أنابيب المحروقات.

يمكن للجزائر ان تستفيد من التجارب الطاقوية لطرفي التنافس في أوروبا بتوظيف المحروقات كورقة قوة في علاقاتها الخارجية بالنظر للاحتياطي الذي تملكه من النفط والغاز.

3. مشكلة الدراسة:

في إطار تحقيقها لأمنها الطاقوي، وجب على الدول المنتجة والمستهلكة للمحروقات إتباع مجموعة من الاستراتيجيات، بحيث تسعى من خلالها الأولى(الدول المنتجة) إلى تحقيق أمن الطلب وإيجاد أسواق لمنتجاتها النفطية والغازية، أمّا الدول المستهلكة فيرتبط أمنها الطاقوي بضمان تدفق مصادر الطاقة دون انقطاع (أمن العرض) وبأسعار ملائمة، لكن الملاحظ من هذا أن كلا الاستراتيجيتين يلتقيان في ضرورة تأمين وصول الإمدادات وهو ما يضفي أهمية كبرى على خطوط نقل المحروقات ودول عبور هذه الخطوط، وتعتبر أوروبا مسرحا للتنافس على تحقيق أمن الإمدادات الطاقوية بين روسيا صاحبة أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم والاتحاد الأوروبي أكبر مستهلك للغاز، على ضوء ما سبق اهتدينا إلى طرح التساؤل التالي:

- **كيف تؤثر مسارات نقل المحروقات في استراتيجيات روسيا ودول الاتحاد الأوروبي في تنافسهما لتحقيق أمن الطاقة في أوروبا؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- ماهي الاستراتيجيات الروسية والأوروبية التي تتبعها لتحقيق أمنها الطاقوي؟
- كيف وظّفت روسيا خطوط نقل الغاز في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي؟
- ما مدى نجاح مشاريع الأنابيب الأوروبية في تقليص التبعية الطاقوية نحو روسيا؟
- كيف انعكس التنافس الروسي الأوروبي حول مسارات أنابيب نقل المحروقات على دول العبور؟

4. الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

- كلما أمّنت روسيا والدول الأوروبية خطوط الامداد بالمحروقات، زاد تحقيقها لأمنها الطاقوي.

الفرضيات الفرعية:

- يتوقف الأمن الطاقوي الروسي على تأمين الطلب الاوروبي على الغاز (الروسي) وتأمين طرق الامداد.
- يتوقف الأمن الطاقوي الأوروبي على تأمين العرض وتنويع طرق ومصادر الامداد.
- كلما ظهرت دولة جديدة كمركز عبور لنقل المحروقات زادت أهميتها الاستراتيجية.

5. أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية خطوط نقل المحروقات في الاستراتيجيات الأوروبية والروسية لتحقيق الأمن الطاقوي.
- إبراز الدور الذي تلعبه بلدان العبور في أمن الإمدادات، وأهميتها الجيواستراتيجية بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة للطاقة.
- إبراز الانعكاسات الناجمة عن التنافس الأوروبي الروسي في تحقيق أمن الامداد بالمحروقات على دول العبور.

6. **أسباب اختيار الموضوع:**

الأسباب الذاتية:

لقد كانت ميولاتنا الخاصة للخوض في القضايا الجيوبوليتيكية أحد أهم أسباب اختيارنا لموضوع جيوسياسة نقل المحروقات في أوروبا، فغالبا ما نميل للجانب الجغرافي وما يحويه من معاني وقيم سوقية من أجل محاولة فهم الظاهرة السياسية أو السلوك الخارجي للدولة، ولو أنّ ذلك يستلزم دراستها من كل الجوانب وليس فقط من الجانب الجغرافي لتوضيح الصورة وإعطائها طابعا علميا .

الأسباب الموضوعية:

من أهم الدوافع الموضوعية التي شجعتنا على معالجة هذا الموضوع، هو أن نخلص إلى إمكانية تقديم إضافة متواضعة للدراسات الأكاديمية المتعلقة بشؤون الطاقة، وخاصة في مجال النقل والإمداد، وذلك بعدما لاحظنا أنّ الخارطة الجغرافية الأوروبية على وجه الخصوص تشهد (حرب أنابيب) من أجل تأمين الإمدادات الطاقوية، كما رأينا أنّ بعض الاحداث الدولية الأخيرة كالأزمة في سوريا، والأزمة الروسية التركية بعد حادثة اسقاط الطائرة، والأزمة الأوكرانية، والحراك الأزموي في دول الشرق الأوسط على غرار ما يجري في اليمن، كل هذه الاحداث لها صلة من قريب أو من بعيد بمسالة نقل المحروقات بحكم أنّ الدول المشار إليها تعتبر محورا لعبور أنابيب نقل الغاز، أو تطلّ على ممرّات عبور استراتيجية هامة كما هو الحال بالنسبة لليمن ومضيق باب المندب.

7. مجالات الدراسة:

تعالج هذه الدراسة مسألة جيوسياسة نقل المحروقات في أوروبا: (التنافس الروسي الأوروبي) في المجالات التالية:

المجال المكاني:

بما أنّ موضوع الدراسة هو جيوسياسة نقل المحروقات في أوروبا: (التنافس الروسي الأوروبي) فإن الدراسة سوف تنصب في أوروبا، حيث ستتناول الحيّز المكاني لروسيا (المنتج والمصدر للغاز) والاتحاد الأوروبي (أكبر مستهلك للغاز في العالم)، إضافة إلى دول عبور أنابيب

المحروقات الواقعة بين طرفي المعادلة الطاقوية في أوروبا وانعكاسات التنافس على هذه الدول (محاور العبور الجيوبوليتيكية)

المجال الزماني:

من الناحية الزمنية فإن الدراسة ستتناول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى الثلث الأول من سنة 2016، أي منذ اعتلاء فلاديمير بوتين سدة الحكم في روسيا وإعلانه عن مشروعه للعودة بإمبراطوريه روسيا واستعادة مكانتها الدولية، والذي اعتمد فيه على الطاقة والغاز كأداة ضغط وأهم دعامة لمشروعه، وفي هذه الفترة أيضا في 2006 باشر الاتحاد الأوروبي استراتيجياته لتنويع مصادر وطرق الامداد بالطاقة للتقليص من التبعية الروسية، وكلا الاستراتيجيات الطاقوية الروسية والأوروبية لاتزال سارية إلى الأن.

المجال الموضوعي:

فيما يخص المجال الموضوعي فسوف تتناول الدراسة الاستراتيجيات الطاقوية الروسية والأوروبية التي ترتكز على تأمين إمدادات الطاقة، وانعكاس التنافس الأوروبي الروسي في تأمين طرق نقل المحروقات على دول عبور وممرات خطوط أنابيب النفط والغاز، وبالتالي فإن الدراسة سترتكز بالأساس على دور خطوط الإمداد بالمحروقات ودول عبور هذه الخطوط في إطار التنافس الروسي الأوروبي لتحقيق أمن الطاقة.

8. الدراسات السابقة:

ينبغي الإشارة إلى أن مواضيع الطاقة والمحروقات قد تم تناولها بإسهاب في السابق، لكن قليلة هي الدراسات تعمقت في مسالة نقل المحروقات وتأمين خطوط الامداد، والتي تعتبر من أولويات الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة ودول العبور على حد سواء.

حاولنا من خلال هذا العمل الاستفادة من بعض الدراسات السابقة واثرائها في نفس الوقت وذلك بإتمام ما قام به هؤلاء الباحثون:

- **عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية النفط والطاقة، محمد ازهر السماك، ازاد محمد امين ، (جامعة الموصل – جامعة بغداد – جامعة البصرة ، ط1 1981 م):**

تطرقت الدراسة إلى أهم مكامن النفط والغاز في العالم، وبالتحديد في الشرق الأوسط ودول الخليج العربي، وحجم الاحتياطات في المنطقة التي فاقت 17% من حجم الاحتياطي العالمي، كما تطرقت الدراسة أيضا إلى تقنيات تكرير البترول وإنتاجه وكيفية نقله عبر الناقلات البحرية أو عبر الأنابيب في البر، وكذا الأهمية الجيواقتصادية والجيوسياسية للنفط وبعض نقاط العبور أو الاختناق النفطي.

- **خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة واثاره الاستراتيجية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1 2014 م):**

ركزت الدراسة على تحديد مفهوم أمن الطاقة، والذي يتغير بحسب الفاعل الطاقوي، بحيث يرتبط أمن الطاقة عند الدول المنتجة بأمن الطلب والوصول إلى الأسواق التجارية، أمّا عند الدول المستهلكة فيرتبط بتدفق الإمدادات بصورة منتظمة (أمن العرض) وبأسعار ملائمة، حيث تناولت الدراسة بعض الحالات مثل روسيا (كدولة منتجة) والولايات المتحدة الامريكية والصين (كدول مستهلكة)، وقامت بتحديد الأمن الطاقوي وفق منظور كل دولة على حدى.

- **محمد كريم خيدر، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الافريقي، أطروحة تخرج مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والاعلام ، 1436 هـ – 2014 م):**

تتناول الدراسة تنافس القوى الكبرى حول موارد الطاقة في العالم، حيث ركزت على التنافس الأمريكي الصيني على النفط في افريقيا من أجل تنويع مصادر الإمداد لضمان الأمن الطاقوي، خاصة في ظلّ الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

إستقينا من هذه الدراسة أهم مظاهر التنافس بين الدول الكبرى في مجال الطاقة، وهو ما ساعدنا في إثراء موضوعنا البحثي الذي يرتكز اساسا على التنافس الروسي الأوربي لتحقيق أمن الطاقة.

إن الجديد الذي سنتطرق اليه من خلال دراستنا هذه والذي لم يعالج في الدراسات السابقة، يكمن في إبراز دور خطوط نقل المحروقات في استراتيجيات وسياسات الدول المنتجة والمستهلكة

للطاقة، والوزن الذي تلعبه بلدان عبور انابيب الغاز او النفط في استراتيجيات أمن الطاقة، كما سنعالج أيضا التنافس بين روسيا والاتحاد الأوروبي لتأمين الإمدادات الطاقوية، وانعكاس هذا التنافس على بلدان العبور.

9. المناهج والاقترابات المستخدمة:

مناهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام الجيّد بالموضوع، إستعنّا بمنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن وبعض المقاربات والنظريات المستعملة في العلاقات الدولية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة:

منهج دراسة الحالة:

تطلب منا هذا البحث في فصله الأخير الذي يتناول انعكاسات التنافس على طرق الإمداد الاستعانة بأسلوب دراسة الحالة، بحكم استحالة دراسة جميع الدول التي انعكس عليها هذا التنافس فاخترنا أبرز الحالات، ويقوم هذا المنهج على التعمّق في دراسة وحدة معينة في مرحلة معينة ضمن سياق معين، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابه لها.

المنهج المقارن:

يعرّف المنهج المقارن على أنه المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية، وذلك من خلا تحديد المشكلة ووحدة التحليل المركز عليها في المقارنة " اما الدولة أو الحزب او المؤسسة او عملية صنع القرار ".

لقد سلكنا هذا المنهج في دراستنا من خلال المقارنة بين الاستراتيجيات الطاقوية لكل من روسيا ودول الاتحاد الأوروبي القائمة أساسا على تأمين الإمدادات، والتي تجسّدت في مجموعة من مشاريع خطوط أنابيب نقل المحروقات في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي.

المقاربات المستخدمة:

نظرية اللعب:

من الواضح أنّ لكلا طرفي التنافس على طرق الامداد في أوروبا استراتيجيات عقلانية لتحقيق مكاسب أكبر تضمن له أمنه الطاقوي، بحيث أنّ كل لاعب منهما سيحاول معرفة توجهات الأخر في سياق هذا التنافس لعرقلته، لأن أي مكسب لأحدهما يعدّ خسارة للأخر، وهو ما لاحظناه في مشروعي خط غاز نابوكو الغربي وساوث ستريم الروسي.

و تفترض نظرية اللّعب وجود أربع عناصر اساسية:

- اللاعب: ويمثل وحدة اتخاذ القرار المستقلة في المباريات.
- القواعد: تحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في اللعبة والخيارات المتاحة لكل لاعب.
- الاستراتيجية: تحدد تحركات اللاعب في حالة تحركات الخصم تجاه النتيجة أو المحصلة.
- النتيجة أو المحصلة: هي النتيجة التي يحصل عليها كل لاعب إزاء اتباع استراتيجية معينة.

المقاربة الجيوبوليتيكية:

و تعني تأثير الجغرافيا على القرارات السياسية أو سلوك الدولة الخارجي، فالمقاربة الجيوبوليتيكية تفسر لنا الظواهر المعقدة والمتشابكة التي تميز العلاقات الدولية، حيث تفسّر لنا مثلا سبب التنافس على دول او مناطق جغرافية قد لا تحتوي على موارد وثروات طبيعية هائلة مثل أفغانستان او أوكرانيا او سوريا، ففي سياق دراستنا هذه سمحت لنا المقاربة الجيوبوليتيكية من فهم التنافس والصراع حول الدوّل المذكورة سلفا، والتي تنبع أهميتها من كونها دول عبور خطوط نقل المحروقات.

تتواجد كل من أوكرانيا وسوريا (وهما حالات الدراسة في الفصل الثالث) ضمن مجالات جيوبوليتيكية حساسة، مما يضفي عليهما أهمية جيواستراتيجية كبيرة، حيث تقع أوكرانيا في قلب العالم التي تحدث عنها هالفورد ماكيندر، وتقع سوريا في نطاق الهلال الداخلي أو أرض الحافة Rimland لنيكولاس سبايكمان.

المقاربة الواقعية

إستنادا للافتراضات التي يقوم عليها البارادايم الواقعي القائم على متغيري المصلحة والقوة، فإنّه يمكن تفسير التنافس الروسي الأوروبي على نقل المحروقات في أوروبا على أنّه سباق لتعظيم المصلحة المتمثلة في تأمين إمدادات الطاقة، كما تكمن الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لمصادر الطاقة المتنافس عليها في أنها تزيد من قوة الدول، وهو ما يفسر استعمال روسيا للغاز كورقة قوة في سياساتها الخارجية خاصة مع الدول الأوروبية التي تشهد تبعية كبيرة لروسيا على صعيد الغاز.

10. صعوبات الدراسة:

لقد صادفتنا أثناء إعدادنا لهذه الدراسة بعض الصعوبات، منها ما يتعلق بالحصول على أرقام دقيقة بخصوص المعطيات الطاقوية للدّول، فدولة كروسيا غالبا ما تتكتّم حول احتياطات الغاز والنفط التي تمتلكها، كما أن موضوع نقل المحروقات يتطلّب ضرورة الاطّلاع على مشاريع أنابيب الغاز والنفط، ودور دول العبور في هذه المشاريع ونسبة استفادة كل دولة منها، وهو ما لا نجده في الكتب الأكاديمية المعتمدة نظرا لحداثة هذه المشاريع والسّرية التي تحيط بها لكونها مسألة أمن قومي، وهذا ما اضطرنا للاعتماد على مصادر إلكترونية متخصصة تابعة لشركات طاقوية او مراكز دراسات شؤون الطاقة.

11. تقسيم البحث:

لقد تناولنا في دراستنا ثلاث محاور أساسية نوجزها فيما يلي:

- الفصل الأول: تطرّقنا فيه لنظرة عامة حول المحروقات، حيث ركزنا على النفط والغاز واهميّتهما الجيوسياسية والجيواقتصادية، وعالجنا مفهوم امن الطاقة، واوضحنا اهم نقاط العبور المتمثلة في المضايق والممرات وكذا طرق النقل البرية والبحرية
- الفصل الثاني: عالج هذا الفصل أهم الإستراتيجيات الروسية والأوروبية في تنافسهما لتحقيق امن الطاقة، حيث تمّ التركيز على أهمية خطوط الأنابيب بالنسبة لطرفي المعادلة الطاقوية في أوروبا (روسيا ودول الإتحاد الأوروبي).

- الفصل الثالث: أبرزنا من خلاله الأهمية الجيواستراتيجية لقاط العبور في إطار التنافس الروسي الأوروبي لتحقيق أمن الطاقة، ومدى انعكاس هذا التنافس على بلدان عبور خطوط الإمداد.

الفصل الأول:
إطار مفاهيمي حول جيوسياسة نقل المحروقات

تمهيد

يعدّ الوقود الأحفوري أكثر مصادر الطاقة استخداما في العالم، خاصة " النفط والغاز " حيث يشكّلان 90% من الطاقة المستخدمة عالميا، لكن مشكلة هذا النوع من الوقود هي في أنّه قابل للنضوب، وهو ما جعله محل تنافس في العلاقات الدولية.

سوف نركّز في دراستنا على أهمية المحروقات، نظرا لتأثيرها الواضح في السياسة الخارجية للدوّل طوال القرن العشرين، وطرق نقلها حيث أنّ المناطق الرئيسية المستهلكة لمصادر الطاقة في العالم بعيدة عن أماكن تواجدها.

أمّا الغاز فقد طرح نفسه كمصدر طاقوي مهّم بالنسبة للدوّل، خاصة المصنّعة، وذلك في إطار تنويع مصادر الطاقة والمزايا التي يتمتع بها، كونه وقودا نظيفا وتتعدد مجالات استعماله.

برزت مجموعة من العوامل التي شجّعت على زيادة الإعتماد على الغاز الطبيعي، فالاكتشافات الغازية الأخيرة في الضفة الشرقية لحوض البحر المتوسط، واتفاقية كيوتو سنة 1992[1] برعاية الأمم المتحدة في ملتقى ريو للتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن الصناعات النفطية، والأزمات التّي مرت بها السوق النفطية وإجراءات منظمة الأوبك، وخصوصا الدول العربية المصدّرة للنفط بعد الحرب العربية الإسرائيلية، والتّي تمثّلت في وقف إمداد الدول الغربية بالنفط، كلها دوافع أدّت إلى بروز الغاز كمصدر طاقوي مهم.

تكتسي نقاط عبور النفط والعاز مكانة هامة في تجارة الطاقة الدولية، خاصة المضايق والممرات المائية التي تعتبر نقاط اختناق نفطي مما جعلها رهانا جيوسياسيا مهمّا للدول.

[1] Cédric de Lestrange, Christophe-Alexandre paillard, Pierre Zelenko: **Géopolitique du pétrole** (Edition Technip, Paris, 2005.) p 138

المبحث الأول: مفهوم المحروقات وأهميتها

المطلب الأول: تعريف المحروقات

أولا: تعريف النفط

هو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، وأحيانا يسمى نافتا او " نافت" باللغة الفارسية والتّي تعني القابلية للسيلان، وهو متكون من خليط الهيدروكربونات وهو يختلف في تركيبته من منطقة الى أخرى.

كما يطلق عليه كذلك اسم " crualoil" ومعناه الزيت الخام أو البترول "petrolieum" وهي كلمة تنطبق على الهيدروكربونات السائلة المكونة له، إضافة إلى نسب قليلة من النتروجين والأكسجين والكبريت، كل هذه المكونات تجمعت في باطن الأرض منذ آلاف السنين، وبفعل العوامل الطبيعية مثل الكسور والفوالق الأرضية والشقوق تخرج إلى سطح الأرض، أو بفعل الانسان من خلال حفر آبار النفط " لهذا سمي بالوقود الأحفوري ".

يوجد البترول بعدة حالات: إمّا بالحالة الصلبة أو الحالة شبه صلبة مثل عروق الاسفلت أو بحالة سائلة، مثل خام النط أو بحالة غازية، وتختلف درجة غليان المنتجات الهيدروكربونية من حالة إلى أخرى حيث تزيد كلما زادت ذرات الكربون بالمركّب، وهنا يكمن جوهر عمليات التكرير وهو فصل المركبات عن بعضها، إذ أنّ البنزين يتبخر عند درجة حرارة من (50 الى 200) والكيروسين من (150 الى 315) أمّا الديزل فيتبخر عند درجة حرارة تصل ما بين (180 – 350)[1].

ترجع معرفة الإنسان بالنفط إلى بداية التاريخ، إذ كان يتسرب من باطن الأرض في العديد من أماكن تواجده، مكوّنا بذلك بحيرات أو آبار نفطية سطحية قد تصاحبها غازات مشتعلة.

استعمل الإنسان النفط في عدة أغراض كالطب والتشييد، أمّا الاستخدام التجاري له فقد ظهر مع البئر الأولى التّي حفرت عام 1859 في بلدة "تيتوزفيل" بولاية "بنسلفيا" في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] الجازي الحويطي، **أهمية البترول في** : www.mawdoo3.com (2015/04/09).

تسعى طرق التنقيب إلى اكتشاف المناطق التّي تكون مؤهلة لتجميع النفط أي تحديد واستكشاف مواقع الآبار النفطية، وفي سياق التنقيب أيضا فإنّ الارتباط العضوي بين النفط والصخور الرسوبية جعل من البحث يتركز في مناطق محدّدة من العالم معروفة بأنّها أحواض رسوبية، وتكون عند حافات القارّات وقرب السلاسل الجبليّة وفي الجرف القاري والبحار، وقد تمّ تحديد هذه الأحواض الرسوبية منذ أكثر من قرن من الزمن، ونالت بعضها شهرة كالحوض الرسوبي العظيم المعروف بحوض بحر تيش"Tethyes" الواقع بين قارة أوراسيا وإفريقيا[1].

يعتبر النفط أكثر نسبة من حيث الاستهلاك والإنتاج مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى نظرا للاحتياطات الكبيرة الموجودة منه، حيث عرف قفزة نوعية في نسبة استهلاكه التّي زادت بين عشريتي (1941 – 1950) والتّي كانت تساوي 32 مليار طن فقط لتصل إلى 54.7 مليار طن في العشرية التّي تلتها (1951 – 1960)، حتى وصل استهلاكه سنة 1980 إلى ما يعادل حوالي 60 مليون برميل يوميا، أي ما يضاهي نسبة 51 % من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة، ووصل في 2008 إلى 84.5 مليون برميل وفي سنة 2012 حوالي 89.78 "مليون برميل.

قدّرت الاحتياطات المؤكّدة من النفط الخام سنة 1995 بحوالي 156 مليار طن مقابل 48 مليار طن سنة 1956، أمّا الإنتاج ونظرا للطلب المتزايد على النفط فأخذ يتزايد هو بدوره حتى وصل في 1990 إلى حوالي 60.4 مليون برميل يوميا، بزيادة قدرت ب 7.3 % مقارنة بما كانت عليه سنة 1986، كما أنّ الاحتياطات النفطية ليست موزعة بطريقة متساوية بين مختلف مناطق العالم، فمنطقة الشرق الأوسط مثلا تحوي لوحدها ثلثي هذه الاحتياطات العالمية[2].

تدّل هذه النّسب على الاستخدام المتزايد للنفط منذ اكتشافه إلى حدّ الآن، ويرشّح الخبراء استمرار هذا المنحى التصاعدي للإستخدامات النفطية، وسيطرته على نطاق التجارة العالمية، خاصة في ظلّ بروز دول صاعدة تعتمد على التصنيع لترقية اقتصاداتها.

ثانيا: الغاز الطبيعي

[1] عبد المنعم عبد الوهاب، محمد ازهر السماك و ازاد محمد أمين، **جغرافية النفط و الطاقة** (جامعة الموصل – جامعة بغداد – جامعة البصرة، ط1 1981) ص 72.

[2] محمد كريم خيدر، **الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الافريقي**، أطروحة تخرج مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و الاعلام، 1436 هـ – 2014 م)، ص 86.

هو أحد مصادر الطاقة ويسمى بالغاز الطبيعي تمييزا له عن الغاز الناجم عن الفحم وغيره، ويتكون الغاز الطبيعي في باطن الأرض مثل النفط من جراء تحلّل الكائنات الحية النباتية والحيوانية التّي طمرت تحت الرواسب في أزمنة جيولوجية قديمة نتيجة للضغط والحرارة المتولّدة من الطبقات المترسبة فوق الطبقات الحاملة للكائنات الحية المطمورة " المدفونة "، ويتجمع الغاز الطبيعي

مع النفط أو في حقول منفصلة، وفي بعض الأحيان يتم حرقه وهو ما يحدث في الكثير من حقول الإنتاج، أو يتم إعادة حقنه في الحقول لضمان استمرار الحصول على النفط لتوفير الضغط اللازم لتدفقه.

يشكّل الميثان حوالي 85 % من الغاز الطبيعي المنتج من الآبار التقليدية، وهو مركّب شديد الالتهاب مكوّن من ذرة واحدة من الكربون وأربع ذرات من الهيدروجين وهو غاز لا لون له ولا رائحة، عندما يكون في أنقى حالاته، إلّا أنّ شركات الغاز قرّرت إضافة بعض الكيماويات له حتى تعطيه رائحة متميزة لنتمكّن من اكتشافه في حالة تسرب[1].

- **أنواع الغاز:**

الغاز غير المصاحب: وهو الغاز الذّي يوجد في المكامن النفطية التّي لا تحتوي على كميات كافية من النفط الخام.

الغاز المصاحب: وهو مرتبط بالنفط الخام، إمّا على شكل محلول في النفط أو كغطاء من الغاز فوق النفط.

سرير فحم الميثان: ميثان طبقة الفحم (Cbm) أو غاز الفحم المتماسك (Csg) وهو غاز طبيعي مستخرج من سرائر الفحم أثناء عملية تعدين الفحم تحت الأرض[2].

الغاز المسال (GNL): هو غاز طبيعي تمت معالجته وإسالته بالتبريد، ويستخرج من حقول النفط والغاز ثم ينقل عبر أنابيب خاصة إلى منشئات المعالجة والتّي تتم فيها عمليات التبريد وإسالة الغاز تحت الظروف الجوية، يحفظ في الصورة السائلة عند درجة حرارة 161.5 تحت الصفر وتبلغ

[1] وردة هاشم علي عيد، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2013) ص 167.

[2] https://www.openoil.net/wiki/ar/index.php?title (15/01/2016)

كثافته حوالي 440 متر مكعب عندما يكون سائلا، يمكن استخدامه كوقود في حالته السائلة إذ يسهل عملية نقله عبر الأنابيب او عبر الناقلات مقارنة بالحالة الغازية.

شهدت صناعة الغاز الطبيعي طوال الثلاثين سنة الأخيرة تطورا ملحوظا، فعلى صعيد الحجم فقد تضاعفت قاعدة الاحتياطي العالمي بمقدار الضعف تقريبا، وارتفع النموّ في الاستهلاك السنوي بحدود 123 %، وفي نفس الوقت زاد الاستهلاك العالمي للغاز من إجمالي الطاقة الأولية (TEP) من 19% إلى 24.2%.[1]

إنّ هذا الارتفاع الملحوظ وتزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي جاء نتيجة لعدة عوامل أهمها:

أزمة الطاقة في سبعينيات القرن العشرين، وكذا الزيادة في أسعار النفط التّي أعقبتها، كما كان للحركات البيئية التّي تقودها المنظمّات غير الحكومية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، الأثر الواضح، بحكم أنّ الغاز الطبيعي وقود نظيف مقارنة بالمشتقات النفطية والفحم إذا ما نظرنا في مستويات الانبعاثات المسببة للتلوث. كما سعت قوانين الحدّ من تلوث الهواء حول العالم " وهو السياق الذي جاءت فيه اتفاقية كيوتو 1992 " إلى تخفيض حاد في انبعاثات الكبريت والجسيمات من المصانع، وأصبحت هذه التشريعات أكثر صرامة على مدى سنوات مع اقتناع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وغيرها من الدول بضرورة تحقيق مستوى أدنى من الملوّثات الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري.

من خلال ما تقدّم فقد وجدت الدوّل في الخصائص الفزيائية للغاز الطبيعي ونواتج احتراقه أكثر تلائما مع الرهان البيئي.

ومن الخصائص التي فتحت قطاعا جديدا للطلب على الغاز الطبيعي هو ذلك التلاقي التدريجي بين الغاز الطبيعي والصناعات الكهربائية، حيث أن كل المرافق الجديدة المخصصة لتوليد الكهرباء مزودة بتوربينات الغاز، لكن هذا يخضع بالطبع لتوافر إمدادات الغاز بأسعار ملائمة ولهذا تم اللجوء إلى الانابيب أو الغاز الطبيعي المسال الذي يستخدم في توليد الطاقة، وهذا ما أسهم في زيادة نسبة الاستهلاك التّي كانت تقل عن 10% في عام 1980 الى 21.1% عام 1999.

[1] https://www.openoil.net/wiki/ar/index.php?title (15/01/2016).

اعتمادا على ما سبق، فإنه يمكن تلخيص أسباب زيادة نمو الطلب على الغاز فيما يلي:

- مستوى احتياطات الغاز المتوافرة حاليا " 146 ترليون متر مكعب " وإمكانية حصول زيادات جوهرية عليها في المستقبل.
- إمكانية التوسع في استخدام الغاز الطبيعي نتيجة للكفاءة الحرارية لعملية تحويل الغاز إلى كهرباء والاقتصاديات المصاحبة المرغوبة.
- مساهمة الغاز الطبيعي في تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة[1].

أصبح الغاز مصدر طاقة رئيسي في القرن الحادي والعشرين سواء من حيث البديل الطاقوي لتراجع احتياط النفط العالمي، أو من حيث الوقود النظيف، ولهذا فإنّ السيطرة على مناطق الاحتياطي الغازي وتوفير سبل نقله لضمان أمن إمداده للدوّل المصنّعة والصاعدة، تبقى أولوية قصوى من أجل تحقيق أمن الطاقة لهذه الدول.

المطلب الثاني: أهمية المحروقات

أولا: الأهمية الجيواقتصادية للمحروقات

أ. <u>النفط</u>:

يعتبر النفط أهّم دعائم الكيان الاقتصادي للدولة، حيث يشكّل نسبة كبيرة من الدخل القومي للبلد المنتج له، كما ساهمت العديد من الأسباب في جعله أهم مصادر الطاقة بالنظر للوظائف العديدة التّي يمكن أن يؤديها بعد تكريره، فهو يوفر الحرارة والضوء، والطاقة التّي تحرك المحرّكات والزيوت التّي تتطلبها الصناعات الميكانيكية.

إنّ أهمية النفط باعتباره مصدرا طاقويا رئيسيا لا تنبع من كونه وقودا ومصدر للحرارة والتدفئة فحسب، وإنّما كمادة أوّلية في الصناعة الكيماوية، حيث تطوّرت هذه الأخيرة من جرّاء تصفية النفط والحصول

[1] مايكل كليج، **مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية** (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2004 م)، ص ص، 7-9.

على مشتقاته من صناعة البلاستيك والمطاط وصناعة الأدوية والصماغ وعدد هائل من المواد الكيماوية الصناعية[1].

هذه المزايا التي يوفرها النفط جعلت منه محل تنافس بين القوى الكبرى في سباقها للسيطرة على أماكن تواجده وضمان إمداداته.

كما شهد المجتمع الصناعي نموا سريعا خاصة مع انتشار السيّارات في بداية القرن العشرين، واعتبرت الحرب العالمية الأولى كنقطة تحوّل رئيسية في أهمية النفط بعد انتقال الاهتمام الامريكي الطاقوي من الفحم الى البترول.

بعد الحرب العالمية الأولى وانتقال مراكز انتاج النفط من أحواض تكساس الى الشرق الأوسط، حيث تمّ اكتشاف احتياطي نفطي كبير، أصبح البترول محل تنافس بين حلفاء الأمس " فرنسا – بريطانيا – أمريكا "، في محاولة كسب جائزة القرن.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لتحصل على مواطئ قدم لشركاتها النفطية في المنطقة، فجاءت الحرب العالمية الثانية لتقلب الموازين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما خرجت كأكبر مستفيد منها وخروج أوروبا بما فيها القوى الاستعمارية الكبرى " فرنسا – بريطانيا – ألمانيا " مدمّرة من الحرب، هذا الترتيب الجديد في القوى الاستعمارية انعكس على موارد النفط، ففي 1940 كان نصيب الولايات المتحدة من نفط الشرق الأوسط حوالي 10%، وبحلول عام 1950 أصبح 50% واستولت على مواقع البترول التي كانت تسيطر عليها فرنسا وبريطانيا في كل من العراق وإيران.

وشكل النفط بعد الحرب العالمية الثانية الحصة الأكبر من الاستخدام العالمي للطاقة، من جراء الطلب المتزايد على هذه الثروة الناضبة التّي كانت تحدد معالم تجارتها آليات العرض والطلب، هذا أدى إلى ارتفاع أسعارها، ومرورها بأزمتين حادتين عامي 1973 و1979، وهو الشيء الّذي مهّد

[1] محمد رضا الشوك وحيدر علي الدليمي، **أهمية النفط في الحياة الاقتصادية لدول العالم في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=239403** (2010/12/24)

الطريق لبروز الغاز كمصدر طاقوي مهم، بالنظر للمزايا الّتي يتمتع بها والتّي ذكرنا بعضها سابقا وسيتم التطّرق لها بشيء من التفسير والتحليل لاحقا[1].

ب.الغاز:

يتمتع الغاز بأهمية كبيرة والتّي ازدادت كمصدر طاقوي بشكل مستمر، حيث تشير الاحصائيات أنّ نسبة ما ساهم به الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في العالم، قد ازداد من 1.5% عام 1900 إلى 12% عام 1950 وإلى حوالي 19% عام 1980 وبلغ حد 23% بحلول عام 1999.

يشير تقرير الطاقة الدولية لعام 2007 أنّ استهلاك الغاز الطبيعي في ازدياد مستمر على مستوى العالم، ففي عام 2004 بلغ 100 تريليون قدم مكعبة، وسوف يصل عام 2030 إلى 163 تريليون قدم مكعبة، وسيظل الغاز الطبيعي مصدر الطاقة الأساسي في توليد الكهرباء والقطاعات الصناعية، حيث يتركّز استخدام الغاز الطبيعي في العمليات الصناعية، والذي بلغ 40% من نسبة الغاز المستخدم عام 2004، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 43% عام 2030، ومع توقع استمرار ارتفاع أسعار النفط، فإن الغاز الطبيعي سوف يحل محل مصادر الطاقة السائلة الأخري في القطاع الصناعي، ومن المتوقع أن يزداد الاستخدام الصناعي بمعدل 2% سنويا خلال الفترة من 2004 إلى2030، مقارنة بزيادة في استخدام الوقود السائل في الصناعة بصفة عامة بنسبة 1% خلال الفترة نفسها.

تزايد مخزون الغاز الطبيعي ليصل إلى 6067 تريليون قدم مكعبة، ويتركز 75% من احتياطي الغاز في الشرق الأوسط ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وتمتلك كل من روسيا وإيران وقطر نحو 58% من الاحتياطي العالمي.

يشير تقرير الطاقة الدولية في 2007 أن إنتاج الغاز الطبيعي يمكن أن يستمر لمائة عام في الشرق الأوسط مقابل 61 عاما في المتوسط العام. ومن المتوقع زيادة الاحتياطيات نتيجة لتقدم تكنولوجيا الاكتشافات، وتحسن الظروف الاقتصادية، وأن نصف الاكتشافات المتوقعة سوف تكون في الشرق الأوسط ودول وسط آسيا وروسيا وشمال إفريقيا.

[1] وردة هاشم علي، **مرجع سابق**، ص ص18، 19.

يشير نفس التقرير ان إلى أنّ مخزون الغاز الطبيعي المؤكّد في جانفي 2007، وصل إلى 6.183 تريليون قدم مكعبة، بزيادة تصل إلى تريليون قدم مكعبة عن يناير 2006، وبنسبة 1% عن الكمية المقدرة في عام 2006، وهذا المخزون موزع علي النحو التالي:

الشرق الأوسط 2.566 تريليون قدم مكعبة.

- أوراسيا 2.017 تريليون قدم مكعبة، إفريقيا 484 تريليون قدم مكعبة.

- آسيا 419، أمريكا الشمالية 277.

- أمريكا الوسطي والجنوبية 241.

- أوروبا 179 تريليون قدم مكعبة[1].

هذا التزايد في نسبة الاستخدام العالمي للغاز يأتي مردّه إلى المزايا التّي يتمتع بها هذا المورد ومن أهمها:

-الغاز الطبيعي يشكّل وقودا ذو حرارة عالية حيث أنّ مترا مكعبا منه يولد من 7000 إلى 10500 سعرة حرارية كالوري.

-نظافته بسبب احتراقه التام وهذا لا يساعد على تلوث البيئة.

-سهولة استعماله كونه صالحا للاستخدام في الأغراض الصناعية والمنزلية حيث لا يحتاج إلى عمليات معقدة خاصة إذا لم يحتوي على كبريت.

هذه الاستعمالات المتعددة للغاز الطبيعي يمكن حصرها فيما يلي:

[1] محمد سعد أبو عامود، **محددات صناعة الغاز في مجلس التعاون الخليجي، في:**
http://www.mafhoum.com/press10/304E17.htm
.(2016/02/22)

- **القطاع السكني:** حيث يعتبر الغاز من أحسن أنواع الوقود المعروفة في الاستعمالات المنزلية في مجالات الطبخ والتبريد والتدفئة، بالنظر لحرارته العالية وقلة الغازات المنبعثة عنه خلال الاحتراق.

- **القطاع الصناعي:** يستعمل الغاز الطبيعي كوقود جيد وحديث لما له من مزايا في زيادة القدرة الإنتاجية للأفراد مما جعله منافسا كبيرا لبقية الموارد الطاقوية خاصة في توليد الطاقة الكهربائية وصناعة التعدين والتكرير والورق.

كما يمكن الاستفادة من الغاز الطبيعي في صناعة الهيدروجين، الّذي أصبح يستخدم الآن في معظم عمليات تصنيع وتكرير البترول والصناعات البتروكيماوية، واستخلاص الكبريت إن كان يحتوي على نسبة مرتفعة منه.

من الاستعمالات الحديثة للغاز الطبيعي استخدامه كبديل للفحم الحجري، وفحم الكوك في صناعة الحديد والصلب، حيث تحتاج أفران الصهر الضخمة لخامات الحديد إلى كميات كبيرة من الطاقة الحرارية، وبالتالي يمكن استخدام الغاز الطبيعي المعروف بارتفاع سعراته الحرارية في هذا الغرض.

كما يستخدم الغاز الطبيعي أحيانا للإبقاء على الضغط في مناجم النفط والمحافظة على نافورية الآبار النفطية عن طريق إعادة ضخه للنفط[1].

إنّ المزايا التّي يوفرها الغاز الطبيعي للدوّل المنتجة والمصنعة على حد سواء، وتزايد استخدامه كمصدر طاقوي مهم كل هذا سمح له أن يكسب أهمية جيواقتصادية تسعى الدوّل من خلالها للوصول إلى أماكن تواجده التّي غالبا ما تكون نفس أماكن النفط " مصاحبا" من أجل أن تزيد من قوتها الاقتصادية، ولهذا شهد العالم في الثلاثين سنة الأخيرة توسعا مطّردا في شبكات الأنابيب من أجل التصدير والإمداد بالغاز، وهي مشاريع تسهر على تنفيذها شركات كبرى ونذكر على سبيل المثال شركة "غازبروم" الروسية التي تحتكر نسبة كبيرة من مشاريع نقل الغاز في العالم وبالأخّص إلى أوروبا التي تتزايد حاجاتها لهذا المورد بحكم أنّ بلدان القارة هي بلدان مصنعة.

ثانيا: الأهمية الجيوبوليتيكة للمحروقات

[1] عبد المنعم عبد الوهاب، محمد ازهر السماك، ازاد محمد أمين، **مرجع سابق**، ص ص، 406 – 409.

أ. **النفط:**

كان النفط هدفا لأهم المعارك التي دارت في الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء ودول المحور، فالصراع الذّي وقع بين الطرفين في شمال افريقيا كان هدفه الرئيسي هو الوصول غلى نفط الشرق الأوسط، كما أنّ الهجوم الذّي شنّه جيش هتلر على الاتحاد السوفييتي سابقا، حركته أطماع الألمان لبلوغ حقول "باكو" و"القوقاز" في آسيا الوسطى، ولو استطاع الوصول إليها لكانت نتيجة الحرب غير التي عرفناها اليوم، أمّا اليابان فقد هاجمت القاعدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في " بيرل هاربر" وكان من أسباب ذلك الهجوم هو حماية نفط أندونيسيا.

ازدادت أهمية النفط بعد الحرب العالمية الثانية، كمادة حيوية استراتيجية تعتمد عليها حضارة القرن العشرين لدول العالم وخاصة الصناعية منها، وعرفت منافسة وتسابقا للحصول على أكبر نصيب من هذه المادة النفيسة، ولهذا شهد العالم حروبا ومنازعات إقليمية كان النفط من قريب أو من بعيد سببا لها أو هدفا في حد ذاته[1].

وكانت منطقة الشرق الأوسط مسرحا لمعظم هذه الحروب والنزاعات لاحتوائها على أضخم احتياطي نفطي في العالم، فحرب قناة السويس سنة 1956 والحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967 وحرب أكتوبر 1973، وحرب الخليج الأولى 1980 والثانية 1991 واحتلال العراق 2003، وحرب جنوب السودان وحرب التشاد وحرب الصومال، وحروب البحيرات الكبرى في افريقيا والاضطرابات في فنزويلا بمحاولة الإطاحة برئيسها هوغو شافيز 2002، وحرب الشيشان في منطقة القوقاز كلها حروب يعتبر النفط عنوانها الأهم وهدفها المقصود.

أشار البروفيسور شيتور " **أنّ كل المناطق المنتجة للنفط عرفت على أراضيها حروبا عنيفة، أحيانا في الظل وأحيانا أخرى مستترة، وكثيرا ما تؤدي إلى التصفية الجسدية لأشخاص يقفون حاجزا أمام مصالح الشركات متعددة الجنسيات وأهدافها، والدوّل التّي تحميها**"[2].

كما تطرق كل من بول كولبير وروبرت كابلن وماري كالدور لعلاقة الموارد الطبيعية بالحروب، المتركزة في الأراضي التّي تتواجد فيها هذه حيث تم اسقاط ذلك على حالة دول البحيرات

[1] وردة هاشم علي عيد، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، **مرجع سابق**، ص. 24

[2] وردة هاشم علي العيد، **مرجع سابق**، ص25.

الكبرى في افريقيا، التّي تم تغذية الصراعات فيها بالطابع الاثني، للحصول على ثروات المنطقة بأقل الأثمان، في إطار ما أطلق عليه كولير مبيعات الحقوق المستقبلية، أي شراء هذه الثروات والموارد من عند الطوائف التي تسيطر عليها، بعد دعم تلقته من الشركات متعددة الجنسيات أثناء حروبها مع الطوائف الأخرى[1].

ب. الغاز:

تركّز العديد من الدراسات على الصراع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، حول الطاقة في المناطق ذات الاحتياطيات الكبيرة من الغاز، فعلى سبيل المثال فقد اتجهت السياسة الأمريكية منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي إلى محاولة إقصاء روسيا من مسار أنابيب النفط والغاز المتجهة غربا إلى أوروبا انطلاقا من بحر قزوين، وذلك بهدف ألاّ يتدفق نفط وغاز آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية، بما يؤدي إلى عدم إعطاء موسكو أي درجة من درجات السيطرة على إمدادات الطاقة، الأمر الذّي جعل روسيا أكثر وعيا للدور الجيوبوليتيكي الذّي يمكن للطاقة أن تلعبه، فتبنّت روسيا والصين استراتيجية تهدف إلى تحجيم الدور الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى من خلال منظمة "شنغهاي" للتعاون الإقليمي، التي تضم روسيا والصين وأوزبكستان وقيرغيزيستان وكازاخستان وطاجيكستان.

كما توصلت إلى صيغة توافقية مع إيران ودول أسيا الوسطى المنتجة للنفط والغاز حول مصادر الطاقة في قزوين، فقامت شركة غازبروم الروسية بتوقيع اتفاقية الغاز الطبيعي مع كل من كازاخستان وتركمنستان في مايو 2007، والتي سيتم بمقتضاها تصدير إنتاج كازاخستان وتركمنستان من خلال شبكة الأنابيب الروسية بعد تطويرها، وإنشاء خط جديد لنقل الغاز عبر بحر قزوين، ولهذه الاتفاقية آثار استراتيجية مهمة، حيث إنّها تشير إلى إحكام روسيا سيطرتها على غاز بحر قزوين واستعادة ثقلها بآسيا الوسطى، ووضع حدّ للمحاولات الأمريكية لتهميش الدور الروسي في هذه المنطقة.

كما أنّ هذه الاتفاقية قد وضعت سقفا للطموحات الأمريكية والأوروبية، في مجال تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد علي الشرق الأوسط، خاصة المنطقة العربية في هذا المجال.

[1] محمد كريم خيدر، **مرجع سابق**، ص 30.

زادت هذه الاتفاقية من الأهمية النسبية للنفط والغاز الطبيعي العربيين بالنسبة لأكبر مستهلكي الطاقة في العالم، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، خاصة بالنسبة للغاز الطبيعي، حيث تتضاءل الاحتياطيات الأمريكية والأوروبية وتنمو احتياجاتها بشكل مستمر[1].

المبحث الثاني: جيوسياسة نقل المحروقات في العالم

المطلب الأول: مفهوم أمن الطاقة

[1] محمد سعد أبو عامود، **محددات صناعة الغاز في مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق.**

بدأت بعد الحرب الباردة الكتابات الأكاديمية تطرح مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية، من أجل البحث في القضايا التي تؤثر على أمن الافراد والدول في محاولة لتوسيع وتعميق مفهوم الأمن، ومنها مفهوم الأمن البيئي، والأمن الإنساني، والأمن المجتمعي، والأمن الاقتصادي، وأمن الطاقة، هذا الأخير كان تشرتشل أول من طرح تعريفا له حيث اعتبره قائما على التنوع والتنوع فقط وقد ارتكز الاقتراب التقليدي لأمن الطاقة حول أمن العرض وذلك من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة وبأسعار في المتناول، إذن فالتركيز انصب بالأساس على أن جوهر أمن الطاقة يكمن في تأمين دخول النفط وأنواع الوقود الأخرى.[1]

يتحقق أمن الطاقة لدولة ما إذا توافرت لديها موارد الطاقة بصورة كافية وآمنة، وهو ما يبرّر تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان تدفقه، وهو ما جسّدته الولايات المتحدة الامريكية من خلال مبدا كارتر.

لكن اختلاف إدراكات الدول بخصوص أمن الطاقة يجعل تحديد تعريف موحد لهذا المفهوم أمرا صعبا، فرؤية الدول المنتجة لأمن الطاقة والمتمثلة أساسا في تحقيق أمن الطلب تختلف عن رؤية الدول المستهلكة التي يعتمد أمنها الطاقوي على توفر العرض بالدرجة الأولى، كما ترتكز بعض الدول على فكرة الطاقة البديلة كالولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى تهدف إلى تأميم قطاع الطاقة كما في روسيا أو الاكتفاء الذاتي كالهند، أو التوزيع في مصادر وموردي الطاقة كما هو معتمد في الصين.

كل هذا يجسد اختلافا في الرؤى والادراكات حول مفهوم أمن الطاقة بين الدول وهو ما يفضي إلى ضرورة الاعتماد على مجموعة من التعاريف المختلفة للإلمام بجوانب هذا المفهوم.

في ظل تباين الادراكات لمفهوم أمن الطاقة ارتأينا تقسيم التعاريف ودراستها من خلال سياقين: ينصب السياق الأول حول ضرورة تأمين الامدادات لتحقيق أمن الطاقة، ويمكن تفسيره من خلال التعاريف التالية:

"أمن الطاقة هو تامين دخول النفط وأنواع الوقود الأخرى ".[2]

[1] خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية** (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 2014 م) ص ص. 52 – 56

[2] "international grid interconnection energy security ، **in multi dimensionalissuses in international electric grid interconnection** , united nation , departement of economic and social affairs , 2006 , p. 151.

و يعرف أيضا على انه **حالة تكون فيها الدولة وكل او معظم مواطنيها واعمالها لديهم الدخول لمصادر الطاقة الكافية بأسعار معقولة في المستقبل المنظور متحررين من المخاطر الشديدة الناتجة عن التوقف الكبير في الخدمة.**[1]

و يعّرف أيضا على انه **القدرة على الحصول على منتجات الطاقة عند الحاجة للاستخدام المنزلي، او العمل او الخدمات الوطنية والبنى التحتية، وتشمل المستشفيات والمدارس والشرطة والقوات المسلحة.**[2]

أمّا السياق الثاني الذي يمكن من خلاله إعطاء مجموعة من التعاريف لأمن الطاقة فهو أوسع ليشمل التطور التكنولوجي وعمليات النقل.

ففي اجتماع لمجموعة الثمانية عام 2006 في "سان بترسبرغ" تمّ تعريف أمن الطاقة ليشمل: " **تأمين سلسلة عرض الطاقة بدءا من اكتشاف مصادرها ثم انتاجها ثم نقل منتجاتها** "، **فنستنتج من هذا التعريف أنّ أمن الطاقة يستلزم ثلاث مستويات وهي : التنقيب، الإنتاج وخطوط نقل النفط والغاز وتأمينها من الحوادث والمشكلات، ثم ضمان النقل والتوزيع على المستوى الثالث والذي يتضمن أيضا صيانة محطات التكرير وشبكات النقل والتوزيع وإمكانات التخزين.**

كما يعرّف المفهوم على أنّه **الإتاحة الدائمة لعرض الطاقة بطريقة تضمن النمو الاقتصادي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة بأقل تكلفة اجتماعية وأقل تقلبات في الأسعار.**

كما يعرف أمن الطاقة على أنّ له ثلاث مظاهر: "الأوّل يقوم على التقليص من إمكانات التعرض لانقطاع في توافر الطاقة من مصدرها وهو بعد قصير المدى، والمظهر الثاني هو تأمين الطاقة على المدى الطويل بضمان سريان النظام العالمي للطاقة وتوافر الكمية المطلوبة منها سواء كانت نفطا أو غازا او غيرهما مع تزايد الطلب.

---

[1] Bazen Balamir Coskin,"**the Eu's quest for energy security and persien gulf**" ,paperp resented for the fourth pan – european conferance of Lativa,20-27 sep.2008،University of Lativa،Riga, Lativa,p3.

[2] Danila Bochkarev and Greg Austin , "**Energy sovereignty and security : Restoring confidence in a cooperative international system**", New York : East west Institute ,policy paper 1/2007,p7.

والبعد الثالث هو العمل على تطوير أشكال استهلاك الطاقة وترشيده تقنيا لتقليل الضرر بالبيئة من أجل تنمية متوازنة "[1].

كما طرح "ابرهام سبنسر" وزير الطاقة الأمريكي السابق، تعريفا للمفهوم من وجهة نظر أمريكية مفاده " إقامة التوازن بين الإنتاج المتزايد وضرورة التركيز على الاستخدام النظيف والفعال للطاقة، والالتزام بالمشاركة الدولية مع الدول المنتجة والمستهلكة وتوسيع وتنويع مصادر الامدادات، وتشجيع القرارات المتعلقة بالطاقة التي تسيرها الأسواق التنافسية والسياسات العامة التي تحفز النتائج الفعالة[2].

و يعرّف البنك الدولي أمن الطاقة على أنّه التأكد من أنّ الدول يمكنها أن تنتج وتستخدم الطاقة باستدامة وبسعر مناسب وبما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تقليل الفقر وتحسين مستوى معيشة الافراد بتسهيل الدخول لخدمات الطاقة الحديثة[3].

***رؤى وادراكات كبرى الدول الطاقوية لمفهوم أمن الطاقة:**

يعتمد امن الطاقة بالنسبة للدول المنتجة كروسيا على توفر الطلب على منتجاتها ووصولها الى الأسواق التجارية للدول المستهلكة، تسعى روسيا إلى استغلال الإحتياطي الكبير الذي تملكه من النفط والغاز الطبيعي للتأثير في علاقاتها الخارجية على الدول الأخرى، خاصة تلك التابعة لها في المجال الطاقوي، ويمكن أن نأخذ على سبيل المثال استعمال روسيا للغاز كورقة ضغط تجاه دول الاتحاد الأوروبي، فغالبا ما تهدد بقطع الإمدادات على أوروبا في حال التعرض للمصالح الروسية، وبالتالي فان أمن الطاقة في أوروبا يلعب دورا رئيسيا في سياسات الدول وهو ما جسدته شبكة أنابيب الامداد بالطاقة وما ترتب عنها من تأثير على الأوضاع الجيوبوليتيكية لدول العبور.

---

[1] صهيب جاسم، " **الدول الاسيوية المستورد الأول للنفط العربي**" في:
http://www.onislam.net/arabic/nama/news/94367
(2001 – 08 – 26)

[2] National Energy Policy ، **report of the national energy policy development group** ، Washington DC ، may 2001

[3] The World Bank ،**Energy Security Issues** ، Moscow–Washington DC ، Decembre ، 2005، p.3

أماّ الرؤية الأمريكية لأمن الطاقة فيمكن تفسيرها من خلال مستويين اثنين : الأول وهو المستوى الداخلي، حيث ركّزت الولايات المتحدة الامريكية على بناء مخزون استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في أوقات الازمات، والاستثمار في الطاقة النفطية حيث تمتلك أكبر مخزون نفطي يصل إلى 727 مليون برميل، يتم تخزينه في مخازن تحت الأرض على طول شواطئ خليج المكسيك طيلة 32 عاما من التخزين.

أمّا على المستوى الخارجي فيقتضي أمن الطاقة الأمريكي ضمان تدفق الكميات اللازمة من النفط والغاز، وتنويع مصادر وطرق الامداد وضمان حمايتها، كما تسعى الولايات المتحدة في إطار تحقيق أمن الطاقة الى الاستثمار في الطاقات النظيفة والتقليص من اعتمادها على واردات الطاقة التقليدية وهو الخيار الذي سيحدد معالم المشروع الاستراتيجي القومي القادم[1].

تهديدات أمن الطاقة:

كان قطع الإمدادات يمثل مصدر التهديد الوحيد لأمن الطاقة، ثم توسّع ليشمل أزمات الطاقة بأنواعها.

كما تندرج النزاعات المسلحة والقرصنة وحتى الكوارث الطبيعية في خانة مهدّدات أمن الطاقة، بالإضافة إلى عدم استقرار الأنظمة السياسية في الدول التي توفّر المادة الخام خاصة في افريقيا.

المطلب الثاني : طرق نقل المحروقات وأهميتها الجيواستراتيجية في العالم

(1) **خصائص وطرق نقل النفط وأهميتها الجيواستراتيجية:**

بصفة النفط مادة سائلة أضفى عليه سهولة من حيث النقل، وذلك إمّا عن طريق الأنابيب أو عن طريق الناقلات " سفن بحرية – عربات السكك الحديدية – الشاحنات ".

و يتميز نقل النفط عن باقي مصادر الطاقة الأخرى أنّه أقلّ تكلفة من الناحية الاقتصادية على المدى الطويل خاصة بعد التطور الكبير الحاصل من حيث النوعية والقابلية والحيز الحجمي.

[1] مولاي مصطفى البرجاوي، **الوقود الحيوي : حماية البيئة ام تجويع** للعالم ؟! الوقود العضوي هل هو بترول المستقبل في: **http://www.aljabriabed.net/n99_1berjaoui.htm** (10/01/2016)

إنّ الطلب الكبير على النفط وسهولة نقله بشتى الوسائل سمح لهذا المصدر الطاقوي أن يحتل النصيب الأكبر من التجارة الدولية، فاستحوذت ناقلات النفط على الحركة الملاحية في حقل التجارة البحرية الدولية، ومع زيادة حجم الطلب قامت شركات النفط العالمية بامتلاك وسائل النقل على مختلف أنواعها بالإضافة الى امتلاكها لتقنيات الإنتاج والتسويق والتكرير.

أ. خصائص نقل النفط :

من أهمّ ما تتميز به عملية نقل النفط على بقية مصادر الطاقة الأخرى أنّها تتم بوسائل خاصة، حيث أن أغلب المواد التجارية الأخرى كالحديد والفحم يمكن نقلها دون التعرض للخطر، أمّا النفط ولكونه سائلا سريع الالتهاب، فإنّه يتم نقله بواسطة وسائل خاصة كباخرات نقل النفط "Tanker"، إلاّ أنّ تكلفة النقل بهذه الوسيلة عالية جدا، أمّا نقل النفط عن طريق الأنابيب وإن كان أقلّ تكلفة اقتصاديا بما هو عليه عن طريق الباخرات، إلّا أنّ له عيب أساسي وهو الجمود، أي أنّه بمجرد حدوث توترات على أراضي عبور النفط عن طريق الأنابيب تتوقف الخدمة وينقطع التدفق إلى البلدان المستهلكة، ومن الصعوبات التي تواجه المنتجين في عملية نقل النفط أنّه يتطلب رصد أغلفة مالية كبيرة لتغطية مشاريعه سواء كان ذلك ببناء خط الأنابيب أو صناعة الناقلات، كما أن عملية نقل النفط هي عملية تابعة لصناعة النفط أي كثيرا ما يكون المنتج هو الناقل نفسه.

ب. طرق نقل النفط :

إنّ عدم التوازن في توزيع النفط في أقطار الكرة الأرضية، أوجد الضرورة لبناء منظومات نقله من أماكن الإنتاج والتصدير الى أماكن الاستهلاك والتصنيع، ويتم النقل بالأليات التالية:

- السيارات "Tunk Truks"، أو بواسطة عربات القطار."Rail road cars"
- أو بواسطة الناقلات او البواخر الخاصة "Tankers".
- أو بواسطة الانابيب "Pipelines".

ففي الأيام الأولى من تطور صناعة ونقل النفط ومنتجاته، كانت وسيلة النقل تتمثل في العربات أو القطارات التي كانت تنقل مشتقات النفط من معامل التكرير إلى الأسواق الكبيرة المستهلكة، واستعملت السيارات لنفس الغرض اذا استحال النقل عن طريق السكك الحديدية.

أمّا عملية نقل النفط بواسطة مياه البحر والمحيطات فتكون عن طريق الزوارق الصغيرة " بالنسبة للأنهار والبحيرات " والسفن الكبيرة والمختصة " بالنسبة للمحيطات " والتي بدا استعمالها في بريطانيا سنة 1865.

أنشئت خطوط أنابيب النفط من أجل ربط مناطق الإنتاج في العالم بموانئ التصدير، كما أنها لا تقوم فقط بنقل النفط الخام وحسب بل يمكنها نقل الغاز الطبيعي ومشتقات النفط، وهذا ما جعل الأنابيب هي الوسيلة الأكثر اعتمادا في نقل المحروقات.[1]

(2) أهم نقاط العبور الاستراتيجية في العالم:

يعتبر أمن الممرّات والطرق البحرية مسألة حيوية في تجارة البترول والطاقة، وهو ما قد يجعلها عرضة لهجمات إرهابية وأهداف قرصنة محتملة، وبالرغم من ذلك فإن السفن الناقلة للبترول محتّم عليها أن تجتاز المضايق الضيقة والصعبة كما هو الحال في مضيق هرمز بين الخليج العربي والمحيط الهندي، وهو الطريق الرابط بين الشرق الأوسط وأسيا والسواحل الشرقية للولايات المتحدة الامريكية.

يعتبر كل من مضيق باب المندب الذي يربط خليج عدن بالبحر الأحمر وقناة بنما التي تربط المحيط الأطلسي بالباسيفيكي، وقناة السويس الرابطة بين البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط والمضائق التركية " البوسفور والدردنيل " التي تربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط نقاط عبور حساسة، ويختلف جحم ناقلات البترول حسب طرق العبور والمسافات المراد قطعها، عموما يتم نقل النفط في العالم من خلال طرقتين :

- إمّا على الأرض من خلال خطوط انابيب النفط.
- أو في البحر من خلال السفن حيث يتم النقل بالسفن عبر الممرات البحرية الأساسية في العالم، والتي تنطلق من الخليج العربي نحو أسيا عن طريق مضيق ملقا متجهة الى أوروبا من خلال قناة السويس أو رأس الرجاء الصالح "بالنسبة لناقلات النفط الكبيرة ".[2]

[1] عبد المنعم عبد الوهاب، محمد ازهر السماك، ازاد محمد امين، **مرجع سابق**، ص ص. 118 – 122.

[2] فيليب سيبيل لوبيز، ترجمة من الفرنسية : صلاح نيوف، **جيوبوليتيك البترول** (باريس "armand colin" ط1 2006) ص ص 28-30.

ويمكن تحديد نقاط المرور الاستراتيجية في تامين عمليات الامداد النفطية فيما يلي :

1. مضيق هرمز:

الخريطة رقم (1) توضح الموقع الجغرافي لمضيق هرمز

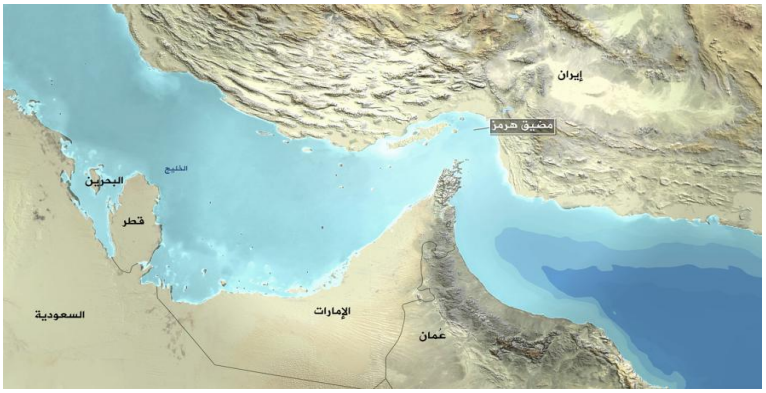

المصدر :

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/9

يقع مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي بين عُمان وإيران، ويربط الخليج العربي مع خليج عُمان وبحر العرب. وهو المنفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج العربي عدا السعودية والإمارات وسلطنة عُمان.

يعتبر في نظر القانون الدولي جزءا من أعالي البحار، ولكلّ السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضرّ بسلامة الدول الساحلية أو يمسّ نظامها أو أمنها، وتخضع الملاحة فيه لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطاً على السفن طالما أن مرورها يكون سريعاً ولا يشكل تهديدا للدول الواقعة عليه.

يُعد أهم ممرّ عالمي لمرور النفط إلى العالم، إذ يعبره ما بين عشرين وثلاثين ناقلة نفط يوميا بحمولة تتراوح ما بين 16.5 و17 مليون برميل، وهو ما يشكل 40% من تجارة النفط العالمية بحسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأميركية لعام 2006.

يتجه نحو 13 مليون برميل يوميا من هذه الكمية من خلال المحيط الهندي ومضيق ملقا قرب سنغافورةإلى شرق آسيا، أما الكمية المتبقية من النفط فتتجه إلى باب المندب جنوبي البحر الأحمر ومن ثم إلى أوروبا والولايات المتحدة.

وتصدّر دول الخليج نحو 90% من نفطها عن طريق ناقلات نفط تمرّ عبر مضيق هرمز، كما تأتي واردات دول الخليج من خلال سفن شحن تمر عبر مضيق هرمز، وخاصة تلك القادمة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان.

ونظرا لموقع المضيق الاستراتيجي، فإنه ظلّ عبر التاريخ محل أطماع وصراع الدول الكبرى للسيطرة عليه، فمنذ القرن السابع قبل الميلاد وهو يلعب دوراً دوليا وإقليميا هامّا في التجارة الدولية.

كل هذا اعطى أهمية جيواستراتيجية للمضيق وبالتالي أي اضطراب سياسي على ضفافه قد ينعكس سلبا على التجارة الدولية.[1]

[1] موسوعة الجزيرة : مضيق هرمز، في:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/9

(25/02/2016)

2. مضيق باب المندب:

الخريطة رقم (2) توضح الموقع الجغرافي لمضيق باب المندب

المصدر:

http://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/546346/24-03-2015

وهو الممرّ الذي يربط البحر الأحمر بخليج غينيا ويقع بين كل من الجمهورية اليمنية وجيبوتي، لقد اكتسب هذا المضيق أهمية كبيرة بعد افتتاح قناة السويس سنة 1869 وبالتالي ربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، فتحول إلى واحد من أهم ممرات النقل، والمعبر على الطريق البحرية بين دول أوروبا والبحر المتوسط وشرق افريقيا، وما زاده أهمية أن عرض قناة عبور السفن فيه تسمح بمرور شتّى السفن وناقلات النفط بيسر إضافة الى ازدياد أهمية نفط الخليج العربي الذّي يمرّ عبر هذا المضيق[1].

[1] موسوعة الجزيرة، **مرجع سابق**

ج – مضيق البوسفور والدردنيل :

الخريطة رقم (3) توضح الموقع الجغرافي لمضيقي البوسفور والدردنيل

المصدر :https://ar.wikipedia.org/wiki

البوسفور والدردنيل عبارة عن ممرّان بحريان متقابلان في تركيا، يربط البوسفور البحر الأسود ببحر مرمرة مع بحر إيجة والبحر المتوسط، بطول يصل إلى 63 كلم وعرض يتراوح ما بين 300 و600 متر بحيث يقسم مدينة إسطنبول إلى قسمين.

أمّا الدردنيل فهو تقريبا بنفس طول البوسفور وعرض 868 متر. يكتسي هذين المضيقين (البوسفور والدردنيل) أهمية جيواستراتيجية خاصة بالنسبة لروسيا باعتبارهما ممرا لها الى المياه الدافئة، وتعبره حوالي 50000 سفينة تجارية سنويا منها 10000 ناقلة نفط.[1]

[1] محرر شؤون الطاقة : **المضايق البحرية صمامات الامداد بالطاقة... و نقاط صراع الدول الكبرى** في:
http://www.alriyadh.com/222853
(25/02/2016)

مضيق ملقا:

الخريطة رقم (4) توضح الموقع الجغرافي لمضيق ملقا

المصدر: http://www.aljazeera.net/news/international/2004/10/12/

من اهم الممرات البحرية الاستراتيجية فهو يربط بين المحيطين الباسيفيكي والهادئ، ويقع بين شبه الجزيرة الماليزية وجزيرة سومطرة الاندونيسية يقدّر طوله بحوالي 1800 كلم ويتراوح عرضه بين 370 كلم شمالا و37 كلم جنوبا، ويتراوح عمقه بين 28 و113 متر، يقع في حزام مناخي هادئ ملائم للملاحة البحرية، قدّرت نسبة التدفقات فيه بحوالي 15 مليون برميل سنة 2006، تعبر المضيق اكثر من 50000 سفينة سنويا.[1]

[1] محمد كريم خيدر، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الافريقي، **مرجع سابق** ص ص. 128- 144

<u>هـ – قناة السويس :</u>

<u>الخريطة رقم (5) توضح الموقع الجغرافي لقناة السويس</u>

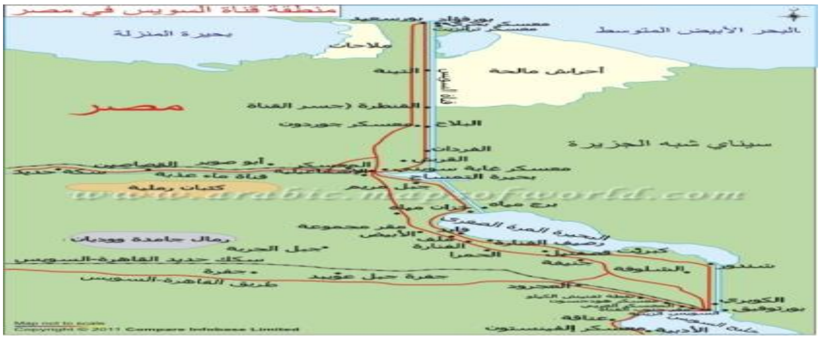

المصدر:/**http://www.e3lm.com**

تتمركز في شمال مضيق باب المندب حيث تشكل الممر الثاني للبحر الاحمر، وهي باب للاتصال والعلاقة بين الشرق والغرب تم تشييدها عام 1869، تصل القناة البحر الاحمر بالبحر الابيض المتوسط وتسمح للسفن باختصار طريقها وعدم المرور من جنوب افريقيا عبر "راس الرجاء الصالح" تختصر من 17% الى 67% من المسافة بين اسيا واوروبا، يبلغ طولها حوالي 193 كلم وعرضها من 300 الى 350 م. تلعب القناة دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي وخاصة في التجارة النفطية حيث يعبر منها يوميا حوالي 1.5 مليون برميل من النفط الموجه الى اوروبا والولايات المتحدة.[1]

[1] محمد كريم خيدر، **مرجع سابق**، ص 132.

و – قناة بنما :

الخريطة رقم (6) توضح الموقع الجغرافي لقناة بنما

المصدر: http://www.arabtravelersforum.com/travel406309.html

شيدت عام 1941 وهي قناة على شكل سد يمتد طوله حوالي 80 كلم، اذ تربط مدينة بنما الواقعة على ضفاف المحيط الباسيفيكي بمدينة كولون على بحر الكاريبي، تتكون القناة من محابس او سدود وتتألف من طريقين، تمر عبرها الحركيات التجارية البحرية بين شواطئ الاطلسي من جهة الولايات المتحدة الامريكية واسيا، وبوتيرة اقل بين اوروبا والشاطئ الغربي للولايات المتحدة وكندا، كما تعتمد العديد من دول امريكا اللاتينية على القناة في تبادلاتها التجارية اذ تعبر منها كل سنة حوالي 14000 سفينة.[1]

[1] فيليب سيبيل لوبيز، **مرجع سابق**، ص ص. 30 – 34

ز – مضيق جبل طارق :

الخريطة رقم (7) توضح الموقع الجغرافي لمضيق جبل طارق

المصدر: http://forum.nooor.com/t6787.html

يقع هذا المضيق البحري بين المغرب واسبانيا ومستعمرة جبل طارق البريطانية، ويفصل بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط.

سمي بجبل طارق لأن القائد طارق بن زياد قد عبره في بداية الفتوحات الإسلامية لإسبانيا عام 711م، يبلغ عمق المياه فيه حوالي 300متر، وأقل مسافة بين ضفتيه هي 14كيلومتراً .وهو منفذ مهم لعبور السفن العملاقة التي تنقل النفط من آسيا وأفريقيا الى أوروبا وأمريكا[1].

2 – طرق نقل الغاز:

ينقل الغاز الطبيعي من أماكن وحقول الإنتاج الى أماكن التوزيع والاستهلاك، وهنا تكمن الصعوبة خاصة فيما يخص تكاليف النقل وهذا ما حدّ من استخدامه مقارنة بالنفط بالرغم من مزاياه الكثيرة، ويتم نقل الغاز الطبيعي بطريقتين :

- النقل بواسطة الأنابيب وهو الذي سيتم التركيز عليه لأنّه الأكثر استعمالا في نقل الغاز "
- النقل بواسطة الناقلات.

[1] محرر شؤون الطاقة، **مرجع سابق**.

1. النقل بواسطة الانابيب:

و هي أكثر الطرق شيوعا، حيث تستخدم الأنابيب لنقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى مناطق التوزيع والاستهلاك، ويتم ذلك تحت ضغط عالي لكي يكسب الغاز السّرعة اللاّزمة التي يتحرك بها في خط الأنابيب وللتغلب على المقاومات الموجودة، ومن هنا ظهرت ضرورة انشاء مجموعة من محطات ضغط الغاز على طول خطوط أنابيب نقل الغاز.

إنّ خطوط الأنابيب كمنشئات ثابتة مرتفعة التكاليف، حيث أنّ معظم رأس المال المستخدم يستهلك في إنشاء خطّ الأنابيب نفسه، أمّا تكاليف التشغيل فتنحصر في تشغيل محطّات ضغط الغاز وصيانة الانابيب.

وهناك مجموعة من الخطوات التي يجب مراعاتها التي أثناء بناء وصيانة خطوط الانابيب:

- يجب أن يكون الخط الممدّد من الأنابيب قصيرا كفاية للحصول على السرعة وبأقل التكاليف، وإن كان طويلا فلا بدّ من تزويده بمحطات ضغط ومراكز صيانة.
- أن تكون الخطوط موازية للطرق البرّية الموجودة بالمنطقة لتسهيل صيانة الأنابيب.
- يفضّل وضع خطوط الانابيب تحت الأرض ودفنها، لأن ذلك يحميها من التلف الخارجي على ان لا تكون بذلك العمق الذي يصعّب عملية صيانتها ويزيد من تكاليفها، حيث لا يتجاوز 80 سم على الأكثر وذلك لحمايتها من التأثيرات الحرارية وعوامل التلف الأخرى.

2. النقل بواسطة الناقلات:

لكي يتم نقل الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات ينبغي أوّلا إسالته في درجات حرارة منخفضة، فالميثان الذي يشكّل النسبة الكبرى من الغاز الطبيعي يستلزم لإسالته تخفيض درجة حرارته إلى 162 درجة مئوية تحت الصفر، حيث تعتبر هذه واحدة من صعوبات نقل الغاز الطبيعي عن طريق النّاقلات بالإضافة إلى صعوبات أخرى تكمن فيما يلي:

- ضخامة التركيز المالي لتغطية نفقات ناقلة الغاز بما يزيد عن 100 مليون. دولار، وهو ما يعادل ثلاثة اضعاف لما تتطلّبه ناقلة النفط.

- تتميز ناقلات الغاز المسال بكبر حجمها عن مثيلاتها من ناقلات البترول الخام.
- عدم المرونة في تشغيل ناقلات الغاز وتكامل النقل مع الحلقات المتممّة للمشروع.

إنّ هذه الصعوبات المذكورة حول نقل الغاز الطبيعي المسال بالناقلات هي المسؤولة عن صغر حجم اسطول ناقلات الغاز الطبيعي المسال وقلّة الكمية التي تحتويه[1].

[1] عبد المنعم عبد الوهاب، محمد أزهر السماك، ازاد محمد امين: جغرافية النفط والطاقة، **مرجع سابق**، ص ص.406 -418

استنتاجات الفصل

- النفط والغاز الطبيعي هما أكثر أنواع الوقود الاحفوري استعمالا لتوليد الطاقة، بالنظر لسهولة استعمالهما وسعراتهما الحرارية العالية خاصة الغاز الذي يعتبر وبإجماع الخبراء وقود القرن الحادي والعشرين.

- بعد الاكتشافات الهائلة لكميات الغاز خاصة في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وكذا المزايا العديدة التي يتمتع بها على أنه وقود نظيف ذو انبعاثات كربونية قليلة وسعرات حرارية عالية إضافة إلى تعدّد مجالات استعماله، أصبح الغاز لا يقل أهمية عن النفط في كونه مصدر تنافس جيوسياسي وجيواقتصادي بين الدول وورقة قوة في العلاقات الدولية.

- يكتسي أمن الطاقة أهمية بالغة لدى الدول، كما أنه مفهوم متغير بحسب طبيعة الدول، فهو يشير بالنسبة للدول المستهلكة إلى ضرورة تأمين الإمدادات وضمان تدفّقها المستمر بأسعار ملائمة وتنوع مصادرها، أمّا بالنسبة للدول المنتجة فهو يتوقف على أمن الطلب وضمان وصول الإمدادات إلى الأسواق.

- تلعب المضايق والممرات أو طرق الإمداد دورا كبيرا في تجارة الطاقة العالمية، نظرا لكونها نقاط اختناق لابد للسفن وناقلات النفط والغاز المميع من المرور عليها، مما جعل الدول المشرفة عليها تستغلها كورقة ضغط في العلاقات الدولية مثلما هو الدور الذي تلعبه ايران من خلال مضيق هرمز.

الفصل الثاني:
استراتيجيات أمن الطاقة في أوروبا في ظل التنافس الروسي الأوروبي

تعرف أوروبا تنافسا روسيا اوروبيا لتحقيق امن الطاقة، حيث سلك كلا الطرفين مجموعة من السبل لبلوغ ذلك، إذ سعت روسيا الى تأمين الطلب على منتجاتها مستغلّة الاحتياطات الكبيرة التي تملكها من النفط و الغاز الطبيعي من اجل غزو السوق الاوروبية و احكام السيطرة عليها.

وسعت بالمقابل دول الاتحاد الأوروبي الى توفير امن العرض، و ضمان التدفق المستمر للطاقة من خلال تنويع مصادر و طرق الامداد.

تتقاطع الخطط الروسية و الأوروبية الهادفة لتحقيق امن الطاقة في مسألة تأمين مسارات خطوط الامداد بالمحروقات.

المبحث الاول: الاستراتيجية الطاقوية (الغازية) الروسية تجاه أوروبا:

المطلب الأول: المعطيات الطاقوية الروسية:

ا – النفط:

تهدف روسيا إلى استغلال مكامن قوّتها لاكتساب مكانة هامة في محيطها الإقليمي و العالمي في إطار سعيها إلى استعادة مكانتها العالميّة، و هو توجّه أخذ يتجسّد مع اعتلاء فلاديمير بوتين سدة الحكم في روسيا، فعلاوة على شساعة المساحة الجغرافية (روسيا في حد ذاتها قارة) و قوة الترسانة العسكرية، انتهجت روسيا سياسة طاقوية كأحد أهم دعائم و مقومات المشروع الروسي، مستغلة في ذلك الاحتياطات الهائلة المتوفرة لديها (روسيا خزّان للطاقة المستخرجة)، فبالنسبة للنفط تتباين الأرقام حول الاحتياطي الذي تملكه روسيا نتيجة لتكتمها عن الكمية الحقيقية له، حيث كانت مسألة الاحتياطي الروسي محط اهتمام شركات النفط الكبرى في العالم، التي أجمعت عن الكم الضخم الذي تمتلكه روسيا، لكنها لم تتّفق على رقم محدد، حيث قدّرت صحيفة أويل أند غاز جورنال في الولايات المتحدة الأمريكية احتياطي النفط الروسي 48.6 مليار برميل، حيث استند هذا الرقم بناءا على أن روسيا بلغت حد إنتاج 8 ملايين برميل يوميا " نوفمبر 2002" أي نحو 3 مليارات برميل سنويا. إذ تصدّر روسيا النّفط في صورته الخام وكمنتجات مكرّرة لتحتل المركز الثاني كأكبر دولة مصدرة للنفط بعد المملكة العربية السعودية.

تشير تقديرات بريتيش بتروليوم إلى أنّ احتياطي النفط الروسي ضعيف نوعا ما مقارنة بحجم الاحتياطي لدى منتجين اخرين في الشرق الأوسط، حيث بلغ حسب هذه الشركة في نهاية سنة 2014 ما

قدره 103.2 ألف مليون برميل، في حين قدر حجم احتياطي النفط الإيراني حسب ذات المصدر ب 157.8 ألف مليون برميل، و العراق ب 150 ألف مليون برميل. أما على صعيد الإنتاج فتحتل روسيا المركز الثاني بمقدار يصل إلى 10838 ألف برميل يوميا وراء الولايات المتحدة الأمريكية ب 11646 ألف برميل يوميا، متقدّمة بذلك على كل من إيران ب 3614 ألف برميل يوميا و العراق ب 3285 ألف برميل يوميا.[1]

و تفيد بيانات أعلنتها أكبر خمس شركات نفطية روسية أن إجمالي الاحتياطات المؤكدة التي تسيطر عليها هذه الشركات يزيد على 70 مليار برميل، و تفيد لوك أويل و يوكوس " وهما أكبر شركتين من حيث القيمة السوقية لأسهمهما" أنهما تسيطران على احتياطي يبلغ 14.576 و 12.581 مليار برميل على التوالي، و أفادت يوكوس على لسان رئيسها خودوروكوفسكي أنه إذا تم حساب الاحتياطي المؤكد لأكبر 10 شركات نفطية روسية فسنحصل على رقم أعلى من تقديرات بريتيش بتروليوم المتواضعة، حيث قدّر خودوروكوفسكي احتياطي روسيا عند 150 مليار برميل من النفط الذي يمثل 40% من الإيرادات في ميزانية الحكومة الروسية.[2]

إن الاحصائيات السابقة تبيّن الكم الضخم الذي تمتلكه روسيا من النفط، خاصة إذا علمنا أنها كانت الوريث لثروات الاتحاد السوفييتي سابقا حيث بلغ حجم إنتاج هذا الأخير سنة 1987 حاجز 560 مليون طن، و بلغ حجم الإنتاج النفطي الروسي سنة 1995 360 مليون طن ليبلغ 470 مليون طن في 2012 ، ليجعل من روسيا ثاني أكبر منتج بعد المملكة العربية السعودية، و هذا ما يؤكد أنها استفادت من مخلفات الاتحاد السوفييتي خاصة فيما يتعلق بالموارد الطاقوية ، و هذ ما يرشح روسيا لأن تلعب دورا طاقويا هاما في مجال تصدير النفط بحكم قربها من أكبر قارة مصنعة في العالم "أوروبا"، ف 70% من هذا الإنتاج الضخم يصدر للخارج خاصة إلى دول أوروبا الغربية حيث ان حوال 20% من حجم استهلا ك اسبانيا للبترول قادم من روسيا و ينطبق ما نسبته 45% على ألمانيا، أما فرنسا فبلغ حجم استهلاكها للنفط القادم من روسيا حوالي 24%.

---

[1] BpstatisticalReview of world energy،june 2015 ،p p 6 – 8.

[2] جريدة اليوم الالكترونية، **احتياطي النفط الروسي في دائرة الاهتمام الأمريكي**، في:
http://www.alyaum.com/article/103805710775) (2016/03/02).

ب – الغاز الطبيعي:

لا يقل الغاز الطبيعي أهمية عن النفط في السياسات الطاقوية الروسية ، فمنذ استلام بوتين زمام القيادة في روسيا اتخذت هذه الأخيرة خيارا استراتيجيا مفاده أن يتحول الغاز الطبيعي إلى السلعة الأساسية و ورقة الضغط في السياسة الخارجية، فروسيا هي بلد غازي و نفطي مع احتياطات ضخمة لكليهما لكنها بلد غازي أكثر منه نفطي، فالغاز اصبح رهانا أساسيا للكريملين و شركة غاز بروم التي تملك الدولة الروسية 51% من أسهمها.[1]

أما شركة بريتيش بتروليوم فقد أفادت أن حجم الاحتياطي الروسي المؤكد من الغاز الطبيعي وصل إلى 1152.8 تريليون قدم مكعّبة في نهاية سنة 2014 محتلة بذلك المركز الثاني عالميا "، خلف إيران التي تتربع حسب ذات المصدر على 1201.4 تريليون قدم مكعّبة. أما على صعيد الإنتاج فقد احتلت روسيا المركز الثاني عالميا ب 578.7 بليون متر مكعّب خلف الولايات المتحدة الأمريكية ب 728 بليون متر مكعّب، لتأتي إيران في المركز الثالث بإنتاج بلغ 172.6 بليون متر مكعّب.[2]وفي تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عام 2011، أصبحت روسيا أكبر منتج للنفط متخطية المملكة العربية السعودية، و ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي و تملك أكبر احتياطي منه و ثاني أكبر احتياطي للفحم و ثامن أكبر احتياطي للنفط.[3]

إن الاحتياطي غير المستغل في كل من روسيا و إيران وشبه الجزيرة العربية كبير جدا و تبلغ حصة الاتحاد السوفييتي منه سابقا ب 38.2 % ، و يرتكز ما نسبته 85% في روسيا و يتوزع الباقي على الجمهوريات المحيطة ببحر قزوين .[4]

---

[1] حسن مقلد، **حرب الغاز** (وثائقي قناة الميادين، الجزء الأول، 2014) في: www.almayadeen.net

[2] BpstatisticalReview of world energy،june 2015 ، p 20 – 22

[3] https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2249rank.html (2016/02/10).

[4] تيموثسكونسيدين و ادم روز، **مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية** (مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1 2004 م) ص 25.

و حسب خبراء الطاقة في روسيا فإن شركة غازبروم لوحدها استخرجت ما يقارب 668 مليار متر مكعّب من الغاز وتم تصدير 232 مليار متر مكعّب منه إلى الخارج و الباقي تم استهلاكه في السّوق الداخلية الروسية .[1]

و تفيد مصادر أخرى أن روسيا تتربّع على عرش احتياطات الغاز العالمية حيث تملك تريليون و700 قدم مكعّبة أي ما يعادل 25% من احتياطات الغاز الموجودة على مستوى العالم،و ثاني أكبرمنتج للغاز بحيث تذهب نسبة كبيرة من هذا الإنتاج إلى دول أوروبا التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي لتلبية ما يزيد على ثلث احتياجاتها من الغاز.

يعتمد الإقتصاد الروسي بدوره على صادرات الغاز حيث يساهم قطاع المحروقات " النفط والغاز" بأكثر من 50% من إيرادات الموازنة الروسية و 70% من مجموع الصادرات، 65 مليار متر مكعّب تمر عبر أوكرانيا إلى أوروبا. فأهمية الغاز الروسي تنبع من أنه يمر عبر الأنابيب إلى المستهلك بصفة مباشرة دون الحاجة إلى التفريغ و التحويل كما يجري الحال عندما تستورد أوروبا الغاز من قطر أو من الولايات المتحدة الأمريكية، فالغاز الروسي يكلف 3 دولارات للبرميل مع احتساب تكاليف النقل، في حين انه إذا تم استيراده من الولايات المتحدة الأمريكية فيكون بكلفة 5 دولارات للبرميل، و هي كلفة لم تحسب فيها إعداد الموانئ و الأرصفة التي تحوّل الغاز ثم تعيده إلى طبيعته الأصلية و من ثم إعداده و مده إلى باقي الشبكات الأوروبية .[2]

و وفقا لتقرير شركة الطاقة الإيطالية إيني ENI فقد استحوذت روسيا على مركز الصدارة في حجم احتياطات الغاز بنسبة 24.4% من الاحتياطي العالمي، ما يعادل 49.541 بليون متر مكعّب من الغاز الطبيعي، كما يشير ذات المصدر إلى زيادة نسبتها 1.3% في احتياطيات الغاز الروسية مع نهاية سنة 2013، و تليها في المرتبة الثانية إيران باحتياطيات تبلغ 33.948 بليون متر مكعّب من الغاز ما يعادل 16.7% من الإحتياطات العالمية، و تليها قطر في المركز الثالث باحتياطات تبلغ 24.936 بليون متر مكعّب من الغاز الطبيعي و بفارق كبير تأتي تركمنستان في المركز الرابع باحتياطات قدرها 9.967 بليون متر مكعّب من الغاز.

---

[1] فاليري باريف، **حرب الغاز** (وثائقي قناة الميادين، الجزء الأول، 2014)www.almayadeen.net(2016/02/16)

[2] سكاي نيوز عربية، **الغاز الروسي أعنف مواجهات روسيا مع الغرب** في: http://www.skynewsarabia.com (2016/02/20).

و حسب ذات الشركة فقد احتلت روسيا المركز الثاني في إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 19.2%من إجمالي الإنتاج العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و وفقا لنفس التقرير فإن إنتاج روسيا قد ارتفع بنسبة 9% في نهاية عام 2013 مقارنة بنهاية عام 2012.[1]

ما يمكن استنتاجه في الأخير ان هذه المعطيات الطاقوية تؤهل روسيا للعب دور فعال في علاقاتها الخارجية خاصة مع الدول الأوروبية، مستعملة في ذلك ورقة الغاز و مستغلّة في نفس الوقت القرب الجغرافي من القارة الأوروبية التي تعد المستهلك الأول للغاز في العالم، وهو توجه وضعه الرئيس فلاديمير بوتين نصب عينيه منذ توليه الحكم في روسيا سنة 2000 في إطار مشروعه لإعادة الإمبراطورية الروسية و هو ما سنقف عليه بالتفصيل لاحقا.

المطلب الثاني: السياسة الطاقوية الروسية و مقوماتها:

يعتبر أمن الطلب شرط لا بد من تحقيقه بالنسبة لكبرى الدول المنتجة للطاقة على غرار روسيا، حيث تسعى هذه الأخيرة من خلال سياستها الطاقوية بربط أكبر عدد من البلدان الأوروبية بأسواقها الغازية، حيث يتضح ذلك جليا من خلال السياسة التي تنتهجها شركة غازبروم الروسية تجاه زبائنها من خلال ربط أوروبا بشبكة من الأنابيب الناقلة للغاز و احتكارها لمجموعة من مشاريع التنقيب والاستخراج.

كما تعود أسباب نمو الطلب على الغاز الطبيعي الروسي إلى بعض العوامل و من أهمها:

مد شبكة من الأنابيب التي تربط روسيا بأوروبا، و الإنخفاض الحاد في الاحتياطي في كل من أمريكا الشمالية و في أوروبا "ببحر الشمال " التي انخفضت حصتها من إجمالي الاحتياطي العالمي إلى النصف تقريبا منذ عام 1978، و كذا التكلفة الناجمة عن نقل الغاز من أماكن تواجده في أمريكا و قطر إلى أماكن استهلاكه في اوروبا.[2]

---

[1] احصائيات شركة اينـي ENI الإيطالية، **اكبر احتياطات العالم من الغاز الطبيعي في روسيا** في: https://arabic.rt.com/news/760581

(2016/02/20)

[2] تيموشكونسيدين و أدم روز، **مرجع سابق**، ص ص 24،29.

كل هذه المعطيات ساهمت في نمو الطلب على الغاز الروسي و خاصة من طرف الدول الأوروبية، حيث صرح رئيس مجلس إدارة شركة غازبروم الروسية ألكسي ميلر أن حجم صادرات الغاز الروسي إلى البلدان الأجنبية قد بلغ 159.4 مليار متر مكعّب في زيادة بلغت 8% مما كان عليه الحال في 2014، بحيث احتلت ألمانيا " أكبر متعامل طاقوي مع روسيا في أوروبا" المرتبة الأولى من حيث الطلب على الغاز الروسي كأكبر مستورد بحجم استيراد بلغ 27.3 مليار متر مكعّب، و ارتفع حجم الصادرات إلى ألمانيا ب 17.1% ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 54.3 مليار متر مكعّب عام 2015، كما ارتفعت نسبة الطلب الفرنسي على الغاز الروسي ب 12.6% و بريطانيا بنسبة 36.8% و النمسا بنسبة 10.2% و إيطاليا بنسبة 11.5%، كل هذه المؤشرات تدل على أن روسيا قد نجحت إلى حد ما في تحقيق أمن الطلب[1].

لكن هذا لا ينفي وجود بعض التحديات التي تواجه الطلب على الغاز الروسي، و هذا راجع إلى سياسات غازبروم التي تصر على ربط سعر صادرات الغاز بأسعار النفط الخام مما أدى إلى ارتفاعها، وهي سياسات برّرتها الحكومة الروسية بارتفاع تكاليف البنية التحتية اللازمة لجلب الغاز ألاف الكيلومترات من سيبيريا إلى أوروبا مع ما تعقب هذه العملية من تكاليف نقل كبيرة، هذا ما قد يتيح المجال أمام منافسين جدد حيث باستغلال الوضع و تقديمهم لأسعار أقلّ تكلفة مقارنة بغازبروم.

و هو ما تقوم به شركة ستات أويل النرويجية التي تستخدم أنظمة تسعير أكثر مرونة، كما أن إصرار غاز بروم على هيكل التسعير النفطي يهدّد قدرتها على الوصول إلى الأسواق الصينية التي لن تقبل بالأسعار المرتفعة التي يدفعها الأوروبيون للحصول على الغاز الروسي، فشركة البترول الوطنية الصينية ستتكبد خسائر فادحة إذا بقيت تبيع الغاز بأسعار ثابتة و ارتفعت أسعار النفط و تكلفة الغاز المستورد من روسيا و سط الجمود في مفاوضات تسعير الغاز بين روسيا و الصين، كما أن صعود أنظمة أكثر مرونة في تسعير الغاز في أوروبا و ازدهار الغاز الطبيعي غير التقليدي " الصخري" في أمريكا الشمالية و سعي الدول الأوروبية للحصول على إمدادات بديلة و السعي الأمريكي المتكرر لتقليص

[1] AlexeiNikolskiy،Sputnik:
http://arabic.sputniknews.com/business/20160113/1017059105.html#ixzz42sbGvD3f
(2016/03/11)

التبعية الغازية الأوروبية لروسيا، قد يهدد أمن الطلب على الغاز الروسي [1]. فأمن الطلب يعتبر واحدة من أهم الدعائم التي تقوم عليها السياسة الطاقوية الروسية التي صارت تعتمد أيضا و منذ قدوم الرئيس فلاديمير بوتين على المحروقات كأداة ضغط في السياسة الخارجية الروسية.

لقد استغلت روسيا تنامي أهمية الغاز من جهة و الاحتياطي الكبير الذي تملكه "أكثر من 44 تريليون متر مكعّب" من جهة أخرى، فعمدت إلى جذب السوق الأوروبية إلى غازها و وضعتها تحت سيطرتها، بحيث كان الهدف من ذلك استخدام الغاز ليس لبيعه و تحقيق أرباح فحسب، و إنما لفرض منطق سياسي يتماشى مع المشروع الروسي الكبير باستعادة عظمة روسيا، "**حيث تحول الغاز في ظل إدارة الرئيس فلاديمير بوتين من بضاعة إلى مصدر للسياسة الخارجية، فأوروبا تستخدم الغاز الروسي طوال عشرات السنين في الصناعة، و في البيوت للطهي و التدفئة حيث يزداد حجم الاستهلاك باستمرار، و هذا يعني ان احتكار الغاز الروسي "غازبروم" يرفد موازنة البلاد بخمس الدخل عن طريق دفع الضرائب**".[2]

لقد كانت أولى الخطوات الروسية التي باشرها فلاديمير بوتين في اطار دبلوماسيته الغازية هو استعادة الدولة الهيمنة على أهم الشركات الطاقوية في روسيا حيث قام بتأميم 51% من أسهم شركة غازبروم، ناهيك عن الإصلاحات التي قام بها الرئيس الروسي و أثمرت نهوض كبرى الشركات النفطية مثل يوكوس 2002 بعد مصادرتها و مقاضاة رئيسها السابق خودوروكوفسكي، و ذلك وعيا منه بضرورة السيطرة على الشركة التي يزيد نصيبها في الناتج المحلي الروسي على 7%.

و في أثناء الفترة الرّئاسية الثانية لبوتين زاد الكريملين من وتيرة إدخال الغاز تحت سيطرة الشركة القومية غازبروم التي استحوذت على شركة رومان أبراموفيتش، و نتيجة لعملية الدمج هذه أصبحت غاز بروم تنتج 84% من الغاز الروسي، و زادت حصة الشركات الحكومية من الإنتاج الطاقوي من 6% إلى 44% عندما اصبح بوتين رئيسا، و طبّق نفس السياسة مع الشركات النفطية، حيث استحوذت شركة روزنفت الحكومية على شركة يوكوس، و في نفس السياق قامت الحكومة الروسية بإرغام الشركات

---

1 12 Gabe Collins،Russia: Can The Gas Empire Strike Back?http://thediplomat.com/…/russia-can-the-gas-empire-strike (01/03/2016)/…-

[2] ناتاليا غريب، **امبراطور الغاز**، ترجمة: عمار قط، (القاهرة، مكتبة مبولي، ط1 2011) ص 1.

الأجنبية مثل شيل و بريتيش بتروليوم على اقتسام الإنتاج حيث اشترت روسيا إمتيازات هذه الأخيرة في حقل كوفتا بعد ان هدد الكريملين بسحب الترخيص منها.[1]

يتضح لنا من هذا أن أولى خطوات الرئيس الروسي فلادمير بوتين في تجسيد دبلوماسيته الطاقوية المتمثلة في استعمال الغاز كورقة قوة في العلاقات الدولية، كانت بالقضاء التدريجي على الخصخصة التي انتهجها سلفه بوريس يلتسن، و بسط أيدي الدولة على كبرى الشركات و المشاريع الطاقوية في روسيا.[2]

مع بروز روسيا كأكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بإنتاج بلغ في المجموع 607.4 مليار متر مكعّب سنة 2007، و علاوة على ذلك أصبح الاحتياطي من النفط و الغاز تحت السيطرة المباشرة للدولة و كذا ارتفاع أسعار الطاقة، كل هذا أتاح هامشا من الحرية للتحرك الروسي في سبيل بسط النفوذ عبر أوروبا[3]، إذ تحركت روسيا لتسيطر على أماكن عبور النفط والغاز و عرقلت مشاريع لبناء خطوط أنابيب خارج سيطرتها أو التي لا تعبر الأراضي الروسية، ناهيك عن استعمال القوة الصلبة ضد جورجيا في 2008 و قطع الغاز و التهديد بقطعه على دول أوروبا، خاصة في حال توتر العلاقات مع واكرانيا كما حدث في شتاء 2006 ، و فيما يلي أهم مظاهر استعمال روسيا للغاز كورقة قوة في العلاقات الروسية الأوروبية :

بعد انخفاض أرباح شركة غازبروم الروسية بسبب تراكم الديون التي لم تسددها أوكرانيا "5.3 مليار دولار" في عام 2014 بعد ازمة القرم، و العقوبات الاقتصادية المفروضة على موسكو، قابلت روسيا ذلك بقطع الإمدادات على أوكرانيا التي تمر عبرها معظم خطوط أنابيب الغاز الروسية المتّجهة نحو أوروبا، كما أعلنت في نفس الوقت العديد من الدول الأوروبية انخفاض وارداتها من الغاز الروسي.[4]

---

[1] جيفري مانكوف، دراسات عالمية:**امن الطاقة الاوراسية**، (مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1 2010) ص ص 17-18

[2] بافل باييف، **القوة العسكرية و سياسة الطاقة "بوتين و البحث عن العظمة الروسية**، (مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1 2010) ص- ص 37-42

[3] جيفري مانكوف، **مرجع سابق** ص 15

[4] محمد عبد الله، الغاز الروسي ورقة ضغط في وجه أوروبا في**http://www.roayahnews.com**: (2016/03/03).

كما استعملت روسيا الطاقة كورقة ضغط روسية على أرض الواقع ضد الدول الأوروبية عندما حاولت هذه الأخيرة تقليص تبعيتها للغاز الروسي حيث تحركت روسيا من خلال 3 محاور:

- حرمان جمهوريات البلطيق الثلاث " استونيا – لاتفيا – ليتوانيا " من النفط عندما طالبت باستقلالها عن روسيا.

- اتباع شركة غازبروم لسياسة سعرية تميزية للغاز وفقا للإعتبارات السياسية، فباعتبارها المصدّر الوحيد لدول البلطيق و سلوفاكيا و أهم مصدّر لكل من ألمانيا و النمسا فان غازبروم تبيع الغاز لهذه الدول بأسعار مرتفعة مقارنة ببلاروسيا المنضوية تحت لواء روسيا[1].

- إنشاء منظمة الدول المصدرة للغاز[2] من أجل دراسة مشاريع لتطوير الغاز بلوالإتفاق بين أعضاء هذه المنظمة على ضرورة رفع كلفة إنتاج الغاز.

هذه السياسات توضّح المسعى الجدّي لبوتين بتوظيف الطاقة و خاصة الغاز كورقة ضغط رابحة لكسب رهانات استراتيجية، أو لإفشال مخططات تستهدف المصالح الروسية، و هو ما وضع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية في موقف حرج تجاه السيطرة الطاقوية الروسية حيث توقّع الخبراء أنه من الصعب مستقبلا التقليص من هذه التبعية، فذهبوا إلى ضرورة التعاون مع روسيا بدل جعلها منافسا.

[1] وردة هاشم علي عيد، **مرجع سابق**، ص 225

[2] يضم منتدى الدول المصدرة للغاز 14 عضو أهمها : روسيا و ايران و قطر و الجزائر و مصر و بوليفيا و فنزويلا و اندونيسيا و ليبيا و الامارات العربية المتحدة و يكمن الهدف من هذه المنظمة التي اخذت صيغة الأوبك، في التنسيق ما بين الدول المصدرة للغاز بخصوص مشاريع تطوير انتاج الغاز و أسعاره .(وردة هاشم علي عيد، مرجع سابق، نفس الصفحة)

الشكل رقم (1) جدول يوضح التبعية الأوروبية للغاز الروسي:

PAYS	Volume en Mds de m3	% du total des importations
Allemagne	36,54	40,6
Italie	23,33	31,1
France	11,50	27,2
Hongrie	8,32	75,6
Tchéquie	7,13	75,2
Autriche	6,80	78,4
Pologne	6,40	76,2
Slovénie	6,40	100,0
Finlande	4,20	100,0
Bulgarie	2,85	100,0
Serbie	2,15	100,0

LA DÉPENDANCE EUROPÉENNE AU GAZ RUSSE

المصدر: https://www.les-crises.fr/ukraine-commerce-international

المطلب الثالث: طرق امداد الغاز الروسي نحو أوروبا:

في سبيل تحقيق الصعود الروسي و إعادة روسيا إلى الواجهة سعى الرئيس بوتين منذ توليه سدة الحكم سنة 2000 إلى جعل الطاقة و خاصة الغاز الدعامة الرئيسية لمشروعه، فكانت أولى خطواته تأميم الشركات الطاقوية " كما ذكرنا سابقا"، ثم التوجه نحو أوروبا بشبكة من أنابيب الغاز للسيطرة على طرق الإمداد نحو أوروبا و حسم هيمنتها عليها، حيث تكرس ذلك على مدى عهدتين رئاسيتين، لكن بعد التداعيات التي رافقت الأزمة الأوكرانية و ضعت روسيا مسألة تجنب مرور الإمدادات عبر الأرضي الأوكرانية ضمن أولويات مشاريع أنابيب الغاز الجديدة، فمنها ما نجح " كخط أنابيب نورد ستريم " ومنها ما توقف "مشروع ساوث ستريم " و منها ما هو جار العمل فيه كخط السيل التركي و يامال أوروبا 2 .

الخريطة رقم (8) توضح مسار خط السيل الشمالي

المصدر : http://www.telegraph.co.uk/finance/newsbysector/energy/

مشروع خط السيل الشمالي " نورد ستريم":

هو عبارة عن كونسورتيوم[1] بين روسيا و ألمانيا و هولندا بحيث تستخدم كل الأطراف الثلاثة أنابيب الغاز، و تصب في مدينة غريسفالد الألمانية و من ثم يتفرع عبر فرعين من الأنابيب ليوزّع نحو الشمال الغربي و الجنوب الغربي و يتجه نحو التشيك، تبلغ سعته 55 مليار متر مكعّب.[2]

مشروع خط السيل الجنوبي " ساوث ستريم ":

[1] كونسوتيوم: كلمة لاتينية تعني الشراكة، و هي مجموعة من الفاعلين او المؤسسات الذين ينسقون فيما بينهم لانجاز مشروع معين من اجل الحصول على نتائج و أرباح في الأخير، و الكونسورتيوم في مجال الطاقة هو اتحاد مجموعة من الشركات الطاقويةلانجاز مشروع ما قد يكون خط انابيب او عملية تنقيب و استخراج .

[2] فاليري باريف، **الموقع السابق.**

الخريطة رقم (9) توضح مسار خط أنابيب السيل الجنوبي

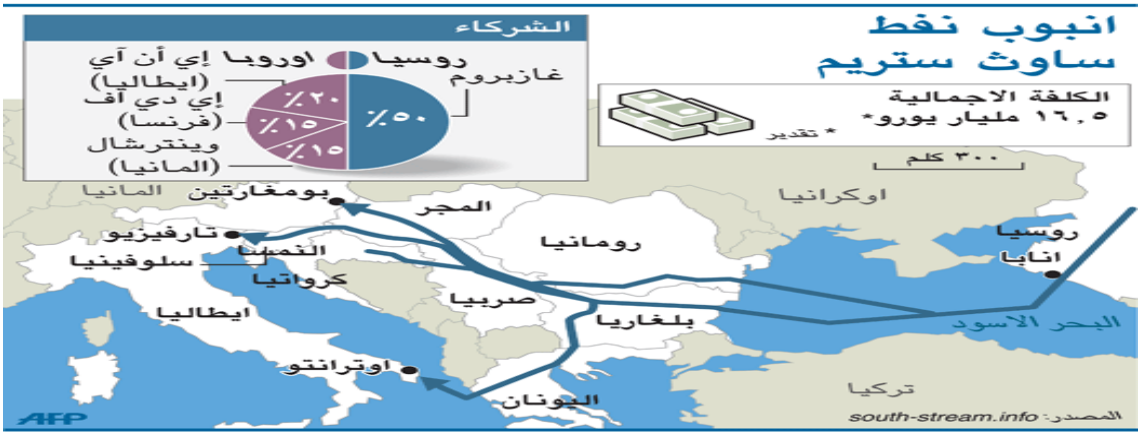

المصدر: http://www.voltairenet.org/article184317.html

في سبيل مجابهة المخطط الغربي للتخلص من التبعية الأوروبية للغاز الروسي المتمثل في خط أنابيب نابوكو " سنتطرق إليه لاحقا"، طوّرت روسيا مشروعا سمّي ب ساوث ستريم أو خط السيل الجنوبي[1] بطاقة استيعاب تقدر ب 30 مليار متر مكعّب، و هو نتاج شراكة روسية إيطالية فرنسية ألمانية، حيث تذهب ما نسبته 50% من المشروع لصالح شركة غازبروم، 20% لشركة ENI الإيطالية، 15% لشركة GDF الفرنسية و 15% لشركةwintershellالألمانية ، وبلغت الكلفة الاجمالية للمشروع بحوالي 16.5 مليار يورو بطول 3400 كلم، و يمتد من محطة روسيا النهائية في نوفوروسيسك تحت البحر الأسود إلى بلغاريا، و ينقسم إلى فرع جنوبي عبر اليونان إلى إيطاليا و فرع شمالي من سيبيريا مرورا بهنغاريا و سلوفينيا ثم النمسا.[2]

لقد كان الهدف من مشروعي نورد ستريم " تحت بحر البلطيق " و ساوث ستريم " تحت البحر الأسود " أن تزيد نسبة استهلاك الغاز الروسي على مستوى دول عبور هذه الأنابيب بإمكانية نقل إجمالية تقدّر ب 85 مليار متر مكعّب، و كذا تجنب أوكرانيا و التحرر من رسوم العبور و تفادي التداعيات المصاحبة للتوترات السياسية على أراضي دول العبور، لكن بالمقابل تكمن الصعوبات التي تواجه

[1] جيفري مانكوف، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] إبراهيم بالاز، حرب الغاز (وثائقي قناة الميادين، الجزء الأول) د 32، في: www.almayadeen.net (2016/03/15)

المشروعين في تكلفة النقل لهذه الخطوط المشيدة تحت الماء التي تعتبر جد مرتفعة مقارنة بالخطوط على اليابسة [1].

خط السيل التركي:

الخريطة رقم (10) توضح مسار خط أنابيب السيل التركي

المصدر: https://arabic.rt.com/photolines/786282-

في إطار تنفيذ استراتيجيتها القاضية بالتخلص من اعتمادها على شبكة الخطوط الأوكرانية لنقل الغاز إلى أوروبا بحلول العام 2019، أبرمت شركة غازبروم الروسية إتفاقا مع الحكومة التركية يتضمن إنجاز "خط السّيل التّركي" لنقل الغاز الرّوسي بداية من ديسمبر 2016، إضافة إلى تحديث شبكة السيل الأزرق الذي ينقل حاليا معظم حاجيات تركيا من الغاز الروسي .[2]

تقدر طاقة استيعاب خط أنابيب السيل التركي ب 63 بليون متر مكعّب سنويا، و يبلغ طول شبكة أنابيب هذا المشروع 1100 كلم، منها 900 كلم عبر قاع البحر الأسود، و 200 كلم في البرّ التركي، حيث ستحصل تركيا على نحو 13 بليون متر مكعّب من الغاز، على أن يتابع الخط سيره باتجاه حدود اليونان التي ستحصل بدورها على 3 بلايين متر مكعّب سنويا فيما سيخصّص 47 بليونا للتصدير إلى البلدان الأوروبية الأخرى.

[1] جيفري مانكوف، **مرجع سابق**، ص ص 24 – 25

[2] **http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/5/**

.(06/03/2016)

لقد جاء مشروع خط السيل التركي نتيجة لإلحاح روسيا على الإسراع في تنفيذه بعد تراجع الأرباح السنوية الصافية لغازبرزم بنحو 86% عام 2014، مقارنة بالعام الذي سبقه، و ذلك مرده إلى عدّة أسباب أهمها تداعيات الأزمة الأوكرانية و عدم تسديد الديون و تراجع سعر صرف الروبل والعقوبات الغربية المفروضة على روسيا.

إحتاج خط السيل التركي إلى الأدوات الدبلوماسية لا نجاحه حيث تمكّن بوتين من تجنب تداعيات الخلافات السياسية بين اليونان و تركيا، وهما دولتي عبور المشروع، إذ قام بإقناع رئيس الوزراء اليوناني تسيبراس بإمكانية تمويل الشركات اليونانية المشاركة في بناء أنابيب نقل الغاز على الأراضي اليونانية كجزء متمم لخط السيل التركي [1].

إن مشروع خط الأنابيب الروسي نحو تركيا " السيل التركي" لم يكن الأول من نوعه حيث سبقه خط أنابيب السيل الأزرق الذي يعدّ من الخطوط الفريدة من نوعها في العالم بطول 1213 كلم إذ ينطلق من روسيا مقتحما 60 كلم من التضاريس البرية الوعرة، لينحدر نحو قاع البحر الأسود إلى أعماق تصل إلى 2150 متر، في محيط مائي مشبّع بكبريتيد الهيدروجين الأمر الذي استدعى استخدام أنابيب من الفولاذ المقاوم للصدأ[2].

يملك مشروع خط السيل التركي حظوظا كبيرة لنجاحه، فعلى الصعيد التقني سخّرت روسيا الكميات اللّازمة من الغاز لتشغيل الخط، أما على الصعيد الدبلوماسي فقد نجحت روسيا كما ذكرنا سابقا في توحيد مواقف اليونان و تركيا حول المشروع، حيث قامت باستغلال حاجة اليونان لمصادر دخل من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها، إضافة إلى طيّ الخلاف الروسي مع المفوضية الأوروبية التي وقفت في السابق حاجزا أمام إتمام مشروع ساوث ستريم.

[1] سامر إلياس، الغاز الروسي يصل أوروبا عبر السيل التركي، في:

http://www.alhayat.com/Articles/9110261

(2016/03/07)

[2] Bluestream ,**http://www.gazprom.com/about/production/projects/pipelines/blue-stream/**(2016/03/07)

مشروع خطوط أنابيب يامال أوروبا 2:

الخريطة رقم (11) توضح مسار خط أنابيب يامال أوروبا 2

المصدر : http://www.gazprom.com/about/production/projects/pipelines/yamal

هو مشروع تهدف من خلاله شركة غاز بروم الروسية مدّ خط جديد لنقل الغاز الروسي للأسواق الأوروبية، و هو خط يمثّل توسعة لخط يامال أوروبا 1 القائم، يربط هذا الخط أبرز أقاليم الغاز الروسية الشمالية بأوروبا عبر بلاروسيا .[1]

تكمن أهمية هذا الخط في أنّه يغني روسيا و غازبروم عن الحاجة إلى ضخ أي كمية من الغاز عبر أوكرانيا، التي زادت الأوضاع بينها و بين روسيا تأزما في هذا المجال بعد و صول المفاوضات بين الطرفين إلى طريق مسدود بخصوص إدارة منظومة نقل الغاز الأوكرانية، و الأرقام التالية توضح نجاعة هذا المشروع "بالتنسيق مع المشاريع السالفة الذكر" في الإستغناء عن أوكرانيا كمحور عبور:

اطلاق خط السيل الشمالي بطاقة 55 مليار متر مكعّب سنويا، مضافا له طاقة السيل الجنوبي ب 63 مليار متر مكعّب سنويا "بعد إتمامه"، لتضاف خطوط النقل عبر بلاروسيا بعد إطلاق خط أنابيب يامال أوروبا 2 ، و التي تقدّر طاقتها ب 60 مليار متر مكعّب سنويا ليصبح إجمالي طاقة كل هذه

[1] خط غاز جديد يطوي مشكلة قديمة في: **https://arabic.rt.com/news/612130**
(2016/03/08)

الخطوط 178 مليار متر مكعّب سنويا، و هو رقم يفوق توريدات الغاز الحالية إلى أوروبا عبر أوكرانيا التّي تقدّر ب 150 مليار متر مكعّب سنويا .

يستهدف خط يامال أوروبا 2 سوقي سلوفاكيا و هنغاريا متجنبّا بولندا " كسوق استهلاك للغاز"

بعدما وضعت شروطا لم تناسب غازبروم، و بالتّالي فدور بولندا في مشروع يامال أوروبا 2 سيقتصر على الترانزيت لا أكثر، يبلغ طول خط يامال أوروبا 2 ب 600 كلم.[1]

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الطاقويةالاروروبية:

المطلب الأول: المعطيات الطاقوية الأوروبية: فحم – بترول – غاز:

الفحم:

يعتبر الفحم الطاقة الأحفورية الأكثر وفرة و توزيعا، هذا المصدر الطاقوي يمثل ما نسبته 80% من مجموع الطاقات الأحفوريةبإحتياطات تكفي ل 250 سنة، يتم نقل الفحم عن طريق الأنابيب من خلال مسافات قصيرة في أوروبا.

تحتل ألمانيا مركز الصدارة بإنتاج قدّر ب 56 مليون طن مع احتياطات بلغت 24 مليون طن من الفحم العادي و 43 مليار من الفحم الحجري، و تليها بولونيا التي تحتوي على احتياطي يقدّر ب 12.1 مليار طن من الفحم العادي و 2.2 مليار طن من الفحم الحجري أو البنّي، لكنها تنتج أكثر من ألمانيا بكمية إنتاج قدّرت ب 73.1 مليون طن، منها 29 مليون طن موجّهة للتصدير، أما تركيا وبريطانيا و جمهورية التشيك فهي تحوي على احتياطي قليل لكنها تنتج تواليا 24.4 – 22.8 – 21.3مليون طن، أما كمية الإنتاج المتبقية من الفحم في أوروبا فتقتسمها باقي الدول الأوروبية .[2]

1 Wladyslaw Sokolowski, Ukraine about Yamal–Europe 2 pipeline projectresuscitation: **http://www.forum-ekonomiczne.pl/article**

(10/03/2016)

[2]Aymeric Chauprade. **Geopolitique de l'énergie**(ellipses، n°2 ،2004) p 147

البترول:

على صعيد النفط تعتبر الدول الأوروبية بلدانا مستهلكة أكثر منها منتجة، مما يجعلها تابعة للمصادر الخارجية باستثناء بريطانيا المصدّر الوحيد في أوروبا، إضافة إلى النّرويج و هذا نظرا لموقعهما الاستراتيجي المشاطئ لبحر الشمال الذي يحوي كميات كبيرة من النفط و الغاز الطبيعي التي تم اكتشافها في ستينيات القرن الماضي، أما تركيا فتقع بقرب احتياطيات ضخمة لبحر قزوين مما قد يمكنها من مجابهة روسيا و منافستها.

أما الشركات الأوروبية فهي تنشط أيضا في خارج أوروبا على غرار بريتيش بتروليوم – أويلدوتش شيل و هي مصنّفة ضمن أكبر 6 شركات ضخمة في العالم .

أما فرنسا فتتمتع بإمكانيات تكنولوجية كبيرة في هذا المجال، فهي تعمل على تطوير نظام أحفوري أفقي من شأنه أن يعزز القدرات الإنتاجية في البحر الادرياتيكي، كما تشرف على مشاريع لاستغلال البترول في بحر الشمال .

و فيما يخص استهلاك النفط في أوروبا فتتصدر ألمانيا القائمة ب 123.4 مليون طن سنويا، تليها فرنسا ب 96.4 مليون طن سنويا، ثم بريطانيا العظمى ب 78.7 مليون طن سنويا، ثم بلدان اسبانيا – إيطاليا و هولندا مجتمعة ب 40.61 مليون طن سنويا، ثم تركيا ب 29 مليون طن سنويا، أما رومانيا و الدانمارك فهما أقلّ استهلاكا للنفط ب 9.5 و 10.6 مليون طن سنويا[1].

الغاز :

كما أشرنا سابقا فإن للغاز الطبيعي مزايا عديدة، ممّا أكسبه أهمية كبيرة، فهو يمثل طاقة نظيفة وقليل انبعاث الكربون الملوث للبيئة و ذو سعرات حرارية عالية مع مرونة كبيرة في الإستعمال، كما يمكن تخزينه، لكن في المقابل فإن تكلفة نقله عالية جدّا.

إن أكبر مكامن الغاز في أوروبا تتواجد في غرونيغن بهولندا، و في بحر الشمال و في LACQ الفرنسية، و تعتبر هولندا و النرويج أكبر منتجان للغاز في أوروبا ب 72 و 50.3 مليار متر مكعّب،

[1]Aymeric Chauprade, **Op.cit** p 148

وتليهما ألمانيا و إيطاليا ب 17.6 مليار متر مكعّب ثم رومانيا و أوكرانيا في أوروبا الشّرقية ب 14.2 و16.8 مليار متر مكعّب.

أما بالنسبة لاحتياطات أوروبا الغربية من الغاز فتتصدر النرويج القائمة باحتياطي بلغ 3956 مليار متر مكعّب تليها هولندا ب 1771 مليار متر مكعّب ثم إنجلترا ب 555 مليار متر مكعّب ثم ألمانيا ب 260 مليار متر مكعّب ثم إيطاليا ب 215 مليار متر مكعّب .

و في أوروبا الشرقية، تتصدر رومانيا القائمة باحتياطي 360 مليار متر مكعّب متبوعة ببولندا ب 152 مليار متر مكعّب، و تتّبع كل من ألمانيا و فرنسا سياسة للتخزين و تحرير المخزونات مما اكسبهما ثروة كبيرة.[1]

في نفس الوقت تشهد بلدان الاتحاد الأوروبي نموا إقتصاديا كبيرا، و بصفتها دولا مصنّعة فإن الاحتياطات الداخلية الموجودة في أوروبا لا تكفي لسد الحاجيات الصناعية لهذه الدول، خاصّة إذا أخذنا في الحسبان أنّ بحر الشمال الذي يعتبر المصدر الطاقوي الأكبر في أوروبا يعرف تراجعا في احتياطاته، حيث تتوقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية استمرار الأفول فيه من 6.6 مليون إلى 4.8 مليون برميل يوميا عام 2010 و إلى 2.2 مليون برميل يوميا في افاق 2030. في نفس السياق عرفت كل من المملكة المتّحدة سنة 1999 و النرويج سنة 2000 تراجعا في منتجاتها من النفط و الغاز، و من المحتمل أنها لن تتمكّن من تجاوز ذروة الإنتاج التي تعرفها كلّ منها، بل و سوف تستمر في التراجع في السنوات القليلة القادمة مما يوحي أنّها وصلت إلى قمة "هوبرت" او الpic oil[2] لإنتاجها المحلي.

هذا التراجع في الإنتاج و الاحتياط رافقه زيادة في الطلب على مصادر الطاقة، حيث تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن دول الاتحاد الأوروبي ستستورد نحو ثلثي حاجياتها من النفط بحلول عام 2020، و ستستورد 75% من حاجاتها من الغاز بحلول ذات السنة، كما يمكن أن ترتفع النسبة إلى 92% بالنسبة للنفط و 81% بالنسبة للغاز بحلول عام 2030، إذ قد ينتقل الحجم المستورد من الغاز من 180 مليار متر مكعّب في 2005 إلى 650 مليار متر مكعّب عام 2030، ففرنسا

[1]Aymeric Chauprade, **Op.cit** p 149

[2]Pic oil هو ان يصل انتاج النفط الى ذروته او قمته قبل ان يبدا بالانخفاض

وألمانيا من أكثر الدول استهلاكا للمحروقات في أوروبا بحيث تأتي حصة كبيرة منها من روسيا، ففي 2012 إستوردت ألمانيا 90% من احتياجاتها الغازية، 38.2% منها روسية، و في نفس الوقت إستوردت أكثر من 90 مليون طن من المنتجات البترولية 37.1% منها مستوردة من روسيا، أمّا فرنسا ف 14% من مجمل استهلاكها للغاز الطبيعي مستورد من روسيا و تنطبق تقريبا نفس النسبة على البترول، و وفق أرقام 2012 تعتمد أوروبا بنسبة 36% على الغاز الروسي أما باقي النسبة فأنتجت إمّا داخل أوروبا أو تأتي من مصادر مختلفة .[1]

الشكل رقم (2) يوضّح صادرات الغاز الروسية نحو أوروبا

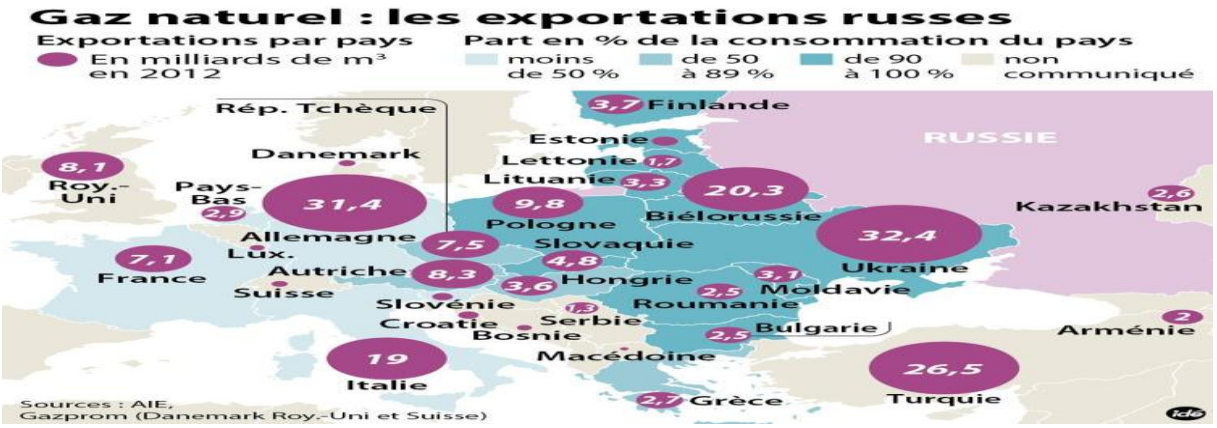

المصدر: http://www.liberation.fr/futurs/2014/06/16/

تؤكد هذه الاحصائيات أن روسيا قد استطاعت جذب الأسواق الأوروبية إلى غازها و وضعتها إلى حد ما تحت سيطرتها و هو الشيء الذي خشيته الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ ثمانينات القرن الماضي حذّرت هذه الاخيرة أوروبا من مغبّات التبعية المتزايدة لروسيا و هو ما يعني إمكانية أن تمارس هذه الأخيرة ضغوطا سياسية على دول الإتحاد الأوروبي.

كما تواجه الدول الأوروبية تحدي رابطة الدول المستقلة كومنولث فيما يخص إنتاج الغاز حيث وصلت هذه الدول إلى 40080 مليار متر مكعّب، بقيادة الشركة الروسية غاز بروم التي تضخّ لوحدها ما نسبته 20% من الغاز إلى أوروبا.

[1] اعمر بوزيد ، **شركاء ام متنافسون:** سياسات الصراع و التكامل في العلاقات الامريكية – الأوروبية (دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1 2014) ص 358.

المطلب الثاني: السياسات الطاقوية الأوروبية:

ربط الكتاب الأخضر الذي وضعته اللجنة الأوروبية التابعة للإتحاد الأوروبي في مارس 2006 أمن الطاقة بأمن الإمدادات، حيث أشار الكتاب إلى عدة نقاط أساسية تم تلخيصها في مستويين :

- المستوى الأول: إعادة هيكلة الصناعة الطاقوية الأوروبية و استعمال الطاقات المتجددة.

- المستوى الثاني: تنويع مصادر الإمداد بالطاقة "بإدماج الأسواق المتوسطية وأسيا الوسطى" و تطوير منظومة الإتصال و الربط الداخلي.[1]

على المستوى الأول وقّع الإتحاد الأوروبي بالشراكة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، اليابان، الصين، روسيا، كوريا الجنوبية في 2006/11/21 مشروع لبناء مفاعل نووي اختباري يعد الأكثر تطورا في العالم، سمي بمشروع ايترITER الذي يختص بالإندماج و الإنصهار النوويين ومشاريع الهندسة.

تعتمد فكرة مشروع الإندماج النووي على استغلال التفاعلات التي تجري في الشّمس لإنتاج الطاقة، وهي تفاعلات بين مواد خفيفة كالهيدروجين و نظائره و الهيليوم و الليتيوم و هي حالة بلازما مرتفعة الحرارة و الضغط، تتفاعل أيوناتها مع بعضها البعض و تندمج مع بعضها لتنتج طاقة حرارية كبيرة، تمّ بناء المنشأة في 2007 و تقدّر كلفة المشروع بحوالي 13 مليار دولار، و حسب خبراء الطاقة يمكن استغلال هذه الطاقة من ثلاثين إلى أربعين سنة منذ تاريخ البدء في إنتاج المشروع سنة 2010، إذ من المتوقع أن يتم إنتاج البلازما الأولى بطاقة 500 ميغاوات، في ذات السياق إقترحت بريطانيا مشروعا كبيرا للطاقة النووية في أوروبا بشمال غرب إنجلترا (مورسايد)، حيث أبرمت إتفاقا مبدئيا لتوفير الضمانات المالية المساعدة في تمويل المشروع، و الذي ستشرف على إنجازه شركتي توشيبا اليابانية و GDF SUEZ الفرنسية، و تبلغ الطاقة الإنتاجية لمشروع مورسايد البريطاني 3.4 جيغاوات و يمكن أن يوفّر قرابة 7% من الطاقة الكهربائية.[2]

[1] اعمر بوزيد ، **مرجع سابق**، ص 451

[2] اعمر بوزيد ، **مرجع نفسه**، ص 362

هذه المشاريع تؤكد سعي الدول الأوروبية المستهلكة للطاقة الأحفورية لإيجاد بدائل طاقوية تغنيها عن مشاكل التبعية، لكنها و بحسب الخبراء سوف تبقى مرتبطة بالنفط و الغاز خاصة مع الكلفة المرتفعة لمصادر الطاقة المتجددة و نذرتها في أوروبا " أشعّة الشّمس بشكل خاص" مقارنة بدول الضفّة الجنوبية كالمغرب و المشرق العربيّين.

تشير الدراسات أن هذه المصادر الطاقوية لم تلبي سوى 6% من حاجيات أوروبا من الطاقة عام 2001 ، و لم تتعدّى 12% بحلول عام 2012، بينما لن تغطّي مصادر الطاقة الأخرى القابلة للتجديد " كالطاقة الهوائية، الهيدروجين " إلاّ حوالي 8% من مخزون الطاقة ككل بحلول عام 2020، مما يعني بقاء المحروقات مصدرا رئيسيا بالنسبة للطاقة في أوروبا .[1]

أمّا على المستوى الثاني المتعلق بتنويع مصادر و طرق الإمداد، فقد رسم الاتحاد الأوروبي جملة من المشاريع التي كانت أغلبها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، و تهدف كلّها إلى تقليص التبعيّة الأوروبية للغاز الروسي من جهة، و تطويق روسيا من جهة أخرى .

لقد رأت أوروبا و واشنطن في اكتشافات الغاز في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط فرصة للحدّ من التبعية الأوروبية للغاز الروسي، و ذلك من خلال وصل غاز الحوض بخطTAP العربي في تركيا، حيث سيأخذ هذا المشروع بعضا من غاز شرق المتوسط إذ سيتم نقل الغاز من المتوسط إلى تركيا عبر خط الغاز العربي، وهو خط أنشأ في الأصل لتصدير الغاز المصري إلى دول المشرق العربي.

كما اقترحت شركة بريتيش بتروليوم 3 مشاريع من اجل نقل الغاز من إذربيجان إلى أوروبا متجنّبة روسيا، وهي:النابوكو، ITGI، TAP و TANAP بعد اتفاق بين الحكومة التركية و نظيرتها الإذرية برعاية من الولايات المتحدة الأمريكية[2].

[1] اعمر بوزيد ، **المرجع نفسه**، ص 360

[2] فرانسيس بيران، حرب الغاز (وثائقي قناة الميادين، الجزء الأول) في: **www.almayadeen.net**

مشروع خط أنابيب نابوكو:

الخريطة رقم (12) توضّح خط أنابيب نابوكو

المصدر: http://strategy.unblog.fr/2013/07/07

حمل مشروع نابوكو طموح الأوروبيين و الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من التبعية للغاز الروسي، و بلغت أهميته حدّا كبيرا إلى درجة إعطائه إسما مقدّسا استوحي من أوبرا تروي قصة سبي الملك البابلي نبوخذ لليهود، حيث وردت في التوراة " الكتاب المقدس لليهود".

مشروع نابوكو هو خط عابر للقارات لنقل الغاز من وسط أسيا إلى أواسط أوروبا دون المرور بروسيا، و هو مشروع إندرج ضمن استراتيجية حلف الناتو لتطويق روسيا و محاولة كسر احتكارها لتجارة الغاز العالمية، بدأت فكرة المشروع في 2002 حينما تم توقيع إتفاق للاشتراك في المشروع بين كونسورتيوم مكوّن من شركة OMVGAZ النمساوية و بوتاش التركية و MOL المجرية و TRANSGA الرومانية و BULGUR GAS البلغارية، و ذلك بربط احتياطي الغاز في أسيا الوسطى عبر بحر قزوين مرورا بإذربيجان ثم النمسا "دون المرور بالأراضي الروسية" و منها إلى تركيا، حيث سيمرّ ثلثا خط الأنابيب عبر الأراضي التركية، و من ثمّ تعبر بلغاريا و رومانيا ثم المجر إلى منتهاه في محطة تجميع ضخمة في "بوجمارتتاندرمارش النمساوية"، يبلغ طول خط أنابيب نابوكو 3300 كلم، وهو مشروع أيّدته

المفوّضية الأوروبية، و تكفلت بتغطية 50% من تكاليفه، يهدف هذا المشروع إلى تفادي روسيا بعدم المرور عبر أراضيها و التي تحركت بالمقابل لإبطاله من خلال 3 مستويات:[1]

اولا:اثارت روسيا نزاع الملكية القانونية حول بحر قزوين، بإثارة جدل حول مسار الأنبوب وحول ماهية الصفة القانونية للمسطح المائي لبحر قزوين " مصدر غاز خط أنابيب نابوكو" في ظلّ القانون الدولي، هل هو بحر أم بحيرة، حيث تختلف كيفية اقتسام ثرواته حسب صفته القانونية، و تأسيسا على ذلك تبنّت روسيا تعريفا لبحر قزوين على أنه بحيرة متجدّدة بمياه الفولغا، و بالتّالي فتقاسم ثرواته يكون بالتساوي بين جميع الدول المحيطة به، و من هنا فإنّه من غير الممكن إنشاء خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين إذا رفضت إحدى الدول المحيطة به ذلك، و روسيا واحدة من تلك الدول.

ثانيا:قامت روسيا بشراء كامل الغاز المنتج في أسيا الوسطى، و بالتحديد من الدّول التي كانت ستسأهم في تزويد خط نابوكو بالغاز، إذ دخلت في عقود شراء طويلة المدى مع كل من تركمانستان التي تنتج 80 مليار متر مكعّب من الغاز سنويا، و اشترت منها روسيا أكثر من 50 مليار متر مكعّب، كما دخلت في عقد شراء طويل المدى مع أوزبكستان التي يبلغ احتياطها 1.8 مليار متر مكعّب و اشترت منها روسيا كامل إنتاجها في عقد يمتد حتى 2018، مع تعهد الدّول سالفة الذّكر بعدم إمداد و تزويد خط نابوكو بالغاز.

ثالثا:قامت روسيا بتكثيف جهودها لبناء خطوط جديدة لمجابهة خط نابوكو، إذ أعلنت شركة غازبروم أنّها ستستثمر في كل من أمريكا اللاتينية، افريقيا و أسيا، و أعلنت عن ثلاثة خطوط عملاقة: السيل الشمالي، السيل الجنوبي، مدّ خط من نيجيريا يمر عبر النيجر فالجزائر لتسييل الغاز ثم نقله إلى أوروبا، كما قامت ذات الشركة بالاستحواذ على نصف شركة ENI الإيطالية في ليبيا و بدأت بالاستثمار في السودان[2].

---

[1] محمد حافظ، حرب انابيب الغاز الوجه الاخر للصراع في الشرق الأوسط ...اللعبة الجيوسياسية في: **http://burathanews.com/news/250192.html**

(10/01/2016)

[2] محمد حافظ، **مرجع سابق**، في: http://burathanews.com/news/250192.html

(10/01/2016)

كلّ هذه الإجراءات الروسية جعلت من خطّ نابوكو مشروعا فارغا من شتى النواحي، نظرا لغياب المزود بالغاز و الجدل القانوني القائم حول مصدر التزويد (بحر قزوين)، لكن و بالرغم من ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية ببناء خط أنابيب نابوكو (دون غاز) هذا الخط الذي لن يكون واقعا أو ذا معنى إذا لم تكن إيران صاحبة ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم شريكة فيه، و هذا ما قد يفضي إلى إمكانية رفع العقوبات عنها، فمستقبل الغاز الإيراني قد يمرّ عبر العراق وتركيا ليصل إلى أوروبا دون المرور على سوريا، لكن هذا المشروع قد يصطدم بالتحالف الاستراتيجي المتين بين موسكو و طهران.

نستنتج من هذا أن روسيا نجحت في إفراغ مشروع نابوكو من فحواه القانوني و التقني، وجعلت منه مشروعا بعيدا عن التطبيق على أرض الواقع، كما تظهر لنا جليّا الأهمية التي تلعبها خطوط الإمداد في استراتيجيات الدول، فروسيا قامت بمجموعة من الإجراءات و الخطوات التي كانت بعضها جدّ مكلفة (كشراء غاز دول أسيا الوسطى) من أجل تعطيل مشروع خط نابوكو الذي و بحسب الخبراء كان من الممكن ان يلحق ضررا كبرا بالإقتصاد الروسي القائم على تصدير الغاز.

خطوط أنابيب TANAP: – ITGI – TAP

خط :TAP

الخريطة رقم (13) توضّح مسار خط انابيب TAP

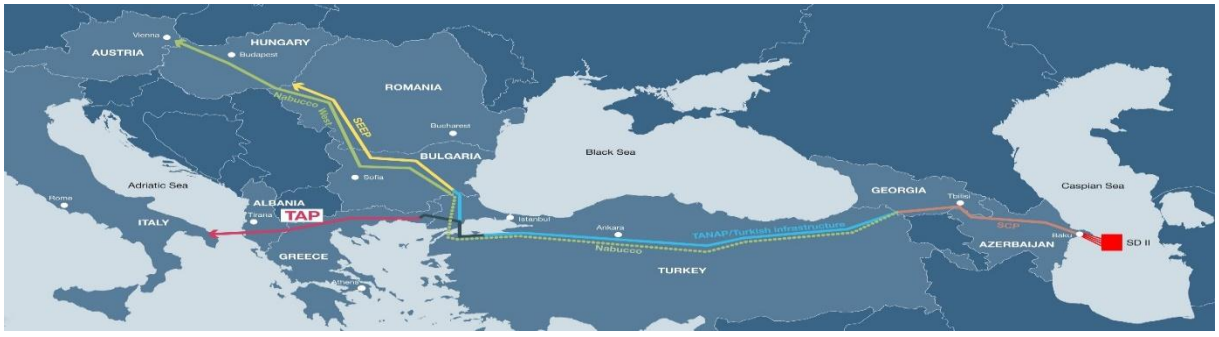

المصدر: http://www.americansecurityproject.org/

ينطلق خط TAP من أذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا فاليونان و ألبانيا ثم عبر البحر الادرياتيكي إلى إيطاليا، و هو خطّ من المرتقب أن يدخل حيّز العمل في 2018 .

تمّ اختيار خط TAP من أذربيجان و الكونسورتيوم الذي يشغل حقل شاه دينيز، هذا الكونسورتيوم تقوده المجموعة البريطانية بريتيش بتروليوم، حيث سينقل خط الأنابيب هذا حوالي 16 مليار متر مكعّب من الغاز بحلول عام 2019، تستفيد تركيا من 6 مليار متر مكعّب، 10 مليار متر مكعّب إلى إيطاليا وهو ما قد يفتح ممرّا جديدا للغاز نحو أوروبا، لكن خط التاب لن يغطي أكثر من زيادات استهلاكات الغاز في أوروبا في السنوات المقبلة، على أن لا يكون الممر الوحيد للغاز الأذري إلى أوروبا، حيث اقترحت شركة بريتيش بتروليوم مشروع خط **ITGI** الذي يصل بين تركيا و اليونان و إيطاليا:

الخريطة رقم (14) توضّح مسار خط أنابيب ITGI

المصدر: http://www.edison.it/en/itgi-pipeline

خط :TANAP

الخريطة رقم (15) توضح مسار خط انابيب **TANAP**

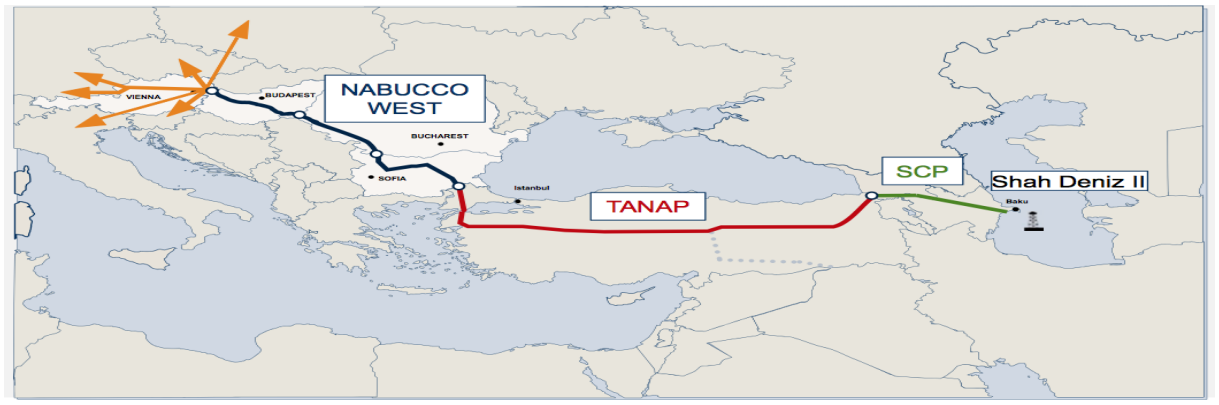

المصدر: http://breakingenergy.com/2013/06/13/

قامت تركيا و أذربيجان بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، بإطلاق مشروع خط أنابيب عابر للأناضول يسمى ب TANAP ، و هو مشروع يسمح بنقل الغاز الطبيعي الأذري إلى أوروبا عبر تركيا دون المرور بروسيا، وربطه بخطوط غاز نابوكو، هذه الخطوة التركية الأذرية دفعت بالمفوضية الأوروبية بالموافقة على المشروع[1].

إنّ مشاريع خطوط الأنابيب الأمريكية الأوروبية القادمة من بحر قزوين دون المرور على روسيا لا تقتصر فقط على الغاز، حيث تمّ إنشاء خط أنابيب BTC " باكو – تبليسي – جيهان "، و هو خط ينقل النفط الخام الأذري، و يقدر طوله ب 1776 كلم، و بلغت تكلفة بنائه 3.5 مليار دولار، و يمرّ هذا الخط عبر الأراضي الجورجية ليصل إلى ميناء جيهان البحري جنوبي تركيا، ثم يوزّع إلى أسواق الإستهلاك، أشرف على انجاز هذا المشروع كونسورتيوم مكوّن من بريتيش بتروليوم، سوكار، شتات أويل، أونوكال، تباو، إيني، إيتوشو، كل شركات كونسورتيوم BTC هي أوروبية و هو ما يعكس الإصرار الأوروبي للبحث عن مصادر و طرق أخرى للإمداد بالطاقة غير روسيا[2].

كما قام الاتحاد الأوروبي في إطار استراتيجيته لتويع مصادر الإمداد بالطاقة، بإستثمارات في افريقيا سواء كهيئة (اتحاد أوروبي) أو من خلال مشاريع لدول أوروبية منفردة:

---

[1] وثائقي قناة الميادين، حرب الغاز، الجزء الأول د 37 في: **www.almayadeen.net** (20/11/2015)

[2] علي حسين باكير، خط باكو جيهان النفطي في ظل الازمة الروسية الجورجية، في (11/01/2016):**http://alasr.me/articles/view/10290**

ا – استثمارات الاتحاد الأوروبي في افريقيا:

مشروع ميدغاز:

خريطة رقم (16) توضّح مسار خط أنابيب ميدغاز

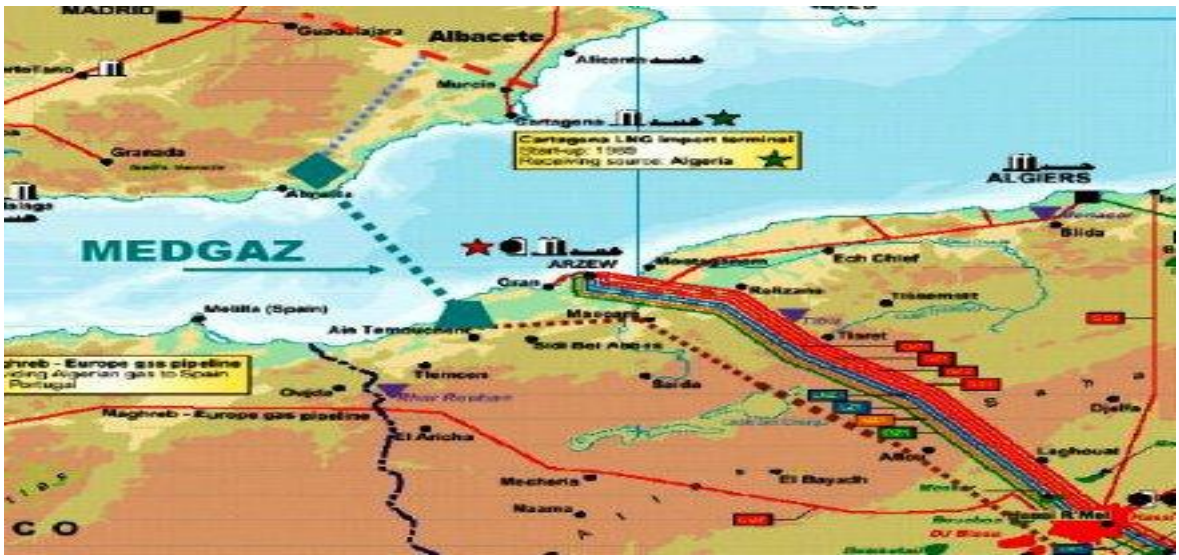

المصدر: https://europeorient.wordpress.com/tag/medgaz/

هو مشروع خط أنابيب لتزويد أوروبا بالغاز الجزائري، حيث تمّ التوقيع النهائي عليه في 2006/12/21، و انطلقت عملية إنجازه في نهاية 2007، و كان يفترض بدء العمل به في 2009، يبلغ طوله 1050 كلم و عمقه 02 كلم، و قدّرت تكلفته ما بين 900 مليون إلى 1 مليار أورو، يضخ سنويا كمية غاز تصل ما بين 8 إلى 10 مليار متر مكعّب قابلة للزيادة إلى 16 مليار متر مكعّب،4 مليار متر مكعّب موجهة إلى إسبانيا، لتصل نسبة الإمداد المفترضة بالغاز الجزائري انطلاقا من حاسي الرمل إلى إسبانيا إلى 70%.

مشروع غالسي:

خريطة رقم (17) توضّح مسار خط أنابيب غالسي

المصـــدر: http://www.algerie1.com/actualite/galsi-la-decision-finale-pour-mai-2013-selon-sonatrach/

غالسي هو في الأصل اسم لشركة دراسات مختلطة تنظر في إمكانية تحقيق و ترقية المشروع، تم إنشـاؤها فـي 2003/01/29 بنـاء علـى بروتوكـول مبـدئي بـين مجموعـة سـوناطراك و شـركات إينالباوروينترشيل و شركة ايوساينرجيا[1].

المشروع هو عبارة عن خط غازي يربط حقل حاسي الرمل الجزائري بجزيرة سردينيا عبر المتوسط بطول 1470 كلم، 640 كلم منه يقع في الجزائر، قدرت تكلفته بحوالي 1 مليار أورو بقدرة ضخ تصل إلى 8 مليار متر مكعّب سنويا.

مشروع انجاز خط غاز "نيجيريا – النيجر – الجزائر" لإمداد أوروبا بالغاز النيجيري بطول 4128كلم، تصل تكلفة إنجازه إلى 13 مليار دولار، وسعة ضخ ما بين 20 إلى 30 مليار متر مكعّب سنويا.[2]

[1] اعمر بوزيد، **مرجع سابق**، ص 460

[2] اعمر بوزيد، **المرجع نفسه**، ص 461.

ب – إستثمارات دول أوروبا منفردة:

فرنسا:

أمام تنامي الحاجيات الفرنسية للطاقة و ازدياد أهمية النفط و الغاز الافريقيين، خصصت فرنسا ما بين 50 و 60 مليار دولار كاستثمارات في مجال الطاقة خلال العقدين 2010 – 2030 ، و تتركز معظم الإستثماراتالطاقوية الفرنسية في إفريقيا على يد مجموعة توتال فيينا النفطية و غاز فرنسا بالنسبة للغاز، أمّا الشركة الأولى فهي حاضرة في افريقيا و بالضبط في نيجيريا حيث أنتجت في 2004 حوالي 217 ألف برميل يوميا و تملك 15% من أسهم مصنع الغاز في نيجيريا . أما في أنغولا فتعمل مجموعة توتال فيينا الفرنسية في إطار شراكة مع 3 شركات أخرى، بحيث تبلغ حصتها الاستثمارية "من هذه الشراكة" 4 مليار دولار في حقل بعرض البحر.

كما سجلت نفس الشركة حضورها في ليبيا إلى جانب شركة ENI الإيطالية وبعض الشركات الأمريكية والبريطانية.

أما شركة غاز فرنسا فأبرمت عقدا في ليبيا خاص بتطوير الغاز الليبي بتكلفة إجمالية تقدّر ب 5 مليار دولار، من أجل تصدير 8 مليار متر مكعّب من الغاز لأوروبا، و استثمرت ذات الشركة في الجزائر 170 مليون دولار في حقل تميمون الغازي عام 2007 من أجل التنقيب عن الغاز، و عقدت مع سوناطراك في جويلية 2007 إتفاق شراكة لإنشاء مركب بتروكيماوي في أرزيو بقيمة 3 مليار دولار، هذا فضلا عن العقد الذي أمضته الشركة الفرنسية إلى جانب ريبسول الإسبانية و بريتيش بتروليوم البريطانية مع الجزائر لتطوير و استغلال حقول الغاز بعين صالح و عين أمناس، تعتبر الجزائر سادس مزود لفرنسا بالغاز بنسبة 12% من إجمالي واردات الغاز الفرنسية .

كما تتواجد شركة توتال فيينا الفرنسية في موريتانيا منذ عام 2004 للتنقيب عن النفط، و في مصر أمضت شركة غاز فرنسا اتفاقا مع الحكومة المصرية للإستفادة من 10 مليون طن من الغاز المسال سنويا لمدة 20 سنة من 2007 إلى 2027 بقيمة 10 مليار دولار.[1]

إسبانيا:

[1] اعمر بوزيد، **مرجع سابق**، ص 463.

يبرز الحضور الإسباني في شمال إفريقيا في مجال الطاقة باستغلال وإنتاج الغاز الطبيعي، ويعتبر مشروعي ميدغاز وقاسي الطويل مع الجزائر وأنبوب غاز المغرب العربي أوروبا الذي يربط أوروبا بالجزائر عبر المغرب من أهم المشاريع الاسبانية في شمال افريقيا.[1]

إيطاليا:

بلغت واردات إيطاليا من الجزائر عام 2005 ما يعادل 26% من مجموع واردات المتوسط من المحروقات، ووقّعت شركة سوناطراك في نوفمبر 2006 مع أربع شركات إيطالية عقودا لضخ 3.2 مليار متر مكعّب من الغاز سنويا بقيمة 4 مليار دولار، علما أن 60% من حاجيات إيطاليا الغازيّة مصدره روسيا والجزائر التي تعتبر الممول رقم واحد للغاز بالنسبة لإيطاليا (" 36 % إلى 40% من حاجيات إيطاليا للغاز جزائرية").

كما يربط ليبيا بإيطاليا خط أنابيب بطول 450 كلم، من أجل ضخ 8 مليار متر مكعّب سنويا، بتكلفة 7 مليار أورو بعقد شراكة يربط بين شركة ليبية وشركتين إيطاليتين " ايني واجيب "[2]

ألمانيا:

وقّعت شركات ألمانية عدد كبير من عقود الشراكة في مجال الطاقة مع دول المغرب العربي النفطية خاصة ليبيا و الجزائر، فليبيا تحتل المركز الرابع من حيث مصدري النفط إلى ألمانيا بحجم صادرات7.2 مليون طن سنويا، كما تستحوذ الشركات الألمانية على عقود هامة في مجال إنتاج النفط في ليبيا حيث قامت شركة RWA بثلاث اكتشافات للنفط في عام 2007 مستفيدة من نسبة 32% من حصة الإكتشاف، أما في الجزائر فتركّز الشركات الألمانية استثمارها في الغاز المسال، إذ عقدت شركة E.ON الألمانية للغاز الطبيعي إتّفاقا مع الجزائر لإنتاج الغاز الطبيعي المميّع.[3]

[1] اعمر بوزيد، **المرجع نفسه**، ص 468

[2] اعمر بوزيد، **مرجع سابق**، ص 470

[3] اعمر بوزيد، **المرجع نفسه**، ص 472.

ج – ادماج الأسواق المتوسطية و تطوير الاتصال و الربط الداخلي:

فيما يخصّ إدماج الأسواق المتوسطية في مشاريع تنويع طرق الإمداد، باشر الاتحاد الأوروبي في إنجاز خطوط أنابيب تربط بلدان المتوسط بأوروبا، مثلما هو الحال بالنسبة لخطي غاز الجزائر أوروبا اللّذان يمدّان القارة الأوروبية بالغاز الجزائري، عبر كل من تونس بالنسبة للأول " الجزائر – تونس – إيطاليا "، و الذي يتم عبره ضخ 69% من مجموع حجم الغاز الجزائري المصدر إلى أوروبا، و المعروف باسم TRANSMED أو العابر للمتوسط، بدأ العمل فيه سنة 1981 و يضخّ 245 مليار متر مكعّب سنويا.[1]

أما الخط الثاني الذي يتم من خلاله مد أوروبا بالغاز الجزائري فهو خط أنبوب المغرب أوروبا GME ، بطول 1171 كلم حيث ينطلق من الجزائر ليمرّ بالمغرب ثم إسبانيا، يتم عبره ضخ 23% من مجموع الغاز الجزائري المصدر إلى أوروبا، بقدرة ضخ 21 مليار متر مكعّب سنويا، و من المنتظر أن يتم مدّ هذا الأنبوب مستقبلا بأنبوب إضافي إلى ألمانيا عبر فرنسا، إضافة إلى مشروعي ميدغازوغالسي.

تمثّلت مشاريع الإتصال و الربط الداخلي الأوروبية في شبكة من الأنابيب داخل أوروبا و نذكر منها:

EUROPIPE و هو خط أنابيب يربط النرويج ، ألمانيا و هولندا بطول 640 كلم، خط NORFA يربط النرويج بفرنسا وصولا إلى إيطاليا. إضافة إلى وجود مشاريع لإنجاز خطوط أنابيب بلغاريا اليونان .[2]

المطلب الثالث: معضلة التبعية الأوروبية للغاز الروسي و البدائل المتاحة:

إن المعطيات الطاقوية التي تطرّقنا اليها سابقا لكل من روسيا و الاتحاد الأوروبي، تؤكد تبعية الثاني للأول و خاصة في مجال الغاز، ف 70% من الصادرات النفطية و أنابيب الغاز الروسية تذهب إلى أوروبا التي تعد المستورد الأول للغاز عالميا، و تعتمد على نسبة 36% من الغاز الطبيعي الروسي،

[1]Stéphane Dubois، **les hydrocarbures dans le monde: Etat des lieux et perspectives**(Ellipses Edition Markrting، 2007) p 217

[2]Aymeric Chauprade, **Op.cit** p 151

و بالتالي فروسيا و بحكم القرب الجغرافي لأوروبا و احتوائها على أكبر احتياطي عالمي للغاز، نجحت في جذب السوق الأوروبية و جعلها تابعة لها، تبعية بدا أثرها جليا بعد الخلافات الروسية الأوكرانية في 2006 و 2009 و ما نجم عنها من قطع روسيا لإمدادات غازها المتوجهة نحو أوروبا عبر أوكرانيا، فانطلق النقاش من جديد حول قضية تأمين إمدادات الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي.

تحركت المفوضية الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد بدائل عن الغاز الروسي عن طريق مجموعة من مشاريع خطوط الأنابيب من أسيا الوسطى، و التي فشلت أغلبها بسبب العرقلة الروسية، فتمّ التوجه نحو البدائل التالية:

ا – قطر كبديل:

بعد فشل مشروع نابوكواهتدت الولايات المتحدة و أوروبا في اطار تقليص التبعية الأوروبية للغاز الروسي إلى قطر، صاحبة ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم ب 800 ترليون قدم مكعّبة، و المصدّر الأوّل للغاز المسال عالميا (85% من غاز قطر الموجه للتصدير يكون مسالا")، وتماشيا مع سياساتها الطاقوية القائمة أساسا على تصدير معظم الإنتاج،[1] فقد بنت قطر 25 نأقلّة غازتسمح بنقل 50 مليار متر مكعّب من الغاز سنويا إلى أوروبا، ناهيك عن المرونة في الأسعار.

تنتج قطر ما مقداره 157 مليار متر مكعّب من الغاز سنويا، ما جعلها رابع أكبر منتج في العالم عام 2012[2].

تأتي نسبة كبيرة من مصدر الثروة القطرية من الغاز الموجود في حقل الشمال الذي تشترك فيه قطر مع إيران، و هو أكبر حقول الغاز في العالم، و هذا ما رشّح قطر لأن تحظى بمركز البديل للغاز الروسي في الاستراتيجياتالطاقوية الأوروبية، فمعطيات الطاقة القطرية و خاصة الغازية منها تسمح لها أن تقتحم السوق الأوروبية و تنافس الغاز الروسي في أوروبا، لكن المشكلة تكمن في طرق الإمداد، فطريق الشحن البحري الرئيس لقطر يمرّ عبر نقاط اختناق عديدة كمضيق هرمز و باب المندب و قناة السويس،

[1] تعتمد السياسة الطاقوية القطرية على التصدير، حيث ان 3/1 من انتاجها موجه للولايات المتحدة الامريكية و 3/1 للاتحاد الأوروبي و 3/1 للصين، ومع توقف الصادرات القطرية للولايات المتحدة بسبب الغاز الصخري الذي تم اكتشافه في أمريكا، وجهت حصة الصادرات القطرية لأمريكا الى أوروبا.

[2] فلورنس جوب، **ازمة الغاز بأوروبا و الدور القطري** البديل (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، مايو 2014) ص 4

و تقع هذه الممرات الثلاث في مناطق مضطربة سياسيا و هي المسألة التي تثير قلق الاتحاد الأوروبي، فغالبا ما كانت قناة السويس عرضة للإغلاق نظرا لانعدام الاستقرار السياسي بالمنطقة، ضف إلى ذلك تهديدات إيران المتكررة بإغلاق مضيق هرمز، و الأزمة اليمنية الأخيرة و ما يمكن أن تفرزه من عدم استقرار على ممرّ باب المندب.[1]

أما طرق الأنابيب البرية لتصدير الغاز القطري إلى أوروبا فيمكن أن تسلك منحنيين:

إمّا أن تمرّ عبر سوريا إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا، و هو ما لا تسمح به روسيا، أو أن يتمّ تفعيل خط الأنابيب المقترح بين قطر و تركيا الذي يمتد من حقول الغاز القطرية إلى تركيا ليتم إيصالها مع خط أنابيب نابوكو، الذي لم يجد بعد مصدرا للغاز بعد تراجع أذربيجان عن تزويده.

نستنتج ممّا سبق أن غياب تأمين طرق الإمداد يقف حاجزا أمام تصدير الغاز القطري إلى أوروبا، بالإضافة إلى مسائل أخرى متمثلة في ضعف كمية الغاز القطري التي يمكن أن تصل إلى أوروبا مقارنة بما توفره روسيا، و كذا التكلفة الناجمة عن نقله باعتباره مسالا يتم تصديره عبر الناقلات، و هي جد مكلفة مقارنة بالأنابيب. فبالنّظر لكل هذا فإنه من المستبعد جدّا أن تلعب قطر دور البديل للغاز الروسي في أوروبا على الأقلّ في الوقت الحالي، بالرغم من أن مبيعات الغاز الروسي إلى أوروبا قد تراجعت بنسبة 10% من جرّاء المنافسة القطرية.

ب – الغاز الصخري الأمريكي كبديل للغاز الروسي:

الغاز الصخري هو غاز يتشكّل داخل أحجار تسمى الأردواز او الطفل الصفحي، توجد في 142 حوضا رسوبيا في العالم، يتطلب استخراجه تقنيات معقدة و مكلفة للغاية، إذ يصل مجال الحفر في التنقيب عليه إلى أكثر من الف متر و طريقة الحفر تكون عمودية ثم تنحرف إلى أفقية.

يستخدم في تكسير الصخور التي يتواجد فيها الغاز الصخري مزيج من الماء و الرمل و مواد كيميائية مع الضغط ليتم تحرير الغاز و استغلاله، هذه العملية قد ينجم عنها مخاطر كثيرة من أهمها

[1] فلورنس جوب، **المرجع نفسه**، ص 6

إمكانية اختلاط المواد " السامة" التي يستخرج بها الغاز الصخري بالميّاه الجوفية خاصة إذا لم يتم التحكم جيدا في تقنية الاستخراج.[1]

يعتبر الغاز الصخري أحد مصادر الطاقة البديلة كما أن اكتشافه كان من أهم أسباب انخفاض أسعار البترول، هذا ما أدى إلى تشكل خارطة جديدة للطاقة على مستوى العالم في ظل اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي المستخرجة من الصخر.

قدرت شركة potentiel gaz commety و هي مجموعة أمريكية تعمل على تقدير احتياطات الغاز غير المكتشفة أن كمية هذه الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى 75.5 تريليون متر مكعّب في 2013، كما يشكّل الغاز الصخري 20% من إجمالي إنتاج الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، و هي نسبة تتوقع إدارة الطاقة الأمريكية أن ترتفع إلى 46% بحلول عام 2035.

استندت هذه الإحصائيات على تزايد الإنتاج الامريكي من الغاز الطبيعي منذ عام 2007 إذ أخذ بالارتفاع بحوالي 20 مليار متر مكعّب سنويا حتى عام 2010، و عرف طفرة في عام 2011 بحوالي 45 مليا متر مكعّب، و ارتفع الإنتاج في 2012 ب 32 مليار متر مكعّب، أما الإستهلاك الداخلي للغاز في أمريكا فقد بلغ في 2013 حوالي 737 مليار متر مكعّب[2].

وفي حال نجاحها في استخراجه، فسوف تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أصحاب أكبر احتياطيات غازية على مستوى العالم، علما أن روسيا تتصدر هذه القائمة حاليا باحتياطات تبلغ 47 تريليون متر مكعّب متبوعة بإيران 30 تريليون متر مكعّب ثم قطر 25 تريليون متر مكعّب.[3]

إن الكم الهائل من الغاز الطبيعي الذي وفرته اكتشافات الغاز الصخري جعل الحكومة الأمريكية توافق على سبعة مشاريع لتصدير الغاز المسال إلى أوروبا، حيث تصل الكمية المسموح بتصديرها إلى أوروبا إلى حوالي 57 مليار متر مكعّب سنويا، و رغم هذا فتعتبر هذه كمية ضعيفة جدّا مقارنة بحجم

---

[1] فريق بحثي، **دراسة موارد الطاقة: نظرة مركزة على الغاز الصخري**،(مجلس الطاقة العالمي 2010) ص 3.

[2] سليمان الخطاف، نظرة مستقبلية لصناعة الغاز الأمريكي في :

http://www.alarabiya.net/ar/aswaq /

(02/03/2016)

[3] Jean-pierre Hansen – Jacques Percebois، **Energie: Economie et politiques**(NOTO 2eédition، 2014) p 259

الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي إلى أوروبا التي تقدر ب 280 مليار متر مكعّب سنويا، و هذا ما يطرح إشكالا حول إمكانية اعتماد الغاز الصخري الأمريكي كبديل للغاز الروسي، خاصة إذا عرفنا أن تكلفة استخراج و إنتاج الغاز الصخري عالية جدّا، ناهيك عن نقله من أمريكا إلى أوروبا و الذي سيتطلب تسييله ليسهل نقله، و ما ينجر عن هذا من تكاليف باهظه.

إن قلّة الغاز الصخري الأمريكي التي يمكن أن تصل إلى أوروبا مقارنة بالغاز الروسي، وتكاليف الإنتاج و النقل الباهظة، كلها عوائق تجعل من إمكانية الاستغناء عن الغاز الروسي و إيجاد بديل عنه ضئيلة جدّا، لكن هذا لا ينفي إمكانية التقليص من حدّ التبعية لروسيا.

إن البدائل الأوروبية التي تمّ التطرق اليها في الدراسة والمتمثلة في الغاز القطري المسال و الغاز الصخري للولايات المتحدة الأمريكية، من شأنها (إلى حد طفيف) أن تقلّص التبعية الأوروبية للغاز الروسي لكن ليس الاستغناء عنه، فبحسب خبراء الطاقة فإن روسيا سوف تضلّ المزوّد و الممول الأول بالغاز الطبيعي لأوروبا على الأقلّ حتى نهاية القرن الحالي.

نستنتج في نهاية هذا الفصل أن التنافس الأوروبي الروسي لتحقيق الأمن الطاقوي قد ارتكز على تحقيق أمن الإمدادات، حيث سعى كل منهما إلى بناء أكبر قدر ممكن من شبكات خطوط نقل المحروقات و أنابيب الغاز على وجه الخصوص، فروسيا و في إطار مشروعها القومي الجديد (استعادة العظمة الروسية) و الذي تعتبر الطاقة أهم دعائمه، قامت بربط أوروبا بمجموعة من خطوط الأنابيب من أجل تزويدها بالغاز الروسي، مستعملة هذا الأخير كورقة ضغط للهيمنة على دول الاتحاد الأوروبي، و سعت هذه الأخيرة إلى التقليل من التبعية لروسيا و ذلك من خلال تنويع مصادر و طرق الإمداد بالطاقة، فدخلت في مشاريع لبناء خطوط أنابيب تأتي بالنفط و الغاز من مصادر أخرى غير روسيا كالشرق الأوسط و أسيا الوسطى و افريقيا دون المرور بالأراضي الروسية، و هي مشاريع نجحت موسكو في عرقلة أغلبها مثلما حدث مع خط أنابيب نابوكو، لكن و بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية نجح الاتحاد الأوروبي في بناء خطا أنابيب باكو – تبليسي – جيهان و باكو – تبليسي – ارضروم لنقل نفط وغاز أسيا الوسطى إلى أوروبا، مستغلين في ذلك تعاون تركيا التي تعتبر بلد عبور إستراتيجي، إلا أن هذا لم يغني أوروبا عن تبعيتها للغاز الروسي.

الفصل الثالث:
التنافس
الجيواستراتيجي
الروسي الأوروبي
على طرق إمداد
الطاقة في أوروبا

سعت كل من روسيا و دول الاتحاد الأوروبي إلى تأمين مسارات خطوط الإمداد بالطاقة من أماكن الإنتاج إلى اماكن الاستهلاك مرورا بدول العبور الاستراتيجية.

تلعب دول العبور دورا كبيرا في السياسات الطاقوية الروسية و الأوروبية، بحكم الوظيفة الجغرافية التي تؤديها كممرات لعبور أنابيب الطاقة الاتية من اسيا الوسطى أو الشرق الاوسط أو من روسيا، و باعتبارها نقطة اتصال شبكات خطوط الانابيب، مما جعلها محل تنافس روسي أوروبي.

انعكس التنافس الروسي الاوروبي على دول العبور، فمنها ما كانت عرضة للانقسامات والأزمات، و منها من استفادت من موقعها كممر عبور لتوظفه كورقة قوة و تلعب من خلاله أدوار اقليمية حاسمة.

المبحث الاول: الأهمية الجيواستراتيجية لطرق الإمداد بالغاز الروسي نحو اوروبا

المطلب الاول: جيوسياسة نقاط العبور في أوروبا: "الغاز القادم من روسيا ومن بحر قزوين"

تعتبر أوروبا السوق الاستهلاكية الطاقوية الأولى في العالم خاصة في مجال المحروقات (النفط و الغاز)، إذ تأتي اغلب صادراتها إما من روسيا او من أسيا الوسطى و بالضبط من الدول المشاطئة لبحر قزوين، و عليه فان الأمن الطاقوي الأوروبي يعتمد أساسا على تأمين طرق الإمداد ونقاط العبور لضمان تدفق الموارد الطاقوية المتواجدة في هذه المناطق نحو أوروبا ، و كما أشرنا سابقا تعتبر روسيا المزوّد الأوّل بالغاز للاتحاد الأوروبي، وذلك بحكم الإحتياطي الكبير الذي تملكه والقرب الجغرافي من أوروبا، ممّا سمح لها ببناء شبكة من الأنابيب تجاه بلدان القارة.

يمر تقريبا نحو 80% من الغاز الروسي الموجهة نحو اوروبا عبر أوكرانيا، و يمرّ الباقي إما عبر بلاروسيا أو تركيا، و تضلّ أوروبا بهذا رهينة تداعيات الخلافات التي يمكن أن تحصل بين أوكرانيا و روسيا، و ما قد ينجر عنها من قطع لإمدادات الغاز المارّة من أوكرانيا، مثلما حصل في 2006 و 2009 و 2014 بعدما عجزت أوكرانيا عن تسديد ديونها لروسيا فقامت هذه الأخيرة بقطع امدادات الغاز عنها[1].

[1] جيفري مانكوف، **مرجع سابق**، ص 22.

هذا ما جعل روسيا من جهتها تبحث عن محاور أخرى لتمرير أنابيبها دون المرور بأوكرانيا، و هو الهدف من مشاريع نوردستريم و ساوث ستريم و يامال أوروبا، كما تسعى الدول الأوروبية ايضا و باعتبارها المتضرّر الأول من تدهور العلاقات الروسية الأوكرانية إلى تنويع مصادر امداداتها.

تكتسي منطقة بحر قزوين أهمية كبيرة في مسألة تنويع إمدادات أوروبا بالطاقة، و هي منطقة سيادة مشتركة بين البلدان الساحلية المطلّة على بحر قزوين و المتمثلة في كل من كازاخستان، تركمنستان، أذربيجان، روسيا و إيران.

تزخر منطقة بحر قزوين بثروات هائلة، إذ قدرت احتياطات النفط فيها ب 200 مليار برميل منها 25 إلى 30 مبار مؤكدة، كما لا يستبعد احتمال إكتشافات هائلة في المستقبل قد تصل من 50 إلى 75 مليار برميل كاحتياطي، و طبقا لوكالة الطاقة العالمية، يقدّر احتياطي النفط في المنطقة ما بين 15 و 40 مليار برميل، ما نسبته من 1.5% إلى 4% من الاحتياطي العالمي .[1]

أما احتياطي الغاز فيتراوح ما بين 6.7 و 9.2 تريليون متر مكعّب، هذا بالإضافة إلى 8 تريليونات متر مكعّب احتياطي محتمل، و هو ما يوازي نسبة 7% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن الاحتياطات النفطية المؤكدة من بحر قزوين تقدر ب 196.5 مليار برميل، ما نسبته 17.1% من الاحتياطي العالمي المؤكد القابل للإستخراج، و بيّن المصدر نفسه أنّ مجمل احتياطات الغاز في المنطقة تصل إلى 14.5 ترليون متر مكعّب ما يعادل 7.9% من احتياطي الغاز العالمي .[2]

جذبت ثروات بحر قزوين كبرى القوى العالمية، ليس للكم الهائل من النفط و الغاز المتواجد فيها فحسب و انما لأسباب أخرى تمثلت فيما يلي:

- بترول المنطقة يعتبر من النوع الجيد.
- الجزء الأكبر من النفط و الغاز المتواجد في المنطقة يذهب إلى التصدير، حيث أن احتياجات الدول المنتجة قليلة لقلة السكان، و تركز اقتصادها على الزراعة، فأذربيجان منتج

[1] عبد الله فلاح عودة العضايلية، **التنافس الدولي في اسيا الوسطى**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستر في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط،2011) ص 33.

[2] عبد الله فلاح عودة العضايلية، **المرجع نفسه**، ص 34.

رئيسي للنفط ب 860 الف برميل من النفط يوميا، كذلك الحال بالنسبة لتركمنستان في مجال الغاز بامتلاكها 72.3 مليار متر مكعّب من الغاز.[1]

كل هذه المعطيات أهّلت المنطقة لتدخل معادلة السياسة الطاقوية الأوروبية كمصدر أخر للطاقة في إطار تنويع الإمدادات.

إن تدفق مصادر الطاقة الموجودة في قزوين على أوروبا يمر عبر العديد من المسارات ونقاط العبور.

يمكن تحديد الطرق أو نقاط العبور الأكثر ملائمة لنقل الطاقة القزوينية إلى الأسواق الأوروبية من خلال مسارين:

المسار الجنوبي لبحر قزوين من أذربيجان و تركمنستان عبر إيران إلى المحطات النهائية للخليج العربي، لكن هذا المسار اصطدم بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، و مشروع الممر الجنوبي لنقل غاز دول بحر قزوين إلى أوروبا عبر تركيا من خلال خطين:

خط أنابيب يتفرع إلى فرعين : باكو – تبليسي – ارضروم لنقل الغاز الإذري من حقل الشاه دينيز إلى تركيا و باكو – تبليسي – جيهان لنقل النفط:

[1] وردة هاشم علي عيد، **مرجع سابق**، ص 319.

الخريطة رقم (18) توضّح مسارات خطوط أنابيب باكو–تبليسي– جيهان و باكو–تبليسي–أرضروم

خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان

المصدر:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GeorgRuss/map02.gif_cvt.htm

و الخط الثاني هو مشروع TANAP " سبق ذكره" او مشروع شاه دينيز 2 و هو مكمل للأول، و لاحقا تم اعتماد الخط العابر للادرياتيكي TAP لنقل غاز الحقل إلى إيطاليا و باقي الأسواق الاوروبية عبر تركيا . إذن فالمسار الأول لتصدير الطاقة القزوينية إلى أوروبا تمثل في مجموعة خطوط القوقاز العابرة للاناضول و الادرياتيكي و المتجنّبة لروسيا في نفس الوقت وهي خطوط تلعب فيها تركيا محورا جيوبوليتيكيا فعالا[1].

تعوّل تركيا و الاتحاد الأوروبي على بناء خط الأنابيب العابر لبحر قزوين **TCP**

[1] مايكل كيلر، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: عدنان حسن، ص 109

خريطة رقم (19) توضح مسار خط الأنابيب العابر لبحر قزوين TCP

المصدر:

http://www.sras.org/geopolitics_of_oil_pipelines_in_central_asia

الذي يستغل الغاز التركماني (صاحبة أكبر احتياطي غاز في دول منطقة بحر قزوين 17.5 تريليون متر مكعّب و الرابعة عالميا) مرورا بأذربيجان و صولا إلى تركيا و من ثم إلى أوروبا، هذا المشروع اصطدم بالخلافات الأذرية التركمانية بخصوص الوضعية القانونية لبحر قزوين، و كذا اعتراض روسيا و إيران (و هما دولتين مشاطئتين لبحر قزوين) على المشروع ، و مع هذه العوائق لبناء خط TCP ظهر خيار تصدير الغاز التركماني إلى أوروبا عبر شحنات من الغاز المسال كأحد الحلول، إذ سيتم شحن الغاز التركماني عبر أذربيجان إلى جورجيا التي ستقوم بدورها بشحن الغاز إلى البحر الأسود و منه إلى أوروبا، و تتموضع خطة الغاز المسال تحت مضلة مشروع AGRI، بين إذربيجان، جورجيا و رومانيا لنقل الغاز الأذري إلى أوروبا عبر البحر الأسود، لكن العائق في هذا المشروع يكمن في الناحية الاقتصادية فمسافات الشحن التي تتطلبها مشروعات الغاز المسال يجب أن لا تقلّ عن 2000 كلم كحد ادنى لكي تكون ملائمة اقتصاديا، في حين أن المسافة بين الساحل التركماني و الساحل الأذري لا تتجاوز 350 كلم، ضف إلى ذلك إمكانية عرقلة كل من انقرة و موسكو و طهران للمشروع نظرا لعدم اشتراكها فيه[1].

نستنتج من هذا أن مشاريع خطوط المسار الجنوبي لبحر قزوين لم تطبّق على ارض الواقع، نظرا للعوائق الكثير التي اعترضتها ما عدا خط " باكو – تبليسي – جيهان BTC " الذي تم افتتاحه

[1] تامر بدوي، تركيا و جيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الازمة الأوكرانية، في: **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/20147894919298391.html (10/03/2016)**

عام 2006 و ذلك بعد ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية و دعم منها، بالإضافة إلى الدور التركي الفعال فيه .

المسار الثاني الذي يبدو الأقرب للتطبيق أو الأكثر عملية لنقل الطاقة القزوينية، هو ذلك الذي يمتد غربا من أذربيجان و كازاخستان من خلال بقايا خطوط الأنابيب السوفييتية القديمة إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي، الذي يمكن لناقلات النفط ان تنطلق منه عبر البحر الأسود و من خلال المضايق التركية إلى البحر المتوسط، و هو المسار الذي يستخدم أيضا لنقل النفط من خلال "تنغيز" في كازاخستان و لنقل بعض الإنتاج من حقول AIOC في أذربيجان، لكن العائق امام هذا الخط هو مروره عبر الشيشان التي تشهد أوضاعا غير مستقرة بسبب القتال.

تجنّبا للإضطرابات العنيفة في جنوبي روسيا ينوي AIOC و الكونسورتيومات الأخرى شحن مجمل صادراتها عبر جورجيا إلى ميناء سويسا على البحر الأسود، لكن هذا المسار أيضا يواجه درجة من الخطورة، ففي أذربيجان يمر هذا الطريق المختار بالقرب من ناكورنو – كاراباخ المتمردة التي يسيطر عليها الانفصاليون الأرمن، و في جورجيا يمر قرب منطقتين متنازع عليهما هما جنوب اوسيتيا و ابخازيا.[1]

تعتبر مسألة نقل الطاقة القزوينية إلى الأسواق الأوروبية مسألة جيوبوليتيكية بامتياز، فنجاحها مرتبط بمواقف الدول المعنية (الدول المصدرة، دول العبور و الدول المستهلكة) و مدى توافق رؤاها بخصوص هذه المشاريع، فكما أشرنا سابقا فان دولا مثل تركمنستان و أذربيجان و تركيا هي المفاتيح الأساسية لهذه المعادلة الطاقوية التي تتطلب توافق الدول الثلاث لنجاحها، إذ لاحظنا أنّ العديد من المشاريع قد تعطلت بسبب الخلاف بين أذربيجان و تركمنستان حول الوضعية القانونية لبحر قزوين أو بسبب عدم الاعتماد على تركيا كمحور عبور، ناهيك عن الدور الروسي و الإيراني في المنطقة وتحالفهما مع الصين في العديد من الحقول التركمانية و استفادت هذه الأخيرة من حصة معتبرة من الغاز التركماني، و هو ما يؤدي إلى تقليص نسبة الغاز التي يمكن ان تصل إلى أوروبا من تركمنستان، ضف إلى ذلك المشاكل القانونية التي تحيط ببحر قزوين .

[1] مايكل كيلر، **مرجع سابق**، ص 110.

لحدّ الان لازال لا يوجد اطار قانوني ينظم ملكية موارد الطاقة تحت بحر قزوين، فكل الدول الخمس (إيران، روسيا، إذربيجان، كازاخستان، تركمنستان) لها سواحل عليه، حيث تسعى كل دولة إلى تقاسم هذه المياه بطريقة تحصل بموجبها على أكبر حصة ممكنة لتقوم بالتنقيب عن النفط، ضف إلى هذا أنّ الالتباس القانوني الحاصل في قزوين ينفّر بعض الشركات الطاقوية و الكونسورتيومات عن تبنّي مشاريع نقل موارد الطاقة الموجودة إلى أماكن الاستهلاك و خاصة الى أوروبا.[1]

المطلب الثاني: نقاط العبور كمصدر تنافس روسي أوروبي (أوكرانيا، بيلاروسيا، جورجيا)

تطرق زبيغنيو بريجينسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى إلى نوعين من الدول: اللّاعبون الجيواستراتيجيون، و هم الدول الفاعلين في النظام الدولي بتحركاتهم و ممارستهم للقوة و النفوذ في ما وراء الحدود بغية احداث تغييرات تتماشى و مصالحهم، و هو ذلك النوع من الدول التي تملك القدرة على التاثير جيوبوليتيكيا. و النوع الثاني هو المحاور الجيوبوليتيكية، التي لا تأتي أهميتها من قوتها وتحركاتها بل من مواقعها الحساسة و من ظروفها و مكانتها في نظر الفواعل الجيواستراتيجية، و هذا النوع من الدول هو الذي سوف تتركز عليه الدراسة نظرا لأهميته في عملية نقل المحروقات.

تنقسم دول العبور بدورها ت إلى صنفين اثنين: صنف انعكس موقعه عليه سلبا من جراء تنافس القوى الكبرى عليه لتأمين إمداداتها الطاقوية مثل " أوكرانيا، بلاروسيا و جورجيا"، و صنف إستغلّ موقعه كمحور عبور جيوبوليتيكي ليكسبه المزيد من القوة والأهمية على المستوى الإقليمي والدولي،[2] كما هو الحال بالنسبة لتركيا التي سنتطرق اليها بشيء من التفصيل في المطلب الأتي.

تحتل دول أوكرانيا، بلاروسيا و جورجيا في الخارطة الجيوسياسية للطاقة في أوروبا مواقع حساسة، كونها همزة وصل بين مصدري و مستهلكي الطاقة ممّا جعلها مصدر تنافس روسي أوروبي لتحقيق أمن امدادات الطاقة.

[1] مايكل كيلر، **مرجع سابق**، ص 107.

[2] زبيغنيو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، (مركز الدراسات العسكرية، ط 2، 1999) ص41.

ا- أوكرانيا:

الخريطة رقم (20) توضّح الموقع الجغرافي لأوكرانيا

المصدر: http://ukrpress.net/taxonomy/term/59

تعتبر أوكرانيا ثاني أكبر دول أوروبا الشرقية، يحدها من الشرق الاتحاد الروسي و من الشمال بولندا و سلوفاكيا، و من الغرب المجر و رمانيا و مولدوفا إلى الجنوب الغربي، و يحدّها من الجنوب البحر الأسود و بحر أزرف.

تظهر أهمية أوكرانيا من كونها ترانزيت (بلد عبور)، إذ يمر عبرهاّ 80% من الغاز الروسي المصدر نحو أوروبا، ما يعادل 15% من واردات الغاز الأوروبية تمرّ عبر أوكرانيا، و بالتالي فالموقع الجغرافي لاوكرانيا جعل منها مصدر تنافس بين طرفي المعادلة الطاقوية في أوروبا (روسيا و الاتحاد الأوربي)، حيث اعتبر بريجينسكي أوكرانيا أنّها الخاصرة الرخوة لروسيا، و التي يجب استخدامها من طرف الغرب لمنع روسيا من النهوض و السيطرة على أوراسيا، فخسارة أوكرانيا تعني خسارة البوابات الحيوية بين البحر الأسود و بحار الشرق، و لهذا سعى الغرب إلى كسب أوكرانيا و فصلها عن روسيا قدر المستطاع.

وقع الاتحاد الأوروبي في مارس 2014 اتفاق الشراكة الاقتصادية مع كل من أوكرانيا، مولدوفا، و جورجيا، هذا الاتفاق أرجعه الكثير من الخبراء انه كان وراء انفجار الأزمة الأوكرانية او من أهم أسبابها، فقد هدف إلى إبعاد أوكرانيا عن نفوذ روسيا مما اضطّر بهذه الأخيرة للتّحرك بغرض تعطيل المخطط الغربي.

أوضح بريجينسكي و جهة النظر الغربية بخصوص أوكرانيا كبلد محوري، فاعتبر أن هذه الأخيرة تحتلّ مكانا هاما في رقعة الشطرنج الأوراسية، حيث وصل إلى حدّ القول انّه بدون أوكرانيا لن

تتشكل الإمبراطورية الروسية، فنستنتج أنّ جزءا من الاستراتيجية الغربية في أوراسيا تمحورت حول عزل أوكرانيا و إبعادها عن روسيا قدر المستطاع بل و ضمّها إلى الغرب .

أما وجهة النظر الروسية تجاه أوكرانيا، فقد لخّصها ألكسندر دوغين حين اعتبر انها محور جيوبوليتيكي مهم جدا بالنسبة لروسيا بل و موالية لها، باعتبار أن دلالة اسمها بالروسية هي "الأرض الروسية المترامية الأطراف"، كما اعتبرها نقطة ضعف في نفس الوقت، خاصة إذا نجح الغرب في إبعاد أوكرانيا عن النفوذ الروسي، حيث اعتبر هذه الخطوة أنها بمثابة إعلان حرب جيوبوليتيكية على روسيا، و من هذا المنطلق سعت هذه الأخيرة إلى إبقاء أوكرانيا ضمن فلكها السياسي و تحت تاثير نفوذها الجيوسياسي، مستعملة سلاح الطاقة و ذلك عن طريق التهديد بقطع الإمدادت بل و قطعها في بعض الأحيان، خاصة و أنّ روسيا تسيطر على أغلب شبكات و موانئ خطوط الغاز المارة إلى أوروبا، [1]و من جهة أخرى فقد سعت روسيا بالمقابل إلى التقرب أكثر من أوكرانيا، حيث ان أي اتحاد بينهما من شأنه ان يكون خطوة عظمى لاستعادة امبراطورية روسيا التي يهدف بوتين إلى اعادتها،[2] و في ذات السياق يواصل الكريملين ضغطه على أوكرانيا لجرّها للإنضمام إلى حيّز اقتصادي مشترك مع روسيا كالإتحاد الاوراسي.

نستنتج من هذا أن الطرف الذي يجلب أوكرانيا إلى فلكه سيحقق المزيد من القوة بحكم الموقع الجيوبوليتيكي الذي تشغله في أوروبا (دولة عبور) و خاصة فيما يتعلق بإمدادات الطاقة، غير أنّ هذا الموقع الحساس كان نقمة في أغلب الأحيان، من جرّاء التنافس الروسي الأوروبي عليه، و هذا ما انجرّ عنه تداعيات عديدة تجلّت في الأزمات التي مرّت بها أوكرانيا والتي سنتطرق لها لاحقا.

---

[1] الكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** (دار الكتاب الجديدة المتحدة 2004افرنجي ط1) ص ص 436 – 437

[2] زبيغنيو بريجينسكي، **رؤيا استراتيجية: أمريكا و ازمة السلطة العالمية**، ترجمة: فاضل جنكر (درا الكتاب العربي، بيروت، 2012) ص113

ب – بلاروسيا:

الخريطة رقم (21) توضّح الموقع الجغرافي لبلاروسيا

المصدر: http://www.israj.net/vb/showthread.php?p=9740

لا تقلّ بلاروسيا أهمية عن أوكرانيا في مجال نقل المحروقات، كونها محور عبور نظرا لموقعها الجغرافي في قلب أوراسيا، و بحكم حدودها الشمالية مع روسيا المموّل الأول بالغاز لدول أوروبا، مما قد يجعلها بلد ترانزيت طاقوي و رهان جيوبوليتيكي، صحيح أن أكثر من 80% من الغاز الروسي المباع نحو أوروبا يمرّ عبر أوكرانيا لكن باقي النسبة تمر عبر بلاروسيا و تركيا أيضا، ومع انقطاعات الغاز المتكررة في أوكرانيا نظرا للتوتر بين هذه الأخيرة و روسيا، فمن المحتمل أن تلعب بلاروسيا دورا أكبر لنقل الغاز الروسي نحو أوروبا، و هو ما جسّدته أغلب مشاريع الأنابيب الروسية الجديدة لنقل الغاز، مثلما هو الحال بالنسبة لخط يامال أوروبا 2 الذي يربط أبرز أقاليم الغاز الروسية الشمالية بأوروبا عبر بلاروسيا.

من هذا المنطلق (الأهمية الجيوبوليتيكية لبلاروسيا)، حرصت روسيا على أن تبقي بلاروسيا تحت فلكها، فبادرت إلى إبرام اتفاق الوحدة بينهما من خلال سياسات اقتصادية و أمنية موحّدة، إستند هذا الاتفاق إلى خلفية إثنية بحكم التجانس الاثني الروسي البيلاروسي (الديانة المسيحية الأرثوذكسية)، و اعتبر دوغين أنّه ينبغي النظر إلى بيلاروسيا على أنّها جزء من روسيا و لهذا يجب تطبيق التكامل معها في جميع حالات التنظيم الداخلي، نظرا للتجانس الاثني و بحكم أن الأراضي البلاروسية تنتمي جيوبوليتيكيا إلى المنطقة المركزية او منطقة النفوذ الروسية أكثر من انتمائها إلى دائرة النفوذ الغربية.[1]

[1] الكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص ص 431 – 432

يتيح هذا الاتفاق لروسيا إمكانية التوغل نحو عمق أوروبا بحوالي 700 كلم غربا. و جاء مشروع الاتحاد الأوراسي مع كل من بلاروسيا و كازاخستان ليؤكد على اسرار موسكو على كسب الدول ذات الأهمية الجيوبوليتيكية من خلال هذا الفضاء الاقتصادي المشترك الذي يمهد للوحدة الاوراسية حسب روسيا،[1] كما استفادت بلاروسيا من سياسة الأسعار التفضيلية التي تنتهجها شركة غازبروم تجاه زبائنها الأوروبيين، إذ تصدر روسيا الغاز إلى بلاروسيا ب 30 دولار مقابل 1000 متر مكعّب، و هو سعر منخفض مقارنة بأوكرانيا(50 دولار) و دول أوروبا الغربية(100 دولار)،[2] و هذا يندرج ضمن مساعي موسكو لان تجعل بلاروسيا تحت حزامها السياسي و الاقتصادي و إبعادها عن الاتحاد الأوروبي قدر المستطاع.

أمّا الاتحاد الأوروبي و إدراكا منه للأهمية الجيوبوليتيكية لبلاروسيا و في سبيل عزلها عن روسيا، اقترح في 2010 دعما اقتصاديا بقيمة 3 مليارات يورو بشرط ان تحترم الانتخابات الرئاسية المعايير الديمقراطية، لكنها أسفرت عن فوز لوكاشينكو بعهدة رئاسية رابعة بعكس ما كان يريده الاتحاد الأوروبي الذي اعتبره اخر دكتاتور في أوروبا و الثقب الأسود في الحراك الديمقراطي الذي تشهده أوروبا الشرقية.[3]

ج – جورجيا:

الخريطة رقم (22) توضّح الموقع الجغرافي لجورجيا

المصدر: http://smart-ali.blogspot.com/2013/04/blog-post.html

[1] La compil' de diploweb، **géopolitique de la Russie et de son environnement**: www.diploweb.com p 227

[2] Aymeric Chauprade **Op.cit.** p 187

[3] La compil' de diploweb، **Op.cit.** p 228

إن أهمية دراسة جورجيا تنبع من كونها دولة تقع في إقليم يتسم بانه الرابط بين بحر مغلق يشكل مصدر للثروة (بحر قزوين) و منتج لها و هي ثروة استراتيجية للقوى العظمى و الكبرى و للعالم، و بين بحر يمثل المصب لهذه الثروة تنتقل منه إلى هذه الدول (البحر الأسود). موقعها هذا جعل من رقعتها الجغرافية مصدر ثروة و اهتمام ليس لما في باطنها، بل لأنها محور عبور أنابيب الطاقة التي تعوّل عليه الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي في اطار تطويقهما لروسيا، وهو الامر الذي تجسد من خلال خط أنابيب " باكو – تبليسي – جيهان " حيث اسرّت واشنطن على تغليب خط أذربيجان، جورجيا، تركيا الذي تم افتتاحه في جويلية 2006 بطول 1768 كلم و تكلفة بلغت 3.9 بليون دولار،[1] و هو الخط الذي يصل نفط قزوين بأسواق أوروبا دون المرور بروسيا، حيث بدأ العمل به عكس المشاريع الأخرى لنقل طاقة قزوين إلى أوروبا التي نجحت روسيا في اجهاضها.

إن ميزات الموقع الجيوبوليتيكي لجورجيا (كدولة عبور) جعلها تدخل في أجندات الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال موقعها المميّز كدولة فاصلة بأطول حدود بين روسيا و تركيا (الحليف الاستراتيجي لأمريكا) و بين دول أسيا الوسطى و هي النقطة الرئيسية للعزل والتماس مع روسيا و الدول المحيطة بها.

إرتكزت السياسات الغربية بالنسبة لموقع جورجيا في حركية الشركات الاحتكارية و عملها على تعطيل الدور الاستراتيجي للأراضي الروسية كممر لنفط و غاز بحر قزوين إلى أوروبا الغربية، واستبداله بالدور الذي يقوم به الحيّز المكاني لجورجيا، خاصة و ن لهذه الأخيرة إمكانية النقل في عدة اتجاهات، حيث تم انجاز خط أنابيب من باكو إلى ميناء سويسا في جورجيا، و خط أخر لنقل النفط الأذري عبر السكك الحديدية إلى ميناء باتومي الجورجي، بالإضافة إلى خط باكو – تبليسي – جيهان،[2] و هو انجح المشاريع لنقل نفط قزوين إلى أوروبا.

تحركت موسكو لمجابهة التحولات و التحركات الخطيرة في مجالها الحيوي و التي تعتبر جورجيا هدفا لها، خاصة مع انسياق هذه الأخيرة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا ممّا

[1] جواد صندل، روسيا و جورجيا، **النفط و الجيواستراتيجية: منظور جغرافي سياسي**، مجلة ديالي، (العدد 41، 2009) ص 22.

[2] جواد صندل، **مرجع سابق**، ص 26.

زاد من توتر العلاقات الروسية الجورجية، و تتعقّد لتصل إلى مستوى الصدام المسلح عام 2008، فالغارات التي شنتها جورجيا على أوسيتيتا الجنوبية التي أودت بحياة 10 من قوات حفظ السلام الروسية كانت دافعا كافيا في دخول روسيا في حرب على جورجيا كان سببها الأساسي خطوط الإمداد الطاقة.[1]

المطلب الثالث: تركيا كمحور عبور جيوبوليتيكي:

عرفت أسواق الغاز العالمية خاصة في أوروبا تحولات مهمة على إثر الأزمة الأوكرانية و ما نتج عنها من انقطاعات للغاز كما حدث في عامي 2006 و 2009، و أصبح أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي مهدّدا بالنظر إلى اعتمادها الكبير على واردات الغاز الروسي، مما أدى بها إلى السعي لايجاد طرق بديلة للامداد بالطاقة غير أوكرانيا و روسيا، أما هذه الأخيرة فتبحث بدورها عن سبل لتجنّب أوكرانيا في إمداداتها بالغاز لأوروبا، و في كلتا الحالتين سوف تلعب تركيا دورا مهما في المعادلة الطاقوية الأوروبية باعتبارها محور عبور جيوبوليتيكي مهم، بحكم موقعها الجغرافي المجاور لدول الشرق الأوسط و المطل على بحر قزوين و البحر الأسود و جنوب القوقاز و شرق أوروبا، مما أكسبها أهمية جيواستراتيجية و جيواقتصادية، و هو ما يؤكد احتمال تحولها إلى جسر طاقة لنقل الغاز الطبيعي و النفط من الشرق (أسيا الوسطى و روسيا) إلى الاتحاد الأوروبي.

ا – جغرافية تركيا:

الخريطة رقم (23) توضّح الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: http://www.universe-magic.com/article/turkey+facts+with+pictures_288.html

[1] جواد صندل، **المرجع نفسه**، ص 31.

تمتلك تركيا خصائص جغرافية طبيعية متنوعة تربطها بأكثر من قارّة، و تمكّنها من التواصل بشكل مباشر مع عدة أحواض بحرية و طرق مائية، و هي قريبة من العديد من نقاط الإتصال البرية و البحرية المهمة كالبوسفور و الدردنيل، "**فتركيا دولة بلقانية عبر منطقة تراقيا، و دولة مشرفة على البحر الأسود من خلال الشريط الساحلي الشمالي، و دولة قوقازية عبر أرضروم، و دولة شرق أوسطية منتسبة إلى حضارة ما بين النهرين عبر سهل حران، و دولة شرق متوسطية عبر الشريط البحري الجنوبي**"[1].

ب – مضيقي البوسفور و الدردنيل " نقطتي تقاطع لطرق المواصلات ":

الخريطة رقم (24) توضّح الموقع الجغرافي لمضيقي البوسفور و الدردنيل كنقطتي تقاطع واتصال

المصدر: http://travel.alsahhab.com/threads/

تشرف تركيا على أهم نقاط التقاطع و المواصلات التجارية في اتجاه شمال جنوب و اتجاه شرق غرب في أوراسيا و هما مضيقي البوسفور و الدردنيل، و بذلك أصبح هذين المضيقين من أهم ساحات الإهتمام الجيواستراتيجي، باعتبارهما محورين أساسيين في توازنات أوراسيا، فالإشراف على هذين المضيقين يمثلان دفعا استراتيجيا مهما بالنسبة لتركيا، ففي مجال المحروقات و عندما اقترحت روسيا نقل نفط بحر قزوين عبر خطوط الأنابيب إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي و من ثم نقله عبر

[1] احمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل (دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت و مركز الجزيرة للدراسات قطر، ط1 2010 ، ط2 2011) ص 220.

المضايق بواسطة ناقلات النفط بغرض افشال خط باكو جيهان، ردت تركيا بعرقلة نقل النفط عبر مضيقي البوسفور و الدردنيل مستغلة في ذلك موقعها الاستراتيجي المشرف على المضيقين، و في نفس السياق يرى داود اغلو ان امتلاك إسطنبول لهذين المضيقين يمثل ميزة هامة وجب على تركيا استغلالها دبلوماسيا بزيادة الاشراف على البوسفور و الدردنيل باعتبارهما يعبران إسطنبول[1].

وبالتالي يمكن تلخيص دور تركيا كمحور عبور جيوبوليتيكي في بعدين اثنين: البعد البحري والبعد البري:

إمتلاك تركيا لأطول شريط ساحلي على البحر الأسود و إطلالها على بحر إيجة الذي يعتبر أهم منطقة إتصال بحري على الخط الشمالي الجنوبي للقارة الأفروأسيوية، حيث يمتاز هذا البحر بتواجده على بعد مناسب من القارات الثلاث بموقع يحقق له الانفتاح عليها، فهذا البحر يكسب الدول المطلّة عليه كتركيا و اليونان أهمية استراتيجية كبرى من خلال طرق المواصلات و التجارة مع القارات الثلاث.[2]

أما على اليابسة فيمكن لتركيا أن تلعب دور الترانزيت لمصادر الطاقة الأتية من روسيا أو من الشرق الأوسط أو من منطقة قزوين، ففي إطار سياسة الاتحاد الأوروبي القاضية بإيجاد بدائل عن الغاز الروسي (إن افترضنا ان تكون قطر هي البديل)، فإن خطوط الأنابيب الاتية من هناك عليها أن تعبر السعودية متوجهة إلى سوريا لتصل إلى تركيا التي يتم من خلالها توزيع تلك الأنابيب نحو أوروبا.

أمّا روسيا وفي إطار استراتيجيتها القاضية بتجنب عبور أنابيب غازها عبر أوكرانيا فسوف يتحتّم عليها المرور عبر تركيا للوصول إلى الأسواق الأوروبية.

ج – أهمية الموقع الجغرافي التركي:

- **الأهمية الجيواقتصادية:**

تسمح المعطيات الجغرافية لتركيا بأن تكون ممرا لنقل النفط و الغاز الطبيعي عبر أراضيها وبالتالي ستستفيد من تكاليف العبور، و في هذا الصدد ضلعت تركيا بحكم موقعها في شبكة واسعة

[1] احمد داود اغلو، **مرجع سابق**، ص 195.

[2] احمد داود اغلو، **المرجع نفسه**، ص 198.

من مشاريع أنابيب النفط و الغاز الأتية من أسيا الوسطى و التي تمرّ عليها باتجاه أوروبا، كخطوط جنوب القوقاز العابرة للأناضول و العابرة للادرياتيكي، و خطوط TCP العابرة لبحر قزوين لربط حقول الغاز التركمانية بتركيا عبر أذربيجان، إضافة إلى خطوط TANAP وITGI، و هي مشاريع غربية (أمريكية أوروبية) إستندت على الدور التركي كمحور عبور.

تدرك روسيا الدور الذي تلعبه تركيا في تأمين وصول إمداداتها الطاقوية إلى أوروبا، فدخلت معها في مشاريع و عقود ابرمتها شركة غاز بروم مع تركيا، و نخص بالذكر خطي السيل الأزرق والسيل التركي، ناهيك عن المشاريع الروسية الجديدة من أجل تجنّب أوكرانيا و التي لابدّ أن تستند على الدور الجغرافي التركي.

- **الأهمية الجيوأمنية:**

مثّلت تركيا في حقبة الحرب الباردة خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي من خلال موقعها على مفترق طرق جغرافي بين القوقاز و البلقان و الشرق الأوسط، مما اكسبها صفة الثنائية القارية بحكم قربها من قارتي أسيا و أوروبا معا، و أضحت بذلك جدار الدفاع الغربي الأول ضد أي هجوم روسي محتمل[1].

- **الأهمية الجيوسياسية:**

يشكّل الموقع الذي تشغله تركيا في قلب المجال الجغرافي المسمّى أوراسيا نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث "افريقيا – أوروبا – أسيا " حيث تنفصل تركيا الأوروبية عن الأسيوية بمضيق البوسفور و بحر مرمرة و مضيق الدردنيل، و تركيا محاطة بالبحار من ثلاثة جوانب: بحر إيجة إلى الغرب و البحر الأسود في الشمال و البحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب، إضافة إلى بحر مرمرة في الشمال الغربي، كما تنتمي تركيا إلى منطقة الهارتلاند أو قلب العالم التي تحدث عنها ماكيندر، بالإضافة إلى ذلك فهي دولة قارية و بحرية في نفس الوقت و هو ما يؤهلها لان تكون دولة محورية و حاسمة في مجالها الجيوسياسي، بحيث يمكن لتركيا أن تستغل مجموعة من العوامل كثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية و دولية ذات فاعلية، في لعب أدوار

[1] عصام فاعور ملكاوي، **تركيا و الخيارات الاستراتيجية المتاحة:** (بحث مقدم في الملتقى العلمي " الرؤى المستقبلية العربية و الشركات الدولية " المنعقد بالخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية و الرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، السودان 2013) ص9.

رئيسية في السياسة الدولية و الإقليمية، و لعب دور القوة الموازية للطموح الإيراني و سعيها لأن تكون القوة الإقليمية الأولى في المنطقة.

هذه المعطيات الجغرافية جعلت من تركيا محور عبور جيوبوليتيكي ذو ثقل كبير في إقليمه، و هو ما جعل الاستراتيجي الأمريكي زبيغنيو بريجينسكي يلحّ (في كتابه رؤيا استراتيجية) على ضرورة أن تبذل الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من الجهد لخلق دائرة تقارب بين الغرب و تركيا من أجل الحفاظ على الدور الغربي في توازن الإقليم الاوراسي الكبير، بحيث يجب أن تكون تركيا جزءا من الغرب باعتبارها الرابط الإقليمي بين كل من أسيا و أوروبا، و ما يمكن أن يخولها هذا الموقع من لعب أدوار استراتيجية.

المبحث الثاني: انعكاسات التنافس الروسي الأوروبي على طرق الإمداد (محاور العبور الجيوبوليتيكية)

المطلب الاول: الأزمة الاوكرانية

سوف نقوم بدراسة الأزمة الأوكرانية إنطلاقا من أنها نتيجة التنافس الروسي الغربي على خطوط نقل المحروقات و أمن الإمدادات في أوروبا، و السياسات التي تبناها كل من روسيا و الاتحاد الأوروبي لكسب هذا الرهان الجيوبوليتيكي الذي يستمد أهميته من موقعه و مدى تأثيره في المجال الطاقوي و بالضبط في ما يتعلق بنقل المحروقات و الذي يعتبر موضوع دراستنا.

ترتبط أوكرانيا بحدود شمالية مع أكبر مصدّر للغاز و ثاني مصدر للنفط عالميا (روسيا)، كما تقع على تقاطع الطرق بين دول أوروبية و أسيوية، ممّا جعلها أهم ترانزيت لمصادر الطاقة خاصة تلك القادمة من روسيا التي تصدّر إلى أوروبا ما يقارب 60% و 80% من احتياجاتها للنفط و الغاز الطبيعي، و إذا علمنا ان مداخيل موارد الطاقة الروسية تساهم بما نسبته 22% من النتاج الداخلي الخام و 50% من ميزانية الاتحاد الروسي، فسندرك أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا حيث تمرّ من خلالها أغلب صادرات الغاز الروسية، بما يقارب 90% من حجم صادرات الغاز كل عام إلى الأسواق الأوروبية.

إن أهمية الموقع الأوكراني لا نلمسها عند روسيا باعتبارها مصدّرا للطاقة فحسب، بل نلمسها عند الاتحاد الأوروبي المستهلك الأول للطاقة عالميا، و قد لحظنا ذلك جليا حين قطعت روسيا

إمدادات الغاز المتجهة إلى أوروبا عبر أوكرانيا عامي 2008 و 2009، فندرك من هذا أن أوكرانيا مصدر اهتمام لكلا طرفي المعادلة الطاقوية الأوروبية، و الأكيد أن لكل منهما استراتيجيات خاصة به للتقرب من أوكرانيا و ابعادها عن الطرف الاخر، و هو ما ينعكس سلبا على هذا البلد بفعل الانقسامات الداخلية من جراء هذا التنافس الخارجي.

السياسات الروسية الأوروبية تجاه أوكرانيا:

ا – السياسات الروسية تجاه أوكرانيا:

تعتمد الاستراتيجية الروسية الكبرى التي ينتهجها فلاديمير بوتين على إعادة القوة و الاعتبار لروسيا في الشؤون الدولية، حيث يعتبر بوتين العلاقات الدولية على أنها لعبة صفرية يكون فوز فاعل فيها بمثابة تدمير الأخر.

تهدف روسيا إلى صدّ المد الغربي في أوروبا الشرقية من اجل ان تسيطر على أقاليم تأثيرها في المنطقة، و ذلك من خلال السيطرة على الثقوب السوداء الاقتصادية كأوكرانيا و بلاروسيا و تعبيد طرق الترانزيت للغاز الروسي بوقف الصراعات في أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية. و بالتالي فان السياسة الروسية في أوكرانيا يجب فهمها كواحدة من دعائم هذه الاستراتيجية الروسية الكبرى التي تهدف إلى خلق مجال للتأثير الروسي من خلال تحديد الفرص، تغيير الوضع الراهن، إرغام الخصم على الاعتراف بالوضع الجديد، و هذه الاستراتيجية طبقت في أوكرانيا بهدف جعلها دولة تابعة لروسيا وزبونة لها كما اشار الكسندر دوغين، حيث استغل بوتين الاضطرابات التي تلت الثورة البرتقالية من أجل ضم القرم و تبرير عودة هذه الجزيرة الاستراتيجية التي تعتبر منفذا على المياه الدافئة إلى روسيا، مستعملا في ذلك سلاح الإثنيات بكسب و تحريض السكان الناطقين بالروسية في القرم و في شمال أوكرانيا،[1] إضافة إلى استعمال سلاح الطاقة برفع ثمن أسعار الغاز إلى 160 دولار لكل ألف متر مكعّب، حيث جاء هذا الإجراء كردع و عقاب على تطورات الثورة البرتقالية التي أفرزت رئيسا مواليا للغرب (يانوكوفيتش)، كما تم رفع التعريفة الجمركية لنقل الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية من

[1] Frédéric Charillon, **analyse de la crise ukrainienne: regards universitaire** (vol 2)، (institue de recherche stratégique de l'école militaire) p 3

1.09 دولار إلى 1.75 دولار لكل ألف متر مكعّب و هو ما رفضته أوكرانيا مما أدى بروسيا لقطع امدادات الغاز اليها.[1]

نستنتج من هذا سعي روسيا لإحكام القبضة على أوكرانيا من جهة، و مواجهة جملة من عوامل إضعاف النفوذ الروسي في المنطقة خاصة في أوكراني،ا حيث ظهر ذلك جليا في انتخابات 2004 التي نجمت عن الثورة البرتقالية و انتهت بفوز رئيس موال للغرب.

ب – السياسات الاوروبية تجاه اوكرانيا:

يمكن تحديد السياسات الأوروبية تجاه أوكرانيا في ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى (1991 – 2003): تصنيف أوكرانيا في المنطقة الرمادية:

في هذه المرحلة كانت إدراكات الاتحاد الأوروبي تجاه أوكرانيا سلبية لعدة أسباب، أهمها أنها كانت في المعسكر المعادي في فترة الحرب الباردة، إضافة إلى أنها كانت ضعيفة بإنتاج محلي خام ضعيف جدّا، و خاصة أنها دولة تحمل فكرا شيوعيا، و بالتالي فقد تميزت هذه الفترة بتهميش الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا مع بعض من العداء تجاهها، حيث تم تصنيفها في المنطقة الرمادية رفقة مولدافيا و بلاروسيا، و هم دول يتميزون بعلاقاتهم الوطيدة مع روسيا تاريخيا و إقتصاديا رغم أن أوكرانيا ومولدافيا قد عبّرا عن رغبتهما للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، و سعى هذا الأخير إلى تجريد أوكرانيا من السلاح النووي و تبنت دول الاتحاد في 1999 موقفا مشتركا في المجلس الأوروبي في هلسينكي مفاده أن أوكرانيا لاتزال في منطق النفوذ الروسي.

المرحلة الثانية: التوسع و تبني استراتيجية واضحة تجاه أوكرانيا:

مثّلت هذه المرحلة منعرجا مهمّا في علاقات الاتحاد الأوروبي بدول أوروبا الشرقية والوسطى، حيث حاول الاتحاد الأوروبي ضمّ دول كانت تابعة للمعسكر الشرقي إبّان الحرب الباردة إلى فلكه و أطلق سياسة الجوار عام 2003، حيث اعتبر الاتحاد الأوروبي أن هذا التقارب الجغرافي لابدّ أن يتمّم بتقارب سياسي و إقتصادي.

[1] Simon piranie, **Ukraine's gas sector**، oxford institue of energy studies، juin 2007, p 73

إن الهدف من هذه السياسة الجديدة هو التوغل إلى الشرق و تطويق روسيا و كسر احتكارها للأسواق الطاقوية في المنطقة، حيث سعى الإتحاد الأوروبي للوصول إلى مناطق إنتاج المحروقات المحيطة ببحر قزوين و روسيا، و تأمين طرق الإمداد خاصة في ظل الإعتماد المتزايد على النفط والغاز الطبيعي كمصادر للطاقة، و بالتالي فان أوكرانيا تجد نفسها مستهدفة و معنية بهذه السياسات الأوروبية خاصة إذا علمنا ان 80% من الصادرات الروسية إلى أوروبا تمرّ عبر أوكرانيا و بالتالي فإن موقع أوكرانيا يشكل أهمية كبرى بالنسبة للاتحاد الأوروبي .

المرحلة الثالثة: الثورة البرتقالية مرحلة التقارب الأوروبي الاوكراني

أظهرت الثورة البرتقالية في أوكرانيا مدى التقارب الأوروبي الأوكراني خاصة بعد فوز يوتشينكو(الموالي للغرب) بالانتخابات الرئاسية، و انطلاقا من هذه المرحلة أبدى الاتحاد الأوروبي نيّته في ضم أوكرانيا للغرب[1]، حيث نجح في تحريك الشارع الاوكراني ليقف ضد الحكومات الموالية لروسيا كما كان الحال مع حكومة يانوكوفيتش الذي تخلى عن الشراكة السياسية مع الاتحاد الأوروبي وتعويضها بالاتحاد الجمركي مع روسيا.

يعود سبب الإهتمام الأوروبي بأوكرانيا إلى الأهمية الجيواستراتيجية لهذا البلد بالنسبة لدول الاتحاد و الولايات المتحد الأمريكية، فأوكرانيا تعتبر جسرا بين أوروبا و روسيا، و منطقة عازلة بينهما، كما أن موانئ أوكرانيا جد مهمة بالنسبة للحلف الأطلسي و بوارجه عند دخولها البحر الأسود[2]، فأوكرانيا كغيرها من دول الاتحاد السوفييتي سابقا و جدت مكانا لها في اطار المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو الذي ظهر في قمة روما 1991 و الذي يسعى إلى التوسع من خلال قوسين: القوس الشرقي بضم دول الاتحاد السوفييتي السابق، و القوس الجنوبي من خلال الحوارات المتوسطية مع دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط، و في هذا السياق التوسعي للناتو تحظى أوكرانيا بمكانة خاصة، ففي قمة الحلف التي جرت في مدريد 1997 و قّع رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الحلف ميثاق شراكة خاص بين حلف الشمال الأطلسي و أوكرانيا تمخّض عنه لجنة الناتو – أوكرانيا

[1] Mélanie Badrie, **L'Ukraine: entre l'union européenne et la Russie** (Université Lyon 2, Institue d'études politiques de lyon).p p 57 – 60

[2] عبد الكامل بلعباس، **الاستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة،(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية) ص ص 66 – 67.

من أجل التنسيق في الشؤون الأمنية بين الطرفين، ناهيك عن التحفيزات التي يقدّمها دول الحلف لأوكرانيا من أجل ضمّها.[1]

قابلت روسيا هذا التقارب الغربي الاوكراني، فتحرّكت على الصعيد الداخلي الأوكراني مستغلّة الأحداث التي جاءت بها الثورة الأخيرة لتقوم بضم القرم .

من خلال ما تقدّم، نستنتج أن أوكرانيا رهان جيوبوليتيكي تنبع أهمته من موقعه كبلد ترانزيت للطاقة، خاصة في ظلّ الطلب المتزايد على المحروقات و الغاز الذي سيشكل بإجماع الخبراء وقود المستقبل، فأوكرانيا و بحكم موقعها بين أول مصدر للغاز في العالم و أول مستهلك له، و ما بينهما من صراع و تنافس، ستتأثر من تبعات هذا التنافس حيث شاهدنا ذلك جليا في الأزمة الأوكرانية، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات و السياسات التي تبنتها كل من روسيا و الاتحاد الأوروبي، و التي كانت تهدف إلى ابعاد أوكرانيا و فصلها عن الطرف الاخر عن طريق المساندة و الدعم الروسي والأوروبي لطرف على حساب أخر في الثورة البرتقالية، و هذا أحدث انقساما داخل أوكرانيا استغلته روسيا بضم شبه جزيرة القرم اليها، لنخلص في الأخير أن الأزمة الأوكرانية جاءت كنتيجة للنافس الأوروبي الروسي على هذا البلد لما يمثله من أهمية جيوبوليتيكية لكليهما، و بالأخص في مجال الطاقة الذي يعتبر المحدّد الأبرز في العلاقات الروسية الأوكرانية الأوروبية أو ما يسمّى بالمثلث الطاقوي: إنتاج روسي، توزيع اوكراني، استهلاك أوروبي.

المطلب الثاني: الأزمة السورية و علاقتها بإمدادات الغاز نحو أوروبا " (سوريا كمحور عبور جديد)

سوف نقوم بدراسة الأزمة السورية بمنظار مغاير لسياق الثورات العربية الذي جاءت فيه، حيث سنركز دراستنا على أهمية الموقع الجيوبوليتيكي لسوريا بالنسبة للقوى الكبرى (روسيا مقابل الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي) وتنافسها عليه في من أجل تحقيق أمن الإمدادات الطاقوية و الغاز بصفة أدق، و مدى انعكاس هذا التنافس على سوريا باعتبارها محو عبور جديد.

لا نهدف من دراستنا أن نحصر اسباب الأزمة السورية على انها نتاج للتنافس الروسي الغربي على طرق الإمداد، و انما نحاول ابراز مدى أهمية هذا البعد في تفسير النزاع في سوريا.

[1] Mélanie Badrie, **Op.cit.** p p 63 – 64

اولا: الموقع الجغرافي لسوريا و أهميته الجيواستراتيجية

تقع سوريا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بغرب أسيا، و كانت تشمل قديما في عهد بلاد الشام كل من إسرائيل و الأردن و لبنان و الأراضي الفلسطينية و جزءا من جنوب تركيا، بحيث كانت تشكل سوريا الحالية سوى المنطقة الشمالية من هذه الأرض الكبرى[1]، فسوريا هي الرقعة الجغرافية التي تمتدّ من حدود فلسطين مع سيناء و من خليج العقبة جنوبا، إلى لواء اسكندرون شمالا، و من ساحل البحر المتوسط غربا، إلى البادية السورية حتى منطقة البوكمال إلى ضفاف الفرات شرقا، و تفصلها شبه جزيرة سيناء عن مصر، و تمثّل سوريا تمثل نقطة تقاطع و التقاء القارات الثلاث: أسيا، أوروبا، افريقيا.[2]

يكتسي هذا الموقع أهمية جيواستراتيجية كبيرة، نظرا لأن سوريا تنتمي للدول الواقعة في منطقة الريملاند أو أرض الحافة التي صنفها نيكولاس سبيكمان على انها أهم منطقة في أوراسيا نظرا لانها تحاصر منطقة القلب " الهارتلاند" التي تحدث عنها ماكيندر، و بالتالي تعتبر سوريا أرض صراع أو تصادم القوى البرية بقيادة روسيا، و القوى البحرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد محاصرة روسيا و منعها من الوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، إذن فسوريا هي منطقة حيوية للأمن القومي الروسي، و هي في نفس الوقت منطقة ارتكاز بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية.

على المستوى الإقليمي، تعتبر سوريا رهانا جيوبوليتيكيا لكل من تركيا و إيران في سباقهما نحو الريادة الإقليمية.[3]

تشكل حاليا منطقة الشرق الأوسط التي تنتمي اليها سوريا سلم أولويات القوى الكبرى، فالقيمة الجغرافية و الاستراتيجية لهذه المنطقة فرضت على كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ان توجه اهتماماتها لها، بحكم أنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن تلك المنطقة

[1] محمد واضح، **الرهان السوري في العلاقات الروسية الامريكية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية) ص 51.

[2] جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011**، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت – لبنان، ط2 2012) ص 1.

[3] محمد واضح، **مرجع سابق**، ص 58.

الاستراتيجية نظرا لموقعها في قلب العالم، حيث تتقرّر فيها مراكز التوازنات و القوى، فضلا عن كونها منطقة ارتكاز لأية قوة كانت (أمريكية او روسية او أوروبية).[1]

مرتكزات السياسات الروسية و الغربية في المنطقة

ا – روسيا

يترجم موقف روسيا في سوريا التصور الاستراتيجي الروسي للوظيفة السورية في إطار إفشال التطويق الأطلسي لروسيا، و كذا استعادة الثقل الجيوسياسي في الساحة الدولية من بوابة سوريا التي أصبحت نقطة اشتباك بين نظم إقليمية و نظم دولية، و فيما يلي أهمية البعد السوري في الرؤية الاستراتيجية الروسية في المطقة و التي تتضح معالمها فيما يلي:

- الشراكة التجارية بين روسيا و سوريا التي تمثل نسبة 20% من التجارة العربية الروسية، كما أنها تشهد تناميا إذ وصلت إلى 58% عام 2010.
- الأهمية الاستراتيجية التي تشكلها القاعدة البحرية في ميناء طرطوس السوري الذي يعتبر حتى الأن المنفذ الوحيد لروسيا إلى المياه الدافئة في شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وهو الإمتياز الجيوبوليتيكي الذي لا تريد روسيا أن تخسره و ستسعى للحفاظ عليه.
- تعتبر سوريا سوقا للسلاح الروسي بنسبة 7% من التجارة العسكرية الروسية، حيث بلغت 700 مليون دولار في 2010، و ترتبط معها بصفقات عسكرية عديدة.
- حصول غازبروم على امتيازات تنقيب واستخراج الغاز، خاصة بعد الإكتشافات الغازية الهائلة في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه سوريا بشريط ساحلي يفوق 180 كلم عن طريق اللاذقية و طرطوس.
- المساندة الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين، و هو ما يفسر المعارضة الروسية لتغيير النظام السياسي في سوريا حيث تهدف إلى الإبقاء على الوضع الراهن.[2]

---

[1] باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، (مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، مصر 2013) ص ص 30 – 31.

[2] وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الازمة السورية في: **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html** (19/04/2016

ب – الولايات المتحدة الأمريكية

علاوة على جملة من المحاور التي ترتكز عليها السياسة الأمريكية في المنطقة، يعتبر الجانب الطاقوي مهما جدا، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان استقرار تدفق النفط و الغاز، واعتماد سوريا كمحور عبور جديد للغاز الأتي من قطر إلى أوروبا عبر تركيا المتاخمة لسوريا بطول حدود 850 كلم، و ذلك في إطار تطويق روسيا و كسر احتكارها لاسواق الغاز و تقليص التبعية الأوروبية للغاز الروسي، و حيث تعوّل الولايات المتحدة الأمريكية على تمرير أنابيب الغاز القطري عبر سوريا.[1]

تضفي طبيعة المصالح الروسية و الغربية " في المنطقة و كذا الاستراتيجيات المتّبعة لتحقيق هذه المصالح طابع اللعبة الصفرية بين هذه القوى المركزية في سوريا، و هو ما يجعل من إيجاد حل يرضي طرفي اللعبة امرا صعبا جدا، فمن الواضح أن السياسة الغربية تستهدف مواصلة السعي لتطويق روسيا و الحيلولة دون نهوضها، بينما تسعى هذه الأخيرة إلى مجابهة هذا التوجه الغربي ضدها خاصة في مناطقها الحيوية و قواعد ارتكازها الجوهرية مثل سوريا، التي أصبحت أرض صدام بين إرادات القوى الكبرى و الإقليمية نظرا لموقعها الجيواستراتيجي الحساس[2] .

حيث تعتبر سوريا قلب الشرق الأوسط الذي هو منذ فجر التاريخ عقدة المواصلات العالمية، إذ "**تصارعت عليه منذ ذلك الوقت ثلاث قوى هي عماده: (بلاد ما بين النهرين و الاناضول ومصر)، و كان من يستطيع السيطرة على الشرق الأوسط يتمكن من فرض سيطرته على العالم، و وجب على القوة التي تريد السيطرة على المنطقة ان تسيطر على سوريا، و من هنا سعت القوى الكبرى**

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط – الاردن، الموقف الأمريكي تجاه الازمة السورية في:

http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_17.html

(20/04/2016)

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق في:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html

(20/04/2016)

المتنافسة عبر التاريخ إلى بسط سيطرتها على أكبر منطقة من الشرق الأوسط حتى تستطيع أداء دور عالمي".[1]

سوريا كمحور عبور الطاقة إلى اوروبا

تكتسي سوريا في المجال الطاقوي أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لروسيا و أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، فبالإضافة إلى الاكتشافات الغازية الضخمة في منطقة شرق حوض البحر الأبيض المتوسط و التي وصلت وفق تقديرات المسوح الجيولوجية الأمريكية إلى 122 ترليون قدم مكعّبة، بحيث تطل سوريا على هذا الساحل الغني بالغاز بشريط يفوق 180 كلم، [2] فإنها تعتبر كذلك محور عبور الإمدادات الطاقوية عن طريق مدينة حمص، فلو تأملنا خريطة أنابيب الغاز في العالم لاستنتجنا أهمية هذه المدينة باعتبارها عقدة مواصلات.

الخريطة رقم (25) توضّح الموقع الجغرافي لمدينة حمص كنقطة تقاطع مسارات خطوط أنابيب الغاز

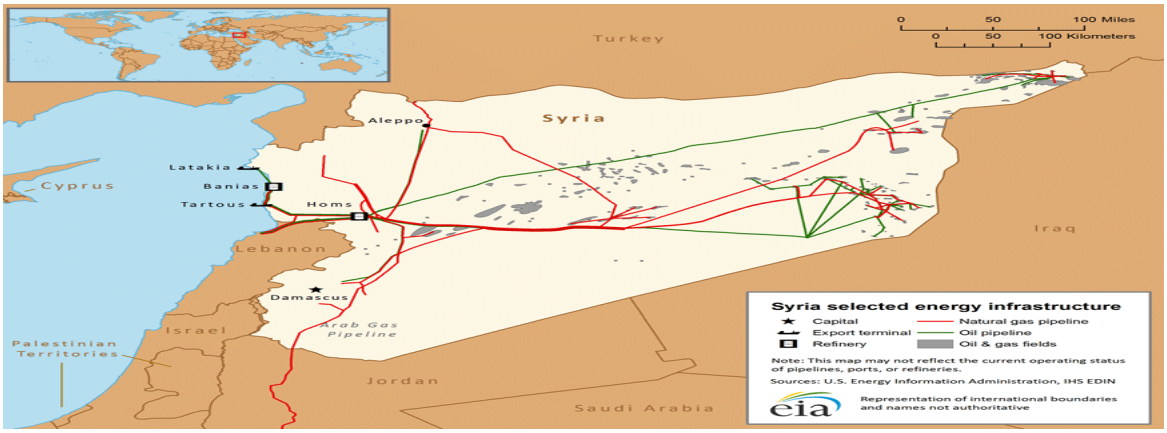

المصدر: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=60442

[1] جمال واكيم، **مرجع سابق**، ص 118.

[2] New gas fields add more heate to already simmering Mediterranean : **http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/10/mediterranean-gas-discoveries-egypt-turkey-israel.html#ixzz46Ba0Rztk**

(20/04/2016)

فهي تشكل نقطة تقاطع إمدادات الطاقة سواءا تلك الاتية من إيران نحو البحر الأبيض المتوسط، أو التي يمكن أن تاتي من روسيا، أو التي تأتي من قطر نحو تركيا و بالتالي فهي عقدة أنابيب الغاز أو للنفط.

من خلال هذا و في اطار التعاون الأوروبي الأمريكي من أجل تقليص التبعية الغازية الأوروبية لروسيا و تطويق هذه الأخيرة، سعت كل من تركيا و فرنسا و قطر في أواسط عام 2009 بعد زيارة لرؤساء و وزراء الدول المذكورة إلى سوريا إلى اقناع بشار الأسد بالسماح بمرور خط أنابيب الغاز القطري عبر الأراضي السورية، بحيث ينطلق هذا الخط الجديد من قطر ليعبر الأراضي السعودية، و يمر عبر الأراضي الأردنية محايدا للأراضي العراقية، ليصل في الأخير إلى سوريا، يتفرّع هذا الخط في ثلاث اتجاهات: إلى اللاذقية و طرابلس شمال لبنان و تركيا، و تشكل مدينة حمص (حيث توجد احتياطات هيدروكربونية) مفترق الطرق الرئيسي للمشروع الذي كان من الممكن أن يشكل ضربة قوية للاقتصاد الروسي القائم أساسا على تصدير الطاقة.[1]

الخريطة رقم (26) توضّح مسار مشروع خط أنابيب الغاز القطري نحو أوروبا العابر لسوريا

المصدر: https://www.youtube.com/watch?v=X13nxlvaPCw

[1] ديميتري مينين، جيوبوليتيك الغاز و الازمة السورية، ترجمة مالك سليمان، في:
http://www.strategic-culture.org/news/2013/05/31/the-geopolitics-of-gas:
(2016/02/05)

أدى التحالف الاستراتيجي الروسي السوري بهذه الأخيرة إلى رفض المشروع، و تم التوقيع بالمقابل على مذكرة تفاهم مع إيران و العراق لمد خط أنابيب من إيران إلى سوريا عبر العراق بطول 1500 كلم، بحيث سيكون طوله في الأراضي الإيرانية " انطلاقا من سالويه الواقعة على اضخم حقل غاز في العالم 225 كلم، و في الأراضي العراقية 500 كلم، و في سوريا 500 – 700 كلم، ليمتد في مرحلة لاحقة تحت البحر الأبيض المتوسط وصولا إلى اليونان.[1]

بالموازاة مع هذا المشروع، يحتمل تزويد الغاز المسال إلى أوروبا عن طريق الموانئ السورية المتوسطية بحيث تصل كلفة الاستثمارات بهذا المشروع إلى 10 مليار دولار.

يشير العديد من الخبراء أن سوريا دفعت ثمن رفضها السماح بمرور خط أنابيب الغاز القطري عبر أراضيها، "و هو الخط الذي كان من الممكن أن يعوّض نابوكو" مستدلين في ذلك ان اعنف المعارك التي تخلّلت الأزمة السورية تدور بالقرب من مدينة حمص التي كان مقررا لها أن تكون مفترق الطرق الرئيسي لهذا المشروع القطري الغربي، أما الأجزاء الأخرى من الأراضي السورية حيث تنشط المعارضة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و قطر و تركيا أي في الشمال و حمص و محيط دمشق، فتقع على الخط الذي سيمر فيه خط الأنابيب إلى تركيا و طرابلس لبنان، و بالتالي فإن إسقاط خارطة النزاع المسلح على مسار أنابيب الغاز القطري يمكن أن يفسّر الصراع على هذه المناطق منذ بداية الحراك في سوريا.

نستنتج في الأخير أن سوريا رقم مهم في معادلة الإمدادات الطاقوية، بوصفها محور العبور الجديد الذي يريد الغرب أن يعتمد عليه في سبيل تقليص التبعية الأوروبية لروسيا و تطويقها خاصة بعد فشل مشروع نابوكو، أمّا روسيا فهي لن تسمح بمرور خط الأنابيب هذا عبر الأراضي السورية لأن في ذلك خطر على أمن الطلب على الغاز الروسي الذي تشكل إيراداته نسبة كبيرة من اقتصاد روسيا الوطني، و هي بهذا لن تتردد في استخدام القوة العسكرية في حال المساس بمصالحها الحيوية في سوريا على غرار ميناء طرطوس (منفذها الوحيد على المياه) الدافئة، و قد جاءت العمليات العسكرية الأخيرة الروسية في سوريا لتؤكد دفاعها عن جملة من المصالح أهمها:

[1] ديميتري مينين، **المرجع نفسه.**

دعم النظام السوري الحليف التقليدي لها وسدّ الطريق أمام السيناريوهات التي تستبعدها روسيا في الحل على غرار النموذج الليبي، بالإضافة إلى تأمين قواعدها العسكرية هناك و ضمان وصولها الدائم للمياه الدافئة، و الحفاظ على خطوط نقل الطاقة القائمة مع الحيلولة دون بناء خطوط أخرى تعرض مستقبل الغاز الروسي للخطر. و من هنا يتبيّن لنا مجدّدا أهمية خطوط الإمداد في استراتيجيات الدول الكبرى و مدى انعكاسها على دول العبور مثل سوريا، نظرا لأن المسألة جيوبوليتيكية تتعلق بتأمين مصالح حيوية.

المطلب الثالث: دور المحروقات في الأزمة الروسية التركية (حادثة اسقاط المقاتلة الروسية):

نبذة عن العلاقات التركية الروسية:

عرفت العلاقات التركية الروسية تغيرات باختلاف المراحل الزمنية، فقد تميزت أثناء الحرب الباردة بالتوتر، حيث اعتبرت تركيا الإتحاد السوفييتي على أنّه مصدر تهديد، و كان هذا إدراكا متبادلا بين الطرفين بحكم انخراط تركيا في حلف الناتو "1952" المعادي للكتلة الشرقية الشيوعية بقيادة الإتحاد السوفييتي إبّان مرحلة الحرب الباردة ، لكن بعد نهاية هذه المرحلة تغيرت الادراكات حيث أصبحت روسيا في عام 2008 الشريك التجاري الأول، و كان قطاع المحروقات و الغاز على و جه الخصوص من أهم محددات العلاقات التركية الروسية.

لعبت سياسة الجوار التي انتهجتها تركيا دورا محوريا في منطقة جنوب القوقاز حيث سعت من خلالها إلى الحفاظ على تقاربها مع الدول الغربية و تطوير العلاقات مع روسيا، كما كان للحرب الروسية على جورجيا عام 2008 و الخلافات الروسية الأوكرانية عامي 2006 و 2009 الأثر الكبير على العلاقات مع تركيا، بحيث توجهت روسيا نحو تركيا من أجل اعتمادها كطريق عبور جديد للغاز الروسي نحو أوروبا لتفادي المرور عبر أوكرانيا، و توّج هذا التقارب بالتوقيع على اتفاق لبناء مشروعي خطوط أنابيب لنقل الغاز إلى أوروبا السيل الأزرق و السيل التركي لاحقا.[1]

[1] مدونة عليان الهندي، دراسة في العلاقات التركية الإسرائيلية، ترجمة يوسف غنيم، (جامعة تل ابيب، مركز ابحاث الامن القومي، مذكرة رقم 104) في: http://blog.amin.org/alianalhindi (27/04/2016)

المعطيات الطاقوية التركية:

تعتبر تركيا بلدا مستوردا و مستهلكا للمحروقات، حيث احتلت في 2012 المركز الأول من حيث النمو الطاقوي في منظمة التعاون و التنمية الأوروبية، و المركز الثاني عالميا بعد الصين، وحسب الوكالة الدولية للطاقة IEA فان نسبة الاستهلاك التركي للمحروقات سوف تتضاعف خلال السنوات العشر المقبلة، و بالنظر إلى قلّة مصادر الطاقة الأحفورية في تركيا فإنها تستورد 90% من استهلاكها العام للمحروقات بحسب تقرير إدارة الطاقة الأمريكية سنة 2013، فعلى صعيد الغاز الذي يمثل منذ عام 2013 المصدر الأول للطاقة المستهلكة في تركيا، فان نسبة 58% منه تأتي من روسيا، 9% من إيران، 9% من إذربيجان، 9% من الجزائر، و 9% من نيجيريا و 2% من الغاز الطبيعي المسال الأتي من مصادر مختلفة.[1]

على صعيد النفط، تستورد تركيا 44% من احتياجاتها من إيران و العراق و العربية السعودية و روسيا و كازاخستان، أمّا بالنسبة للفحم فتستورد احتيجاتها منه من روسيا و استراليا و الولايات المتحدة الأمريكية.

نلاحظ من المعطيات السابقة قلّة التّنوع في المزيج الطاقوي التركي مقابل ارتفاع نسب النمو في شتى المجالات إضافة إلى مشاكل الأمن و التلوث و ارتفاع أسعار الطاقة.[2]

نظرا للاحتياجات المتزايدة للطاقة فقد وضعت الحكومة التركية استراتيجية في افاق 2023 تهدف من خلالها لتحقيق الأمن الطاقوي، و ذلك عن طريق تنويع مصادر استيراد المحروقات و طرق الإمداد و زيادة نسبة موارد الطاقة المتجددة و النووية في مزيجها الطاقوي، كما تهدف تركيا إلى تحسين الفعالية الطاقوية من خلال المساهمة في الأمن الطاقوي الأوروبي، ففي إطار مسار المفاوضات بشان انضمامها للاتحاد الأوروبي و المتعلقة ببند الطاقة، تبنت تركيا في بداية سنة 2000 مجموعة إصلاحات كبرى لعصرنة قطاع

[1] Noémie Rebiere, **de la caspienne à la Turquie: Les enjeux du corridor gazier** (US énergy information 2013), p 85.

[2] Claude Ficher, **Les relation énergétiques UE/Turquie, une puissance régionale incontournable pour La Russie et L'Europe** (institut de relation internationales et stratégiques IRIS, septembre 2014), p 2.

الطاقة خاصة فيما يتعلق بتحرير و تنظيم سوق الغاز و الكهرباء، إضافة إلى تطوير وتحديث البنى التحتية لنقل و تخزين الطاقة، و يعتبر قرار البنك العالمي بمنح تركيا مبلغ 400 مليون دولار في 2 جويلية 2014 من أجل بناء منشئات تخزين الغاز دليل على أهمية الاستراتيجية الطاقوية التركية بالنسبة لاوروبا.[1]

بعض المعطيات حول الموارد الطاقوية التركية:

الشكل رقم (3) : جدول يوضح المعطيات الطاقوية التركية

CHARBON	22% de la production électrique
Réserves estimées	1.3 milliards de tonnes
Exploitation	3.3 millions de tonnes
Consommation	109 millions de tonnes en 2011
LIGNITE	
Réserves estimées	8.3 milliards de tonnes
Production	55 millions de tonnes
HYDRAULIQUE	%19 de la production électrique
Potentiel estimé	26036 MW
Capacité installée en 2012	93518 MW
GAZ NATUREL + LNG	
Production	764 millions de M3
Consommation	46 milliards de M3
PETROLE	
Ressources nationales	entre 50 000 à 70 000 barils/jour (8% de sa cons o)
Consommation	
ENERGIE EOLIENNE	
Potentiel estimé	48000 MW
Capacité installée	2156 MG
SOLAIRE	
Potentiel estimé	380 milliards de KWh

[1] Claude Ficher, **Op.Cit**. P 9

المصدر

Claude Ficher، Les relation énergétiques UE/Turquie، une puissance régionale incontournable pour La Russie et L'Europe (institut de relation internationales et stratégiques IRIS، septembre 2014)، p 14

جيوسياسة الطاقة في تركيا:

مكّن الموقع الجغرافي الرابط بين أسيا الوسطى و الشرق الأوسط و أوروبا(أي بين البلدان المنتجة للمحروقات في الشرق و البلدان المستهلكة في الغرب) تركيا من لعب دور استراتيجي رئيسي كفاعل طاقوي جديد، ففي 2006 و 2007 و بعد إطلاق خط أنابيب النفط باكو تبليسي جيهان و خط أنابيب الغاز باكو تبليسي أرضروم اللّذان ينقلان مصادر الطاقة في قزوين نحو الأسواق العالمية، أصبحت تركيا فاعل مهم بالنسبة للاتحاد الاوروبي من خلال تنويع طرق الإمداد، و بالنسبة لروسيا أيضا بعد خلافاتها مع أوكرانيا و جوجيا، كما تستفيد تركيا من موقعها الجغرافي على الصعيد الاقتصادي، حيث يضخّ في الخزينة التركية ملايين الدولارات في العام من جرّاء حقوق الترانزيت[1]، لنستنتج أن تركيا تكيف موقعها للعب دور الممر الطاقوي و هو ما جسده مشروعي خطوط أنابيب TAP و TANAP ، كما أن مشروع ساوث ستريم الذي حدّد له أن يعبر المياه الإقليمية الروسية في البحر الأسود، وضع تركيا في قلب المفاوضات مع روسيا حول سعر عبور الغاز كما حدث سابقا مع أذربيجان، و تبرز من هنا ملامح الاستراتيجية الطاقوية التركية التي تعتمد على الاستفادة من مزايا الموقع الاستراتيجي كدولة عبور لأنابيب الغاز و النفط.

مشروعي خطوط TAP و TANAP كرهان سياسي و اقتصادي لتركيا:

بدأ مشروع TANAP بقدرة ضخ ضعيفة (16 مليار متر مكعّب) بإمكانية زيادة تصل إلى 60 مليار متر مكعّب و هو ما يعادل نصف الإمدادات الغازية الروسية نحو أوروبا، و أطلق كونسورتيوم نابوكو مشروع " نابوكو غرب " لربط TANAP بأوروبا لكن في الأخير وقع الاختيار على خط الأنابيب العابر للادرياتيكي TAP الذي يربط كل من اليونان ألبانيا و إيطاليا، كلف هذا المشروع

[1] Claude Ficher, **Op.Cit.** P 5

40 مليار دولار و هو غلاف مالي يشمل البنى التحتية و أنظمة الربط بين أماكن تواجد الغاز ومناطق استهلاكه.

لا تقتصر أهمية TAP و TANAP على ضمان تحقيق امثل للأمن الطاقوي التركي فحسب، بل من خلال بناء علاقات إقتصادية قوية مع الدول المنخرطة في المشروعين و هي بلدان أسيا الوسطى المحيطة ببحر قزوين الغني بمصادر الطاقة و نخص بالذكر كل من أذربيجان وتركمانستان، و هذا ما يعزز أيضا وتيرة الاندماج الإقليمي لتركيا في المنطقة.[1]

أهمية تركيا بالنسبة لروسيا:

قبل أن نبيّن العلاقات الطاقوية بين البلدين ارتأينا أن نبرز أهمية تركيا بالنسبة لروسيا:

صحيح أن تركيا و منذ سنة 1980 قد أظهرت تبعية كبيرة للغاز الروسي حيث و صلت نسبة وارداتها منه إلى 58% ، لكن بالمقابل تعتبر روسيا تركيا محورا هاما لتمرير أنابيب الغاز متجنّبة المرور على الأراضي الأوكرانية كما يوضح الشكل الاتي:

[1] Noémie Rebiere, **Op.Cit.** p 85

الخريطة رقم (27) توضّح تركيا كمحور عبور و تقاطع مسارات أنابيب الغاز و النفط

المصدر: http://mouradpreure.unblog.fr/2013/03/27/

بالإضافة إلى أهميتها في مجابهة المشاريع الأوروبية التي تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة عبر جنوب القارة أو ما يسمى بالممر الجنوبي، بالإضافة إلى هذا فان روسيا تساهم في مشاريع طاقوية في تركيا، حيث يقوم مجمع Rosaton الروسي ببناء و تدعيم مالي لمفاعل نووي في الساحل التركي المطل على المتوسط، لنستنتج من هذا أن تركيا محور هام بالنسبة لروسيا على صعيد الطاقة و خاصة كونها بلد ترانزيت طاقوي مهم في استراتيجية بوتين لربط أسواق أوروبا بالغاز الروسي وكسبيل جديد غير أوكرانيا.[1]

الطاقة كأهم ركيزة في العلاقات الروسية التركية:

لو أمعنا النظر في العلاقات الثنائية الاقتصادية بين تركيا و روسيا لاستنتجنا أن الطاقة تمثل المحور الهامّ فيها، بحيث و كما أشرنا في السابق فان تركيا تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغازية

[1] Remi Bourgeot, **Russie – Turquie: une relation déterminée par l'énergie** (institut français des relation internationales IFRI / centre Russie/NEI, mars 2013) p 5

من روسيا إذ تحتل بذلك المركز الثاني في الترتيب العالمي للدول المستوردة للغاز الروسي بعد ألمانيا، في 2011 ازدادت حجم الصادرات الروسية إلى تركيا لتصل إلى 23 مليار دولار، 17 مليار منها مخصصة للطاقة الاحفورية، كما تمّت العديد من الزيارات الثنائية بين المسؤولين السياسيين والشركات الصناعية لمناقشة مختلف أنواع المشاريع الإقتصادية و الطاقوية على وجه الخصوص، حيث التقى فلاديمير بوتين و رجب طيب اردوغان أكثر من 30 مرة في العشر سنوات الأخيرة، بالإضافة إلى وجود 3000 شركة تركية في روسيا و 1400 مشروع بقيمة 38.5 مليار دولار، أما على صعيد السياحة فقد تم في 2011 إحصاء أكثر من 3 ملايين سائح روسي في تركيا و هو رقم مرشح للارتفاع مع الغاء نظام التأشيرة.[1]

الشكل رقم (4) يوضّح الواردات التركية من الغاز الطبيعي

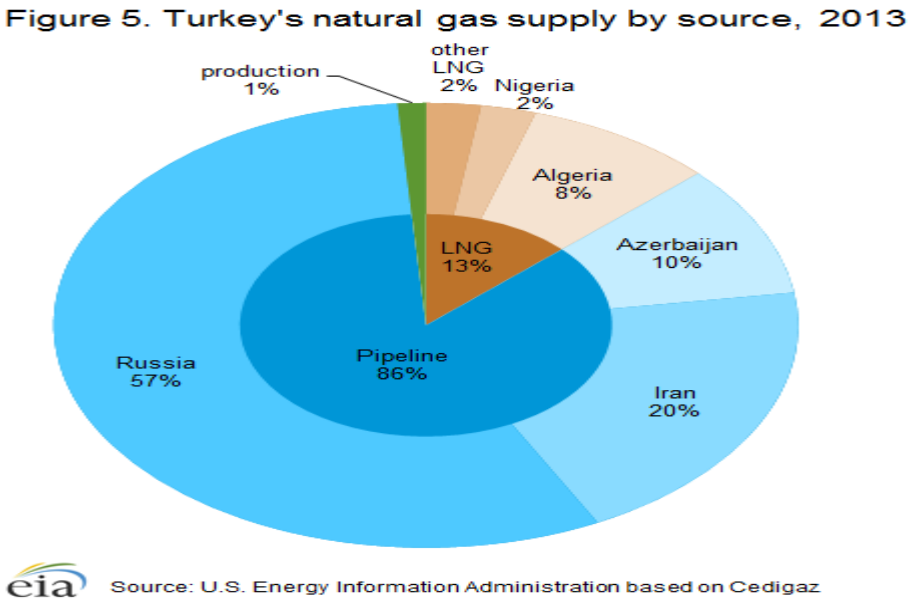

المصدر:

http://www.latribune.fr/economie/international/russie-turquie-le-ciment-economique-resiste-aux-tensions-diplomatiques-jusqu-ici-525394.html

إستنادا لما سبق، نلاحظ أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين أخذت بالتطور خلال العشر سنوات الأخيرة، لكن العلاقات الطاقوية كانت موجودة منذ الحرب الباردة، ففي سنة 1984 وقعت

[1] Remi Bourgeot, ibid. p 8

تركيا العضو في حلف الناتو مع الاتحاد السوفييتي إتفاقا لشراء الغاز الطبيعي أمده 25 سنة، و كان الاتفاق ملائما جدا لتركيا من ناحية الأسعار و هو الشيء الذي فتح الأبواب امام علاقة تبعية طاقوية، كما شجعت هذه الأسعار التفضيلية الروسية تركيا على استغلال الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة الكهربائية، بحيث أن 55% من حجم واردات الغاز التركية من روسيا موجهة لتوليد الطاقة الكهربائية، هذه الخصوصية السعرية جعلت من تركيا واحدة من أكبر المستوردين للغاز الروسي في العالم.[1]

لم تقتصر العلاقات الطاقوية الروسية التركية على المؤسسات الحكومية (BOTAS وGAZPROM)، إذ وقعت هذه الأخيرة عقودا طويلة المدى تمتد من 23 إلى 30 سنة مع شركات تركية خاصة مثل: AKFEL، BOSPHORUS، KIBOR، (BATI HATTI)، من أجل استيراد 6 مليار متر مكعّب من الغاز، في نفس السياق إتفقت السلطات على زيادة ضخ الغاز عبر أنبوب السيل الأزرق الذي يربط البلدين عبر البحر الأسود بأسعار جد ملائمة لتركيا، بالإضافة إلى مشروع لربط خط الأنابيب السالف الذكر بخط جديد لتزويد أوروبا بالغاز الروسي عبر تركيا و هو خط السيل التركي " السالف الذكر".[2]

العلاقات التركية الروسية بعد حادثة إسقاط المقاتلة الروسية:

لا يعكس التقارب الاقتصادي بين البلدين صورة العلاقات السياسية بينهما و التي تتسم بالتباعد، خاصة في ظل إسرار تركيا على التوجه للغرب حيث كان الانخراط في حلف الناتو سنة 1952 و السعي المستمر للعضوية في الاتحاد الأوروبي دليل على عزم تركيا في التوجه نحو الغرب، ما يعني الإبتعاد عن روسيا، في الآونة الأخيرة ارتكزت مواطن الاختلاف بين البلدين حول القضية السورية حيث تدعم روسيا بقاء النظام الحالي بينما تعمل تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية على رحيله، هذا الاختلاف لم يؤثر على العلاقات الاقتصادية بين البلدين بقدر ما فعلت حادثة إسقاط الاتراك للمقاتلة الروسية التي انتهكت الأجواء التركية في 24 نوفمبر 2015، و قام على إثرها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإيقاف العديد من المشاريع الاقتصادية و الصفقات التجارية بين البلدين،

[1] Remi Bourgeot, **Op.cit.** p 9

[2] Remi Bourgeot, **ibid.** p 10

ومنع السياح الروس من الذهاب إلى تركيا، ناهيك عن نبرة الخطاب الحادة تجاه الاتراك بوصفهم بالخونة.

في ظل هذا تتبادر إلى ذهن الباحث في الشؤون الطاقوية بين البلدين مجموعة من الاسئلة: هل سيتأثر قطاع المحروقات الذي يمثل أكبر محدد للعلاقات بين البلدين بهذه الحادثة ؟ و هل سيقوم بوتين بوقف ضخ الغاز في أنبوب السيل الأزرق كما فعل مع أوكرانيا في عامي 2006 و 2009؟ أم أنّ الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا بالنسبة لروسيا على انها محور عبور جديد لأنابيب الغاز الروسية إلى أوروبا ستحول دون ذلك؟ و ما موقف تركيا من التصعيد الروسي؟

قبل الاجابة على هذه التساؤلات يجب علينا أولا معرفة حجم المصالح المشتركة و الاعتماد المتبادل بين البلدين في مجال المحروقات و الغاز على وجه الخصوص.

تدرك تركيا أن نسبة الواردات الغازية من روسيا (55%)، و الجوار المشترك و المصالح المتداخلة في أسيا الوسطى و البحر الأسود، كلها أسباب كافية لأن تحول دون الدخول في تصعيد مع روسيا و هو ما يفسر لغة التهدئة التركية التي أعقبت حاثة اسقاط الطائرة الروسية.

أمّا من الجانب الروسي و على الرغم من لغة التصعيد التي انتهجها بوتين بعد الحادثة وإيقافه المشاريع الاقتصادية و التجارية البسيطة بين البلدين، إلاّ أنّه يدرك أن دخوله في صراع مع تركيا قد يعود عليه بعواقب وخيمة على الجانب الأمني و الاقتصادي و خاصة في مجال نقل الغاز، فعلى الصعيد الأمني تعتبر عضوية تركيا في حلف الناتو بمثابة الرادع لروسيا، أما على الصعيد الطاقوي فتدرك هذه الأخيرة حاجتها لشراكات استراتيجية مع تركيا، لاسيما في مدّ خطوط أنابيب الغاز نحو أوروبا مرورا بتركيا خاصة بعد تدهور العلاقات مع أوكرانيا، إضافة إلى الانفتاح الاقتصادي الروسي على تركيا بعد العقوبات الأوروبية عليها غداة التدخل العسكري في أوكرانيا من أجل ضمّ شبه جزيرة القرم، و هذا ما يفسر إعلان الحكومة الروسية أن العقوبات الصادرة عنها بحق تركيا بعد حادثة اسقاط الطائرة لا تشمل إمدادات الغاز، الذي سيستمر تدفقه عبر أنبوبين اثنين إلى تركيا، و بالتالي فان سلاح الطاقة هذه المرة قد يضر بروسيا أكثر من ضرره بتركيا.[1]

[1] الازمة التركية الروسية بين مرارات التاريخ و ضرورات الجغرافيا, في:(15/03/2016)
http://www.huffpostarabi.com/wadahkhanfar/-_2827_b_8706176.html

و أعلن وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك أن موسكو ترغب في متابعة إنجاز مشروع خط أنابيب السيل التركي في حال أبدى الجانب التركي و الأوروبي الرغبة في متابعة تنفيذه، وهو ما أكده فلاديمير بوتين حين صرح أن روسيا سوف تتابع تنفيذ المشروع بشرط الحصول على ضمانات من قبل الاتحاد الأوروبي.[1]

نستنتج في الأخير أن قطاع المحروقات و الغاز على وجه الخصوص لم يتأثر بتدهور العلاقات السياسية بين البلدين بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية، و ذلك نظرا لحساسيته و أهميته، فمن غير العقلانية أن تتجه روسيا إلى قطع امدادات الغاز عن بلد يمثل نقطة تقاطع و اتصال لمختلف خطوط إمدادات الطاقة القادمة من روسيا أو من أسيا الوسطى أو من الشرق الأوسط، خاصة في ظل قلة الخيارات بعد الأزمة الأوكرانية، أمّا تركيا التي تستورد أكثر من نصف حاجياتها من الغاز من روسيا و بأسعار ملائمة، فإنها ستحاول قدر المستطاع تجنب التصعيد و تخفيف حدته عقب حادثة إسقاط المقاتلة الروسية، و بالتالي فإنّ الغاز و طرق نقله كانا محدّدين حاسمين في عدم تأجج الوضع بين تركيا و روسيا.

ونخلص في نهاية الفصل إلى الاستنتاجات التالية:

إنعكس التنافس الروسي الأوروبي في تأمين طرق الإمداد بالطاقة على دول عبور و ممرات خطوط أنابيب نقل المحروقات.

هناك صنف من دول العبور انعكس عليه موقعه الحساس سلبا كونه مصدر تنافس روسي أوروبي مثل أوكرانيا او سوريا، و صنف أخر استغلّ موقعه كطريق عبور حتمي لأنابيب الغاز في أوروبا ليزيد من ثقله الإقليمي و الدولي مثل تركيا.

تمثل المحروقات محدّدا هامّا في العلاقات بين الدول، مثلما كما كان الحال في الأزمة الروسية التركية بعد حادثة اسقاط المقاتلة الروسية في تركيا، فأهمية هذه الأخيرة بالنسبة لروسيا في كونها ممرا حتميا لأنابيب الغاز الروسية نحو أوروبا خاصة بعد الأزمة الأوكرانية، و من جهة أخرى

[1] وزير الطاقة الروسي: تركيا لم تتراجع عن تنفيذ مشروع خط السيل التركي في:
http://www.turkpress.co/node/17533
(27/03/2016)

تبعية تركيا الطاقوية لروسيا (58% من احتياجات الغاز التركية تأتي من روسيا)، كلها عوامل أدت إلى كبح التصعيد بين الطرفين و عدم تأجج الأزمة بينهما.

الخاتمة

الخاتمة

لقد بدا جليا أهمية خطوط ومسارات الإمداد بالمحروقات في استراتيجيات روسيا والدول الأوروبية لتحقيق أمنها الطاقوي، الذي يقتضي لكليهما بناء مجموعة من شبكات خطوط الأنابيب لضمان وصول الإمدادات النفطية والغازية من أماكن انتاجها إلى مواطن استهلاكها، فجسدت هذه الخطوط مظاهر التنافس الطاقوي الروسي الأوروبي.

تهدف مشاريع الأنابيب الروسية على غرار خطوط نورد ستريم، ساوث ستريم، يامال أوروبا 2، السيل التركي والسيل الأزرق، إلى ربط الأسواق الأوروبية بالغاز الروسي، واستعمال هذا الأخير كورقة ضغط في العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي وتجسّد ذلك في تهديد روسيا مرارا بقطع الإمدادات الغازية بل وقطعها فعليا مثلما حدث في أزمتي أوكرانيا 2006 و2009.

بعد قطع إمدادات الغاز الروسية عن أوروبا بعد ازمتي أوكرانيا، شرعت دول الاتحاد الأوروبي في البحث عن مصادر أخرى للإمداد بالطاقة، فتوجهت صوب افريقيا وأسيا الوسطى وقامت ببناء شبكة من أنابيب خطوط النقل على غرار خطي غالسي وميدغاز من الجزائر، وخطي باكو تبليسي جيهان وباكو تبليسي ارضروم للاستفادة من نفط وغاز بحر قزوين في أسيا الوسطى، لنثبت في الأخير صحة الفرضية القائلة أنه كلّما أمنت الدول خطوط الإمداد بالطاقة زاد تحقيها لأمنها الطاقوي.

في خضم التنافس الروسي الأوروبي حول مسارات أنابيب الطاقة، تظهر أهمية دول عبور خطوط الإمداد بالنفط والغاز، مثلما هو الحال بالنسبة لاوكرانيا وسوريا اللتان جعل منهما موقعهما كدول عبور لأنابيب الطاقة مسرح تنافس بين روسيا وأوروبا، فانعكس ذلك عليهما سلبا من خلال الأزمات التي يعيشانها، غير أنّ هذا الأمر لم ينطبق على تركيا التي استفادت من موقعها كمحور عبور حتمي لخطوط انابيب الطاقة، لتزيد من قوتها ووزنها الإقليميين والدوليين، لكن كلا الحالتين يثبتان صحة الفرضية القائلة أنه كلما كانت الدول ممرا لأنابيب نقل المحروقات زادت أهميتها الاستراتيجية، وكان هذا من أهم الأسباب التي لم تسمح لروسيا بالدخول في صراع مع تركيا بعد قيام هذه الأخيرة بإسقاط المقاتلة الروسية التي اقتحمت أراضيها.

لنخلص في الأخير إلى أن تأمين خطوط أنابيب النفط والغاز هو أساس تحقيق أمن الطاقة للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وغالبا ما اثرت هذه الخطوط في الخارطة الجيوسياسية للمناطق

التي تمر عبرها، فتكون عاملا قوة على دول العبور أو نقمة عليها من جراء التنافس على مسارات انابيب الطاقة التي تتبع أهميتها من كونها همزة الوصل بين أماكن تواجد المصادر الطاقوية ومواطن استهلاكها واستغلالها.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية :

1 – الكتب :

1- أوغلو ، أحمد داود ، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، (دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ط1 ، 2010 ، و مركز الجزيرة للدراسات قطر، ط2 ، 2011) .

2- باييف بافل ، **القوة العسكرية و سياسة الطاقة "بوتين و البحث عن العظمة الروسية**، (مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ط1 ، 2010) .

3- بريجينسكي زبيغنيو ، **رقعة الشطرنج الكبرى**، (مركز الدراسات العسكرية، ط 2، 1999).

4- بريجينسكي زبيغنيو ، ترجمة: فاضل جنكر ، **رؤيا استراتيجية: أمريكا و ازمة السلطة العالمية**، (درا الكتاب العربي، بيروت، 2012) .

5- بوزيد أعمر ، **شركاء أم متنافسون: سياسات الصراع و التكامل في العلاقات الامريكية – الأوروبية** (دار قرطبة للنشر و التوزيع، ط1 ، 2014) .

6- دوغين الكسندر ، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** (دار الكتاب الجديدة المتحدة ، ط1 ، 2004افرنجي) .

7- راشد باسم ، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، (مصر ،مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013) .

8- سيبيل لوبيز فيليب ، ترجمة من الفرنسية : صلاح نيوف ، **جيوبوليتيك البترول** (باريس armand colin"" ط1، 2006) .

9- عبد الوهاب عبد المنعم ، السماك محمد أزهر و أزاد محمد أمين، **جغرافية النفط و الطاقة** (جامعة الموصل – جامعة بغداد – جامعة البصرة ، ط1 1981) . .

10- عرفة محمد خديجة ، **أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية** (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1، 2014 م) .

11- غريب ناتاليا ، ترجمة: عمار قط ، **إمبراطور الغاز**، (القاهرة، مكتبة مبولي، ط1، 2011) .

12- كليج مايكل ، **مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية** (مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1 ، 2004 م) .

13- كونسيدين تيموثس و روز أدم ، **مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية** (مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1، 2004 م) .

14- كيلر مايكل ، ترجمة: عدنان حسن، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية** ، (د، م) ، (د ، س) .

15- مانكوف جيفري ، **دراسات عالمية : أمن الطاقة الأوراسية** ، (مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1، 2010) .

16- هاشم علي عيد وردة ، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة** ، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2013) .

17- واكيم جمال ، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الابعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، (شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت ، ط 2، 2012) .

2- المذكرات و الرسائل :

1- بلعباس عبد الكامل ، **الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة،(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية)

2- خيدر محمد كريم ، **الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي**، أطروحة تخرج مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية غير منشورة (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و الاعلام، 1436 هـ – 2014 م).

3- عودة العضايلية عبد الله فلاح ، **التنافس الدولي في أسيا الوسطى**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستر في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط،2011) .

4- واضح محمد ، **الرهان السوري في العلاقات الروسية الأمريكية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة ، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية).

3- التقارير :

1- جوب فلورنس ، **أزمة الغاز بأوروبا و الدور القطري البديل** (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، مايو 2014) .

1- مجلس الطاقة العالمي ، **دراسة موارد الطاقة: نظرة مركزة على الغاز الصخري** ، 2010 .

4- المجلات و الدوريات :

1- صندل جواد ، روسيا و جورجيا، النفط و الجيوستراتيجية: منظور جغرافي سياسي، **مجلة ديالي** ، (العدد 41، 2009) .

5- الملتقيات :

1- ملكاوي عصام فاعور ، تركيا و الخيارات الاستراتيجية المتاحة: (بحث مقدم في الملتقى العلمي " **الرؤى المستقبلية العربية و الشركات الدولية** " المنعقد بالخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية و الرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، السودان 2013)

6- المواقع الإلكترونية :

1- أبو عامود محمد سعد ، محددات صناعة الغاز في مجلس التعاون الخليجي، في :

http://www.mafhoum.com/press10/304E17.htm , (22/02/2016)

2- الأزمة التركية الروسية بين مرارات التاريخ و ضرورات الجغرافيا, في:

http://www.huffpostarabi.com/wadahkhanfar/_2827_b_8706176.html ,

(15/03/2016)

3- إلياس سامر ، الغاز الروسي يصل أوروبا عبر السيل التركي، في:

http://www.alhayat.com/Articles/9110261

(2016/03/07)

4- أكبر احتياطات العالم من الغاز الطبيعي في روسيا إحصائيات شركة إيني الإيطالية ، في:

http://arabic.rt.com/news/760581 , (20/02/2016)

5 – باريف فاليري ، حرب الغاز (وثائقي قناة الميادين، الجزء الأول، 2014) ، في:

http://www.almayadeen.net , (16/02/2016)

6- باكير علي حسين ، خط باكو جيهان النفطي في ظل الازمة الروسية الجورجية، في:

http://alasr.me/articles/view/10290 , (11/01/2016)

7- بالاز إبراهيم ، حرب الغاز (وثائقي قناة الميادين، الجزء الأول) د 32، في:

http://www.almayadeen.net , (15-03-2016)

8- بدوي تامر ، تركيا و جيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الازمة الأوكرانية، في:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/20147894919298391.html

, (10/03/2016) .

9- البرجاوي ، مولاي مصطفى ، الوقود الحيوي : حماية البيئة ام تجويع للعالم ؟! الوقود العضوي هل هو بترول المستقبل، في :

http://www.aljabriabed.net/n99_1berjaoui.htm , (10/01/2016)

10- بيران فرانسيس ، حرب الغاز (وثائقي قناة الميادين، الجزء الأول) ، في:

http://www.almayadeen.net , (20-11-2015)

11- جريدة اليوم الالكترونية، احتياطي النفط الروسي في دائرة الاهتمام الأمريكي، في :

http://www.alyaum.com/article/ , (02/03/2016)

12- حافظ محمد ، حرب انابيب الغاز الوجه الاخر للصراع في الشرق الأوسط ...اللعبة الجيوسياسية ، في :

http://burathanews.com/news/250192.html , (10/01/2016)

13- الحويطي الجازي ، أهمية البترول ، في :

http://www.mawdoo3.com , (09/01/2015)

14- خط غاز جديد يطوي مشكلة قديمة ، في :

https://arabic.rt.com/news/612130 , (08-03-2016)

15- الخطاف سليمان ، نظرة مستقبلية لصناعة الغاز الأمريكي ، في :

http://www.alarabiya.net/ar/aswaq / , (02/03/2016)

16- سكاي نيوز عربية، الغاز الروسي أعنف مواجهات روسيا مع الغرب ، في :

http://www.skynewsarabia.com , (20/02/2016)

17- الشوك محمد رضا و الدليمي حيدر علي، أهمية النفط في الحياة الاقتصادية لدول العالم ، في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=239403 , (24/12/2010)

18- صهيب جاسم ،" الدول الاسيوية المستورد الأول للنفط العربي" ، في :

http://www.onislam.net/arabic/nama/news/94367 , (26/08/2001)

19- عبد الحي وليد ، محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الازمة السورية ، في :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/2012431454399655 0.html , (19/04/2016)

20- عبد الله محمد ، الغاز الروسي ورقة ضغط في وجه أوروبا ، في:

http://www.roayahnews.com , (03/03/2016)

21- محرر شؤون الطاقة : المضايق البحرية صمامات الإمداد بالطاقة ... و نقاط صراع الدول الكبرى ، في

http://www.alriyadh.com/222853 , (25/02/2016)

22- مركز دراسات الشرق الأوسط – الاردن، الموقف الأمريكي تجاه الازمة السورية، في :

http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_17.html , (20/04/2016)

23- مقلد حسن ، حرب الغاز (وثائقي قناة الميادين، الجزء الأول، 2014) في:

http://www.almayadeen.net

24- موسوعة الجزيرة : مضيق هرمز ، في :

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/ , (25/02/2016)

25- مينين ديميتري ، جيوبوليتيك الغاز و الازمة السورية، ترجمة مالك سليمان، في :

http://www.strategic-culture.org/news/2013/05/31/the-geopolitics-of-gas, (05/02/2016)

26- الهندي عليان ، ترجمة يوسف غنيم، دراسة في العلاقات التركية الإسرائيلية ، (جامعة تل ابيب، مركز ابحاث الامن القومي، مذكرة رقم 104) في :

http://blog.amin.org/alianalhindi , (27/04/2016)

27- وثائقي قناة الميادين، حرب الغاز، الجزء الأول د 37 ، في :

http://www.almayadeen.net , (20/11/2015)

28- وزير الطاقة الروسي: تركيا لم تتراجع عن تنفيذ مشروع خط السيل التركي ، في :

http://www.turkpress.co/node/17533 , (27/03/2016) .

ثانيا : باللغة الأجنبية :

أ- باللغة الفرنسية :

1- Les Livres :

1- Badrie Mélanie, **L'Ukraine: entre l'union européenne et la Russie** (Université Lyon 2, Institue d'études politiques de lyon)

2- Charillon Frédéric, **analyse de la crise ukrainienne: regards universitaire** (vol 2) ،(institue de recherche stratégique de l'école militaire)

3- Chauprade Aymeric, **Geopolitique de l'énergie** (ellipses ،n°2 ،2004 (

4- de Lestrange Cédric, Christophe-Alexandre paillard, Pierre Zelenko : **Géopolitique du pétrole** (Edition Technip, Paris, 2005).

5- Dubois Stéphane ،**les hydrocarbures dans le monde: Etat des lieux et perspectives** (Ellipses Edition Markrting, 2007) .

6-Hansen Jean-pierre , Percebois Jacques, **Energie: Economie et politiques** (NOTO 2eédition, 2014) .

7- Rebiere Noémie, **de la caspienne à la Turquie: Les enjeux du corridor gazier** (US énergy information 2013),

2- Les Rapports :

1- Bourgeot Remi, **Russie – Turquie: une relation déterminée par l'énergie** (institut français des relation internationales IFRI / centre Russie/NEI, mars 2013)

2- Ficher Claude, **Les relation énergétiques UE/Turquie, une puissance régionale incontournable pour La Russie et L'Europe** (institut de relation internationales et stratégiques IRIS, septembre 2014)

3- Les Sites Internet :

1- La compil' de diploweb ،géopolitique de la Russie et de son environnement: **http://www.diploweb.com**

ب – باللغة الإنجليزية :

1- Books :

1- Bochkarev Danila and Greg Austin , "**Energy sovereignty and security : Restoring confidence in a cooperative international system**", New York : East west Institute ,policy paper 1/2007 .

2- Coskin Balamir Bazen,"**the Eu's quest for energy security and persien gulf**" ,paperp resented for the fourth pan – european conferance of Lativa,20-27 sep.2008،University of Lativa،Riga, Lativa .

3- Piranie Simon, **Ukraine's gas sector** ،oxford institue of energy studies ،juin 2007.

2- Reports :

1- international grid interconnection energy security ،**in multi dimensionalissuses in international electric grid interconnection** , united nation , departement of economic and social affairs , 2006 .

2- National Energy Policy ،**report of the national energy policy development group** , Washington DC ،may 2001

3- The World Bank , **Energy Security Issues** ،Moscow-Washington DC ، Decembre , 2005.

3- Websites :

1-Blue stream , **http://www.gazprom.com/about/production/projects/pipelines/blue-stream/**(2016/03/07)

2- New gas fields add more heate to already simmering Mediterranean :

http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/10/mediterranean-gas-discoveries-egypt-turkey-israel.html#ixzz46Ba0Rztk , (20/04/2016)

2- Russia: Can The Gas Empire Strike Back?

http://thediplomat.com/…/russia-can-the-gas-empire-strike

(01/03/2016)

3- Sokolowski Wladyslaw, Ukraine about Yamal-Europe 2 pipeline project resuscitation: **http://www.forum-ekonomiczne.pl/article** (10/03/2016)

الفهارس

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة

(1)..... صادرات الغاز الروسي نحو أوروبا.....53
(2)..... واردات تركيا من الغاز الطبيعي..... 110

فهرس المحتويات

المحتويات الصفحة

كلمة شكر

اهداء

الملخص

خطة البحث

مقدمة.....1

الفصل الأوّل: إطار مفاهيمي حول جيوسياسة نقل المحروقات.....13

المبحث الأول: مفهوم المحروقات وأهميتها..... 14

المطلب الأول: تعريف المحروقات.....14

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية و الجيواقتصادية للمحروقات.....18

المبحث الثاني: جيوسياسة نقل المحروقات في العالم.....25

المطلب الأول: مفهوم أمن الطاقة وأمن الامدادات.....25

المطلب الثاني: طرق نقل المحروقات و أهميتها الجيواستراتيجية في العالم.....29

الفصل الثاني: استراتيجيات أمن الطاقة في أوروبا في ظل التنافس الروسي الأوروبي.....41

المبحث الأول: الاستراتيجية الطاقوية الروسية تجاه أوروبا.....41

المطلب الأول: المعطيات الطاقوية الروسية.....41

المطلب الثاني: السياسة الطاقوية الروسية و مقوماتها.....45

المطلب الثالث: طرق امداد الغاز الروسي نحو أوروبا.....50

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الطاقوية الأوروبية تجاه روسيا.....56

المطلب الأول: المعطيات الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي.....56

المطلب الثاني: السياسات الطاقوية الأوروبية كاتحاد أوروبي وكدول منفردة 59

المطلب الثالث: معضلة التبعية الطاقوية الأوروبية تجاه روسيا.....71

الفصل الثالث: التنافس الجيواستراتيجي الروسي على طرق الامداد بالغاز في أوروبا.....77

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لطرق الامداد بالغاز نحو أوروبا.....77

المطلب الأول: جيوسياسة نقاط العبور في أوروبا.....77

المطلب الثاني: التنافس الروسي الأوروبي على نقاط العبور.....83

المطلب الثالث: أهمية تركيا كمحور عبور جيوبوليتيكي للمحروقات في أوروبا.....89

المبحث الثاني: انعكاس التنافس الروسي الأوروبي على طرق الامداد.....93

المطلب الأول: الأزمة الأوكرانية 93

المطلب الثاني: النزاع في سوريا وعلاقته بإمدادات اغاز نحو أوروبا.....97

المطلب الثالث: دور المحروقات في الأزمة الروسية التركية.....104

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس الأشكال

فهرس الخرائط

فهرس المحتويات